



الكويت

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدِّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : الكويت". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org



صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح



ولي العهد
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

كلمة معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي رئيس اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة

تبنّت منظمة اليونسكو بصفقتها الحاضنة لقطاعات التربية والثقافة والعلوم لدول العالم بأن وضعت خطة متميزة لتحقيق أهداف تعليم الجميع بحلول عام 2015م، عبر تطبيق الإستراتيجية (11) المقدمة في إطار عمل مؤتمر (داكار). وتنص الإستراتيجية المذكورة كما نعرف (على الدول رصد التقدم نحو تحقيق أهداف تعليم الجميع بانتظام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي).

ودولة الكويت بصفقتها عضوا فاعلا في منظمة اليونسكو فقد سعت سعيا حثيثا نحو الوصول لهذه الأهداف لإيمانها بتحقيق التنمية البشرية المستدامة وبناء الخطوات الوطنية في تحقيق الاستقرار لمجتمع واعي ومتعلم، فقد أرست قواعد ثابتة في بناءها التعليمي فتبنّت إلزامية رياض الأطفال، والمساواة بين الجنسين، وإدخال التعليم الإلكتروني في المدارس، وتطوير المناهج بصورة حثيثة، ورفع نسبة الإنفاق على التعليم سنويا من ميزانية الدولة، وتشجيع القطاع الخاص في المشاركة والاستثمار في التعليم، ودخول المسابقات الدولية التي تقيمها بعض الجهات المحايدة كمسابقة Timss & Pirls وذلك لقياس أطر التعليم على الطلبة والتعرف على جوانب القوة والضعف لاتخاذ القرارات التصحيحية، كما تبنّت كادرا خاصا متميزا للهيئة التعليمية في البذل والعطاء، ويتم تكريم المتميزين سواء من المعلمين أو المدارس المتميزة في (5) أكتوبر من كل عام وهو اليوم الذي أقرته منظمة اليونسكو تحت مسمى يوم المعلم.

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة وكيل وزارة التربية نائب رئيس اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة

إن التعليم حق من الحقوق البشرية التي تكفلها دساتير العالم، وتحدث عليها الأديان السماوية، وما من حكومة تبغي الارتقاء بشعبها وتنميته إلا اهتمت في المقام الأول بالتعليم وتشريع القوانين التي تؤكد على ذلك. وقد بدء رب العباد سبحانه وتعالى رسالته إلى رسوله الكريم بكلمة "اقرأ" صدق الله العظيم.

ومن هذا المنطلق حرصت الحكومة على أن يكون التعليم للجميع حق ومجاني وإلزامي لكل طفل، مع تفعيل المبادرات الدولية والإقليمية لتحقيق هذا الهدف السامي، كما حرصت على أن يكون من أهداف التعليم تزويد أبنائها بكل فئاتهم العمرية بالثقافة التعليمية اللازمة وتدريبهم على المهارات اللائقة للوصول بهم إلى أفضل مستوى يوافق قدراتهم، وأن تكون مدارسنا ومرافقنا حضنا لدعمهم ومساندتهم في الحصول على التعليم بكل الوسائل الممكنة وتوفير السبل والأدوات التكنولوجية الحديثة مثل (السبورة الذكية - إدخال المعلوماتية بالتعليم - تدريب المعلمين والارتقاء بمستواهم - الحصول على ICDL للمعلم للتتري) وفتح القنوات اللازمة لاكتشاف و إبرار قصص نجاحاتهم ليكونوا عناصر فاعلة و قادرة تحقيق النجاحات المعززة لقدراتهم في سوق العمل ومجالات الحياة العامة.

ومن هنا كان تشكيل هذا الفريق استجابة لطلب مكتب اليونسكو في بيروت لتقييم التعليم لعام 2015 والذي أعد هذا التقرير المتميز الذي يستوجب منا الشكر والتقدير على هذا المجهود المبذول ليخرج في أحسن صورة معبرا عن كل الجهود التي بذلتها دولة الكويت لتفعيل مفهوم التعليم للجميع.

مريم محمد الوتيد

وكيل وزارة التربية

قائمة المحتويات

7	قائمة الأشكال
8	قائمة الجداول
9	التمهيد
10	الملخص التنفيذي
13	القسم الأول: المقدمة
14	1. تحليل عام للوضع في الكويت
15	1.1: الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية
16	1.2: تحليل القطاع التعليمي
19	1.3: هيكل النظام التعليمي
22	1.4: الشركاء الرئيسيون في التعليم وفي تنفيذ التقييم
23	2. التحديات
24	3. وجهة إطار التعليم للجميع
25	4. التوصيات
26	القسم الثاني: مؤشرات تحقق أهداف التعليم للجميع
27	1. الهدف الأول: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة
27	أولاً: التعليم المبكر (الحضانات)
29	ثانياً: رياض الأطفال
34	2. الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي
34	أولاً: التعليم العام
34	• جوانب كميّة
42	• جوانب نوعية
44	ثانياً: التعليم النوعي
46	3. الهدف الثالث: ملائمة الحاجات التربوية للشباب
47	أولاً: المرحلة الثانوية
49	ثانياً: معدلات القرائيّة
51	4. الهدف الرابع: التدريب المهني والتعليم ما بعد الثانوي
52	التعليم العالي
54	محو الأميّة
55	تعليم الكبار
55	التعليم المستمر
56	5. الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم
57	6. الهدف السادس: تحسين نوعية التعليم
59	القسم الثالث: جودة التعليم
60	1. نوعية التعليم
62	2. تقييم عام لنظام التعليم العام
64	3. النتائج المرجوة من التعليم
65	4. الجودة في التعليم العالي
67	القسم الرابع: تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع
86	القسم الخامس: آفاق ما بعد العام 2015
87	1. الدروس العامة المستخلصة فيما يتعلق بالتعليم للجميع منذ عام 2000
88	2. الإطار العام للإستراتيجيات والسياسات التعليمية في حقبة ما بعد 2015
88	3. الأولويات والإستراتيجيات على أجندة التعليم المستقبلية
89	4. الإطار العام للإستراتيجيات للمؤسسات التعليمية التي تعنى بالتعليم ما بعد الثانوي في حقبة ما بعد 2015
90	القسم السادس: الملاحق
91	ملحق 1: القوانين والإستراتيجيات
102	ملحق 2: الجداول الإحصائية
110	ملحق 3: أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع
116	ملحق 4: المراجع والمصادر
117	ملحق 5: أسماء أعضاء الفرق المشرفة والمشاركة في إنجاز تقرير التعليم للجميع

قائمة الأشكال

14	الشكل 1.1: السكان حسب الفئات العمرية والجنسية والجنس
15	الشكل 1.2: التركيبة السكانية بدولة الكويت
16	الشكل 1.3: الانفاق على التعليم بالنسبة للنتائج المحلي
17	الشكل 1.4: الهرم السكاني للكويتيين ونسبة الإناث
20	الشكل 1.5: مفتاح رسم خريطة اسكد 97 بدولة الكويت
21	الشكل 1.6: خريطة التعليم بدولة الكويت حسب التصنيف الدولي المقتن للتعليم (اسكد 97)
30	الشكل 2.1: معدل القيد الظاهري والصافي لرياض الأطفال
31	الشكل 2.2: معدل طالب/ معلم برياض الأطفال
31	الشكل 2.3: مستوى الشهادة لمعلمي رياض الأطفال 2013/2012
31	الشكل 2.4: نسبة معلمات مرحلة رياض الأطفال نربويا للعام الدراسي 2013/2012
36	الشكل 2.5: معدل القيد الظاهري والصافي للمرحلة الابتدائية
36	الشكل 2.6: معدل القيد الظاهري والصافي للمرحلة المتوسطة
37	الشكل 2.7: معدل طالب/ معلم بالمرحلة الابتدائية
37	الشكل 2.8: معدل طالب/ معلم بالمرحلة المتوسطة
39	الشكل 2.9: نسبة النجاح (PR) في التعليم الابتدائي بحسب الصف والنوع الاجتماعي
39	الشكل 2.10: نسبة التسرب (DR) في التعليم الابتدائي بحسب الصف والنوع الاجتماعي
40	الشكل 2.11: نسبة التسرب (DR) في التعليم الابتدائي في كل الصفوف بحسب النوع الاجتماعي
47	الشكل 2.12: معدل القيد الظاهري والصافي للمرحلة الثانوية
51	الشكل 2.13: تطور نسبة الإناث إلى الذكور في الدورات الفنية والحرفية
52	الشكل 2.14: تطور نسبة إلتحاق الطلبة بكليات التعليم الأقل من الجامعي
53	الشكل 2.15: تطور نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي
54	الشكل 2.16: تطور نسبة الإناث للذكور بالتعليم الأعلى من الجامعي
55	الشكل 2.17: تطور عدد الملتحقين بدورات التعليم المستمر
56	الشكل 2.18: معدل تكافؤ الفرص للجنسين للكويتيين
56	الشكل 2.19: معدل تكافؤ الفرص للجنسين لغير الكويتيين
57	الشكل 2.20: نسبة المؤهلات الأكاديمية لمعلمي المرحلة الابتدائية
57	الشكل 2.21: نسبة المؤهلات الأكاديمية لمعلمي المرحلة المتوسطة
57	الشكل 2.22: نسبة المعلمين المؤهلين تربويا بالمرحلتين الابتدائيو والمتوسطة للعام الدراسي 2013/ 2012
60	الشكل 3.1: مقارنة نتائج اختبارات تيمز 2011 للصف الرابع الابتدائي بنتائج سبعة دول عالمية
60	الشكل 3.2: مقارنة نتائج اختبارات تيمز 2011 للصف الرابع الابتدائي بنتائج دولة في المنطقة
61	الشكل 3.3: مقارنة نتائج اختبارات بيرلز 2011 للصف الرابع الابتدائي بنتائج سبعة دول عالمية
61	الشكل 3.4: مقارنة نتائج اختبارات بيرلز 2011 للصف الرابع الابتدائي بنتائج دولة في المنطقة
69	الشكل 4.1: تطوير الإطار الهيكلي لمؤسسات التعليم الأساسي
72	الشكل 4.2: إطار تطوير التعليم الأساسي في الكويت
77	الشكل 4.3: تطور معدلات القراءة
77	الشكل 4.4: نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات علمية عليا من السكان في سن (15 - 25)

قائمة الجداول

18	جدول 1.1: معدلات الالتحاق الاجمالي للتعليم الابتدائي خلال للفترة 2001/2002-2012/2013
30	جدول 2.1: تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص برياض الأطفال
32	جدول 2.2: تطور الإنفاق على مرحلة رياض الأطفال ومتوسط تكلفة الطالب بالدينار الكويتي
33	جدول 2.3: تطور بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين مع طلبة التعليم العام
34	جدول 2.4: تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص في المرحلة الابتدائية
35	جدول 2.5: تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص في المرحلة المتوسطة
38	جدول 2.6: أعداد طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة الابتدائية المدمجين في التعليم الحكومي
38	جدول 2.7: تزايد دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وخصوصاً فئة بطيئي التعلم بمدارس التعليم العام
40	جدول 2.8: نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الرابع من التعليم الابتدائي بحسب النوع الاجتماعي
40	جدول 2.9: نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي بحسب النوع الاجتماعي
41	جدول 2.10: نسبة إكمال الطلبة للمرحلة الابتدائية
41	جدول 2.11: نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الابتدائي إلى الثانوي العام بحسب النوع الاجتماعي
42	جدول 2.12: تطور الإنفاق على المرحلة الابتدائية ومتوسط تكلفة الطالب
42	جدول 2.13: تطور الإنفاق على المرحلة المتوسطة ومتوسط تكلفة الطالب
45	جدول 2.14: تطور عدد المباني المدرسية والطلبة والمعلمين بمدارس التربية الخاصة
46	جدول 2.15: تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص بالمرحلة الثانوية
47	جدول 2.16: تطور نسبة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين إلى إجمالي ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة الثانوية
48	جدول 2.17: تطور الإنفاق على المرحلة الثانوية ومتوسط تكلفة الطالب
49	جدول 2.18: القرائية للسكان في سن (15 - 25)
50	جدول 2.19: القرائية للسكان في سن (+15)
51	جدول 2.20: عدد الطلبة الملتحقين في الدورات الفنية والحرفية
52	جدول 2.21: تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي الأقل من جامعي
53	جدول 2.22: تطور عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي
54	جدول 2.23: تطور عدد طلبة التعليم الأعلى من جامعي
54	جدول 2.24: تطور تطور نسبة الأمية
56	جدول 2.25: تطور أوجه التكافؤ بين الجنسين في المراحل التعليمية
65	جدول 3.1: بعض مؤشرات الجودة التي يتم قياسها سنوياً الخاصة بجامعة الكويت عن العام الجامعي 2012/2013
76	جدول 4.1: نسبة الإناث في جامعة الكويت من الفترة 2001 إلى 2013
77	جدول 4.2: تطور معدل المقيدات إلى إجمالي المقيدون بالكليات والمعاهد التدريبية
81	جدول 4.3: المؤهلات العلمية للمعلمين
82	جدول 4.4: نسبة المدارس التي تتوفر فيها مختبرات للحاسب الآلي

التمهيد

التعليم للجميع هو برنامج تم اعتماده في المؤتمر العالمي الذي عقد في دكار عام 2000 واتفقت فيه الدول على إعداد خطة للتعليم للجميع تجسداً وإحياءاً للالتزام الجماعي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015 ، و ترمي الأهداف الستة للتعليم للجميع المتفق عليها دولياً إلى تلبية حاجات التعلم لجميع الأطفال، والشباب والكبار بحلول عام 2015 ، و تتلخص أهداف التعليم للجميع بما يلي:

- الهدف 1 (الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة).
- الهدف 2 (التعليم الابتدائي) - العمل على أن يتم بحلول عام 2015م تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي.
- الهدف 3 (التعلم مدى الحياة) - تلبية احتياجات التعلم مدى الحياة لدى الشباب والكبار.
- الهدف 4(محو أمية الكبار) - زيادة مستويات محو أمية الكبار بنسبة 50 % بحلول عام 2015 .
- الهدف 5 (التكافؤ والمساواة بين الجنسين) - تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2005، والمساواة بحلول عام 2015.
- الهدف 6 (نوعية التعليم) - تحسين نوعية التعليم.

ويهدف تقرير التعليم للجميع لدولة الكويت إلى تحليل الوضع التعليمي ورصد وتوضيح ما تحقق من أهداف التعليم للجميع في الدولة واستمرارية العمل بها ، وإبراز الإنجازات والمشاريع التي تدعم أهداف التعليم للجميع على مستوى دولة الكويت ، و شرح الإطار الوطني للتعليم الذي تم تبنيه في التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط) ، وتوضيح جهود الحكومة بالاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة وكبار السن والمرأة بما يتوافق مع أهداف التعليم للجميع ، وتوضيح المعوقات والتحديات التي تواجه الدولة في تحقيق جودة التعليم ، وأخيراً ذكر المبادرات والإصلاحات التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها لضمان جودة التعليم والرؤية المستقبلية للتعليم للجميع لما بعد 2015 .

وتبرز أهمية التقرير من خلال توضيح خطة الدولة باستمرارية تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع المنسجمة والمكملة لخطة الدولة للتنمية المجتمعية الشاملة ، لذا وفي إطار ذلك تم إعداد خطة التعليم الأخيرة لدولة الكويت في إبريل 2004- وتحدد المدى الزمني لهذه الخطة من عام 2002 إلى عام 2015 - التي تناولت خمس مجموعات مستهدفة هي :

1. فئة الأطفال بين (0 - 6) سنوات (العناية بالطفولة المبكرة وتنميتها، ومرحلة ما قبل المدرسة).
2. فئة التعليم الأساسي النظامي.
3. فئة الشباب في مستوى التعليم للجميع والذين هم خارج المدرسة.
4. فئة الكبار الذين هم دون مستوى القرائية (تعليم الكبار ومحو الأمية) .

تقرير الكويت للتعليم للجميع خلال الاعوام 2001 / 2002 – 2012 / 2013 هو تقرير وطني شامل لجميع أنواع التعليم من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي ، ويركز فيه على ما تم تحقيقه من الناحية التعليمية والاجتماعية والصحية ، والاهتمام بالفئات العمرية التي هي بحاجة للرعاية كالأطفال وكبار السن والمرأة ، بذكر المراسيم والقوانين التي تم تسخيرها لهذه الفئات ، كذلك يصف هذا التقرير نظام التعليم في الدولة حسب (اسكد ISCED) الذي يتناول فيه جميع مدخلات التعليم ومخرجاته و يناقش أهداف التعليم للجميع حسب مؤشرات ومدى تحقق كل هدف و يبين بوضوح أن الأهداف متحققة بمجملها ، ولكن مازال السعي نحو هدف رفع جودة ونوعية التعليم هو من أبرز اهتمامات الدولة في المرحلة الحالية ، وفي التقرير نوضح السياسات والآليات التي اتبعت لتحقيق هذه الأهداف من خلال ذكر البرامج والأنشطة والمشاريع التي تم العمل بها في السنوات السابقة من ضمن خطة التنمية الشاملة للدولة التي تتوافق أهدافها مع أهداف الوثيقة العالمية للتعليم للجميع .

الملخص التنفيذي

إن تحقق أهداف التعليم للجميع في دولة الكويت أمرٌ لا يخفى ، في ظل كون هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من جميع الخطط التنموية للدولة منذ تأسيسها ، و الدستور الكويتي ينطوي على عديد من القوانين و المراسيم التي تعد إرهاباً لهذا التحقق بما تتضمنه من دعم الاهتمام بالتعليم والصحة والتنمية والاهتمام بالفئات التي هي بحاجة لرعاية في المجتمع من الطفل و المرأة والشباب وكبار السن . و طالما كان جزءٌ رئيسٌ من الخطط الإنمائية للدولة مختصاً بالتربية و التعليم ، علماً أن هذا التعزيز لسياسات التعليم يقوم في إطار قطاع تعليمي مستديم و متكامل ، و مرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية المجتمعية.

و مما جاء على أثر إطلاق الحكومة خطة التنمية الشاملة للدولة للفترة 2010/2011-2013/2014 ، أن تم العمل على تنفيذ العديد من المشاريع التي تبلور معها تحقق الإستراتيجيات المطبقة في الخطط التنموية للدولة ، و التي ترتبط بالإستراتيجيات الاثنتي عشرة للتعليم للجميع . و لا نكون مغالين إذا ما وصفنا هذه الإستراتيجيات بالتحقق ؛ إذ إن كثيراً من المشاريع التي تناولتها المؤسسات التعليمية تختص بخلق إجراءات وسياسات وإصلاحات من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة والشاملة لتطوير التعليم والصحة ، وهي من الأولويات الرئيسة للتنمية في الكويت . وقد سبق أن صرحت الحكومة بشكل مستمر بأن خطط التنمية في البلاد تهدف إلى التنمية البشرية ، ولا سيما تطوير وتجويد مستوى التعليم الذي له أولوية قصوى . ولقد حرص منتدى (دكار) على أن تنص مقرراته بوضوح على ضرورة أن تكون جميع الدول مسئولة عن بذل الجهود اللازمة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في المنتدى والالتزام بتحقيق أهدافه ، ولقد أوفت الكويت - من جهتها - بتحقيق أهداف التعليم للجميع ، وعند مقارنة إنجازات الكويت في تحقيق هذه الأهداف مع دول أخرى نجد أن الكويت قد حققت الكثير وذلك منذ تقرير منتصف العقد الذي صدر في 2006/2007 . ورغم ذلك لا يزال ثمة طموحٌ دائمٌ لتحسين نوعية التعليم ورفع مستويات التحصيل الدراسي والمعرفي للطلبة ، و سنحاول فيما يلي تقديم أهم ملامح هذا التقرير الذي يوفر صورة واضحة عن التأثير الإيجابي للسياسات والآليات المطبقة لإنجاز برامج التنمية التربوية ، تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع في أفق ما بعد 2015.

• رصد للمنجزات على مستوى الأهداف الستة .

إن لهدف الاهتمام بالطفولة المبكرة ورياض الأطفال حظوةً في دولة الكويت ، فهي من الدول الرائدة في منطقة الخليج والدول العربية بهذا المجال الذي توليه أهمية كبيرة ؛ فالرعاية الصحية المجانية تقدم للأم والطفل الذي يحصل على التطعيمات الضرورية حتى وهو بالحضانة والمدرسة ، والرعاية التعليمية للطفل متوفرة ومنتشرة في الدولة ؛ فقد بلغ عدد الحضانات 243 حضانة في عام 2013 ، و أما رياض الأطفال فقد بلغ عددها 306 روضة في العام الدراسي 2012/2013 ؛ نظراً للإقبال الكبير على هذا النوع من التعليم من خلال رصد أعداد الأطفال في الفترة من 2001/2002 - 2012/2013 ، حيث كان عدد الأطفال (62880) في عام 2001/2002 ، وارتفع العدد إلى (83044) في عام 2012/2013 ، أي بنسبة نمو بلغت 32.1 % ، مما ينعكس بالتالي على ارتفاع معدلات القيد الظاهري والصافي في رياض الأطفال على الرغم من عدم إلزاميتها ؛ مما أدى إلى زيادة أعداد المعلمين بصورة كبيرة، إذ بلغت نسبة النمو 82.6 % و انعكس ذلك على المؤشرات المتعلقة بالمعلمين، ومنها معدل طفل لكل معلم حيث بلغ المعدل في التعليم الحكومي 7.4 ، هذا و إن المعلمات في رياض الأطفال على مستوى عالٍ من التعليم حيث إن 98.1 % منهن تأهيلهن جامعي ، و تشكل الحاصلات منهن على مؤهل تربوي 97.9 % ، لذا فمرحلة رياض الأطفال في طريقها لأن تكون من ضمن التعليم الأساسي الإلزامي ، فتوجهات وزارة التربية المستقبلية إلى إلزامية المرحلة ، و ثمة توجه جديد لإدخال مواد يتم تدريسها في الرياض كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات.

و إن نجاح تعميم التعليم الابتدائي يعود للالتزام بتطبيق قانون التعليم الإلزامي منذ عام 1965، فمعدلات القيد الظاهري والصافي للتعليم الابتدائي تبلغ فيها النسبة تقريباً فيما حول 96 % ، يرافق ذلك ازدياد أعداد المعلمين خلال الفترة من 2001/2002-2012/2013 إلى أكثر من الضعف في المرحلة الابتدائية ؛ فقد بلغ عدد المعلمين (10940) في عام 2001/2002 ، و قفز العدد إلى (27801) في عام 2012/2013 ؛ وذلك نتيجة التغير الذي طرأ على السلم التعليمي عام 2004/2005 ، حيث

كانت المرحلة الابتدائية تحتوي 4 صفوف وتحولت إلى 5 صفوف ، ونتيجة لزيادة أعداد المعلمين انخفض معدل طالب لكل معلم إلى 6.3 ، أما في المرحلة المتوسطة فبلغ المعدل 5.8 طالب لكل معلم، هذا وإن خفض عدد الطلبة في الفصل يرجى منه أن يعطي بيئة صفية أفضل ليزيد فرص التحصيل لدى الطلبة ويعزز اكتسابهم للمعارف والمهارات بصورة أفضل ويساعد على تمكين المعلم من أداء مهنته بإتقان بأن يعطي كل طالب قدرًا مناسباً من الاهتمام .

و إن ارتفاع معدلات النجاح وانخفاض معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية سائداً في جميع الصفوف ، ما عدا الصف الرابع الابتدائي ؛ و يرجع ذلك إلى تطبيق نظام الملف الإنجازي للمرحلة ، حيث يتم النقل تلقائياً بين الصفوف الثلاثة الأولى بدون اختبارات ، مما يؤدي إلى نقلة مفاجئة لنظام جديد من الاختبارات وطرق التقييم في الصف الرابع . وبالرغم من ذلك نجد أن معدلات البقاء للصف الأخير ومعدل إكمال الفوج في التعليم الابتدائي تتجاوز الـ 95 % ، وهي نسبة مرتفعة وتقيد تعميم التعليم الابتدائي .

و إن ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار في الوقت الحالي على أنها تتطلب من الدولة أن تبذل كافة جهودها لتحقيقها لمواطنيها ، إلا أن جهود الدولة في التماس ذلك واضحة من خلال تطور هذا الجانب منذ التقرير السابق لدولة الكويت للتعليم للجميع ؛ فالفئة العمرية (6-14) تقع تحت طائلة القانون الإلزامي كما سلف . أما في المرحلة الثانوية وبالرغم من عدم إلزاميتها إلا أنه تم توفير مدارس تتوفر فيها كافة الوسائل التي تدفع أولياء الأمور لتشجيع أبنائهم على استكمال المرحلة ؛ فلقد بلغ معدل الانتقال من المرحلة المتوسطة إلى المرحلة الثانوية 97.8 % ، و بلغ معدل تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية (4762) ديناراً كويتياً ، وهو أعلى معدل من بين معدلات تكلفة الطالب بين المراحل التعليمية في التعليم العام . أما الفئة العمرية (15-45) فهي تقع تحت قانون إلزامية محو الأمية ، وانعكس تطبيق ذلك على معدل القرائية الذي بلغت نسبته 99% للذكور و 94% للإناث للسنة (15+) ، فقد وفرت الدولة مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية كي تتيح الفرصة لمن تسرب من التعليم والتحق بسوق العمل لاستكمال تعليمهم ، كما إنه في الهيئات التعليمية الأخرى يتوفر برامج التدريب والتعليم المستمر ، ومعظم المؤسسات الحكومية تشترط مؤهلات تعليمية عليا لتوظيف العاملين لديها ، وقد تقبل بعض الإدارات بشهادات دنيا مثل محو الأمية في أقل الظروف وأضيقيها.

و فيما يخص التدريب المهني والتعليم ما بعد الثانوي وقبل الجامعي اهتمت دولة الكويت بالتعليم التطبيقي والجامعي والعالي ، و ذلك بإنشاء المعاهد و الكليات والجامعات الحكومية و الخاصة . فالهيئة العامة للتعليم التطبيقي أنشأت معاهد وكليات تقدم فيها برامج تدريبية للطلبة لتأهيلهم لسوق العمل ، و تقدم دورات تأهيلية لخريجي الثانوية الذين لم يحصلوا على درجات تؤهلهم للدخول في التعليم العالي ويتخرج منها الطالب كفني متخصص، أما الطلبة المتسربون من التعليم العام فيستطيع أحدهم أن ينضم لأي من المعاهد أو الدورات التدريبية التي تقدمها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، ويتخرج منها بشهادة تمكنه من العمل كفني أو حرفي . ولقد ارتفع معدل نمو الطلبة في معاهد الفني المتخصص إلى 36% ، أما دورات الفني فقد انخفضت نسبة الالتحاق بها إلى 27.5% ؛ و يرجع ذلك لإقبال الطلبة على إكمال التعليم الثانوي ، ويقل الطلاب الذكور على التعليم والتدريب المهني أكثر من الإناث لأنه يتيح لهم مسارات كثيرة للتخصص ومجالات أكثر للعمل الفني الحرفي ؛ لذا يلاحظ أن نسبة الإناث تناقصت في هذا النوع من التعليم و ارتفعت في التعليم الجامعي إلى الثلثين .

و بانتقال الحديث إلى التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم ، يمكن القول بأنه لم يفرق دستور الدولة بين الذكور والإناث في الحقوق الرئيسية من تعليم وصحة وعمل ؛ فقانون التعليم الإلزامي طبق على الجنسين وأنشئت مدارس خاصة للإناث كما للذكور ، والإحصاءات التربوية تشير لزيادة أعداد الإناث في التعليم مقابل أعداد الذكور ، ونجحت السياسات التعليمية بتحقيق مبدأ التكافؤ في التعليم ؛ فمؤشر التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية بلغ 1.1 للإناث ، كما بلغت نسبة الإناث من إجمالي طلبة المرحلة 52% في عام 2012/2013 وهي أعلى من نسبة الطلبة الذكور ، وبلغت نسبة الإناث في التعليم العالي 66% ، منهم 63% من طلبة جامعة الكويت و 61% في كليات التعليم التطبيقي و 37.8% في معاهد التدريب المهني ، و هكذا تحققت سياسات تمكين وتعليم المرأة التي تنتهجها الدولة فدخلت المرأة الكويتية كافة مجالات التعليم التي هيأتها لمجالات العمل المختلفة ، آخرها سلك الشرطة والقضاء .

و إن تحسين نوعية التعليم تحققت في شق توفير الكوادر البشرية من المعلمين ، حيث نجد أن معظم المعلمين من حملة الشهادة الجامعية قد بلغت نسبتهم في التعليم الأساسي 96.5% . بالإضافة إلى ذلك حرصت وزارة التربية على تقديم الدورات التدريبية للمعلمين بصورة مستمرة لتحسين أدائهم وزيادة مهاراتهم بالإضافة لاشتراط شهادة (ICDL) للالتحاق بسلك التدريس ،

كما عقدت وزارة التربية دورات محو أمية الحاسوب في سبيل تحقيق هذا الهدف . و دولة الكويت تسعى جاهدةً لوضع شروط وأسس لرخصة التعليم . كذلك تحقق توفير المباني التعليمية التي لها أهميتها البالغة في خدمة هذا الهدف ، بحيث تحتوي المباني على الضروريات الصحية ومصادر التعلم وغيرها من مستلزمات لخلق بيئة مناسبة للطالب ، فالمستوى العام للدولة يحقق لها هذا .

• جودة التعليم

في الشق الثاني من تحسين نوعية التعليم – وهو جودة ونوعية التعليم – قد احتل طلاب الصف 4 في الكويت المستوى الأدنى بين البلدان التي شاركت في الدراسات الدولية "TIMSS" و "بيرلز PIRLS" في عام 2011 . وكذلك في الدراسة الوطنية "ميزة MESA" لقياس وتقييم مخرجات نظام التعليم بدولة الكويت كانت النتائج غير مشجعة ؛ ففي العام 2011 جاءت الكويت في المركز 48 من أصل 50 دولة شاركت في دراسة TIMSS الخامسة، وفي المركز 46 من أصل 49 بلد شاركت في اختبارات PIRLS . إن نتائج هذه الاختبارات أثارت قلقاً وردود فعل كبيرة تولد منها شعور عام في الدولة بالحاجة لاعادة النظر في النظام التعليمي و التغيير نحو الأفضل ، أُخذت على أثرها كثير من السياسات الإصلاحية التي جاءت عن طريق مشاريع تطويرية تخص قطاعات التربية والتعليم ضمن خطة التنمية للدولة 2014/2010 .

و عند وضع الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي اندرجت أغلب مشاريع الخطة الإنمائية لتطوير التعليم تحت مظلة البرامج والآليات القائمة أساساً والتي انتهجت الدولة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع ، فكان استمرار تطبيقات الإستراتيجيات الموضوعية منذ فترة طويلة قد اعتمد على آليات ناجحة حققت أهداف التعليم للجميع ، وحالياً يستمر العمل على تنفيذ الإستراتيجيات التي تهدف لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى مخرجات النظام التعليمي الكويتي والتوجه نحو النوع بدلاً من الكم ، والآليات التي يتم العمل عليها لتحسين مخرجات التعليم اعتمدت على وضع معايير للمناهج لتطويرها وتجويدها وإحداث نقلة نوعية في المناهج الدراسية وفق المعايير والأسس التربوية العالمية في صناعة المناهج ، وكذلك تطبيق التكنولوجيا في التعليم بإدخال المناهج الإلكترونية في التعليم لجميع المواد الدراسية ، والعمل على تأهيل المعلمين واستحداث نظام رخصة المعلم وتطبيقها حسب لوائح تنظيمية تجعل المهنة جاذبة للمتميزين ، وإشراك أصحاب المصلحة وكل الأطراف المعنية بالتعليم للجميع وأخذ رؤيتهم بشأن مدى جودة النظام التعليمي .

• آفاق ما بعد العام 2015

متابعة المشاريع التطويرية الناجحة ، واستكمالها لإحداث الإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم العام ، و الذي يتناول مواكبة المناهج للمستجدات الوطنية والإقليمية والعالمية لتشجيع ملكات الطالب على التفكير والإبداع ، وتحويل دور المعلم ليكون قائداً وموجهاً للعملية التربوية ، و تشجيع الطالب على التعلم الذاتي في المجتمع ، واستحداث نظام الرخصة المهنية لجميع وظائف مهنة التدريس ، و تطوير التنمية المهنية أثناء الخدمة للقياديين والعاملين في التعليم ، وسد الفجوة الرقمية بين واقع التعليم العام الحالي ومتطلبات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ، وغيرها من مشاريع جاءت لتتناسب مع متطلبات الغايات الإستراتيجية ولتحقيق أهداف التعليم للجميع .

القسم الأول

المقدمة



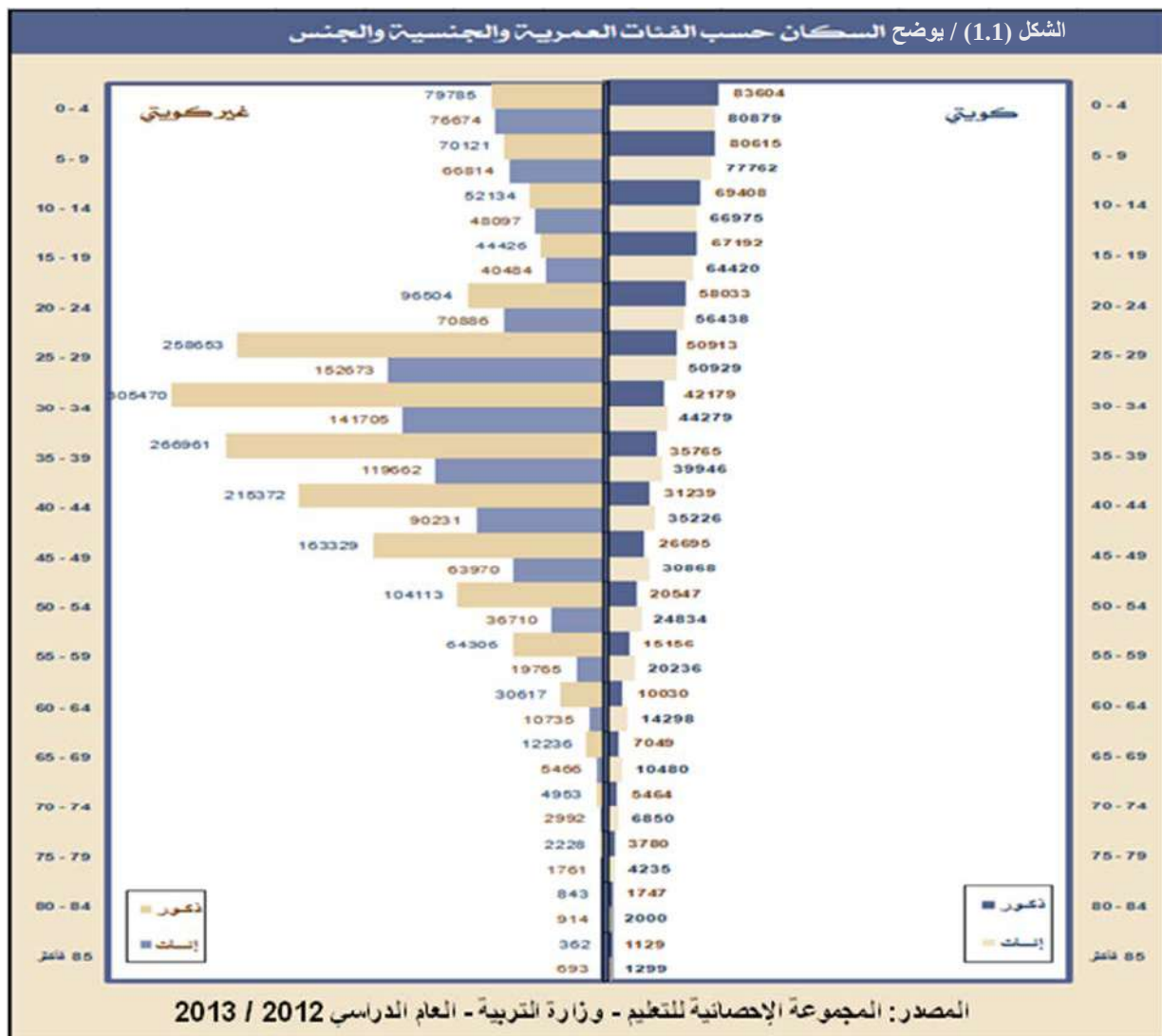
1. القسم الأول: المقدمة

1. تحليل عام للوضع في الكويت

1.1. الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية

يبلغ تعداد سكان دولة الكويت 4.028.765 نسمة في منتصف عام 2014، شكّل الكويتيون قرابة 31% من إجمالي السكان، و تبلغ نسبة الوافدين 69% موزعين على 6 محافظات، بلغ معدل النمو السكاني (للكويتيين + غير الكويتيين) 5.8% سنوياً خلال الفترة من 2002 إلى 2014، و كان معدل نمو الكويتيين 3.4% مقابل 7.2% لغير الكويتيين في 2014، و يُعزى ارتفاع النمو السكاني إلى ارتفاع معدل الخصوبة في الكويت 2.5% وانخفاض معدل الوفيات 2.1% في العام 2014 والعمر المتوقع عند الميلاد يصل لسن 77.6.

حسب توقعات الأمم المتحدة سيبلغ التعداد السكاني للكويتيين الكويتيين 4.6 مليون نسمة بحلول عام 2040 ، و مع اعتماد الكويت على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي و بكون الأطفال و الشباب هم الشريحة الأكبر للسكان ، حيث يمثل من هم دون سن 15 عاماً 39% من إجمالي السكان ، وهو ما يشكل ضغطاً على الحكومة لتوفير فرص عمل حقيقية أمام الشباب، ومن المتوقع أن تشهد الكويت استمرار معدلات النمو العالية و بتركيبات سكانية متنوعة ، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً .

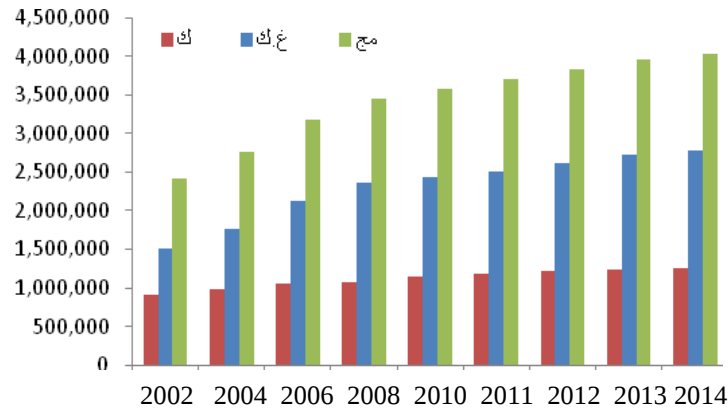


إن هناك تبايناً في التركيبة العمرية حيث إن صغار السن يشكلون نسبة عالية في المجتمع الكويتي ، كما إن هناك تحديات كبيرة ستفرضها زيادة عدد السكان ، وعلى الدولة الانتباه والتخطيط بشكل سليم لمن هم في سن 24 عاماً ، و الذين سيشكلون ضغطاً كبيراً على فرص العمل والخدمات (الإسكانية ، التعليمية ، الصحية) التي تستهلك الموارد المتاحة ، مما يوجب وضع سياسات متزنة تعالج مصادر النمو الطبيعي في الكويت ، وبالرغم من تمتع الدولة بمعدلات دخل عالية إلا أن الاقتصاد الكويتي يعاني من عدة اختلالات هيكلية ، منها الاعتماد على النفط كمورد أحادي الدخل بجانب تباين التركيبة السكانية حيث لا يشكل الكويتيون أكثر من ثلث مجموع السكان ، وتتركز أعداد كبيرة من القوى العاملة الوطنية في القطاع العام بينما يعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على العمالة الوافدة ، و يوضح الشكل (1.1) لتوزيع السكان تركيز الوافدين بفئات عمرية ما بين 20 و 50 سنة .

إن تركيبة السكان تشير إلى خلل هيكلي كبير لصالح العمالة الأجنبية وهو ما يعني أن هناك عدم اتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في البنية التحتية و التخطيط السليم لمعدلات النمو المستقبلية التي يُعتمد عليها عند التخطيط للخدمات الصحية أو التعليمية أو البنية التحتية أو الإسكان ، و من الرسم البياني المرفق الخاص بأعداد السكان حسب الفئات العمرية والجنسية والجنس يتضح لنا الآتي :

- في العام 2012 / 2013 بلغت نسبة السكان في سن التعليم (4 - 24) 27.6% .
- بلغت نسبة السكان من الكويتيين في سن التعليم 46.2% ، وتمثل النسبة قرابة نصف السكان ، و تتقارب نسبة الذكور والإناث حيث تشكل نسبة الذكور 23.5% بينما تمثل نسبة الإناث 22.7% من إجمالي الكويتيين.
- نسبة غير الكويتيين في سن التعليم 19.2% للذكور و 13.2% للإناث من إجمالي السكان .

وفي دراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في قطاع البحوث والمعلومات بمجلس الأمة في العام 2012 حول التركيبة السكانية بدولة الكويت حسب الشكل (1.2) بينت الآتي :



الشكل (1.2) / الهيئة العامة للمعلومات المدنية <http://www.paci.gov.kw>

- بنهاية العام 2012 بلغ عدد السكان في الكويت 3 ملايين و 821 نسمة، و 3 ملايين و 965 نسمة في العام 2013، و في منتصف 2014 قفز إلى 4 ملايين و 28 نسمة.
- وأيضاً بلغ في نهاية 2012 عدد غير الكويتيين (مليونين و 608) من الوافدين (بنسبة 68.3%) من إجمالي السكان (أي إن كل 100 كويتي يقابله 215 وافداً) .
- بلغ عدد الكويتيين مليون و 213 كويتياً وكويتية (بنسبة 31.7%) من إجمالي السكان .
- بلغ معدل النمو السكاني (للكويتيين + غير الكويتيين) 5.8% سنوياً خلال هذه الفترة، في حين كان معدل نمو الكويتيين 3.4% مقابل 7.2% لغير الكويتيين سنوياً خلال هذه الفترة .
- تطور التركيبة السكانية في دولة الكويت خلال الفترة من (2002-2012) يبين معدل النمو السكاني الكبير (5.8% سنوياً) ، حيث ارتفع عدد سكان الكويت من مليونين و 420 نسمة عام 2002 إلى 3 ملايين و 821 نسمة بنهاية عام 2012 ، أي بمتوسط لمعدل نمو قدره (5.8%) سنوياً .

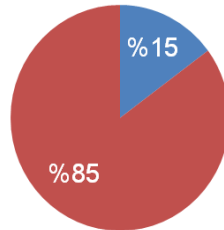
- توجد فروق واختلافات في معدلات النمو بين الكويتين والوافدين ، فيبلغ معدل نمو الكويتيين 3.38% (في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة) بينما يتزايد الوافدون بمعدل نمو 7.23% (وهو ضعف معدل نمو الكويتيين).

تعتبر دولة الكويت من الدول ذات الدخل المرتفع ؛ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 165.8 بليون دولار سنة 2013 ، ونظراً لتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي التي قامت به الدولة للأسرة الكويتية قضت منذ زمن بعيد على أي مظهر من مظاهر الفقر للحاجات الرئيسة من مسكن وتعليم وعمل ، مما كان نتيجة تطور حجم الإنفاق والتكلفة الاقتصادية لنظم الرعاية والتنمية الاجتماعية في الكويت ، حيث تحتل الكويت المرتبة الثالثة عربياً بعد قطر والإمارات ، والـ 47 دولياً من حيث ارتفاع دخل الفرد، وتحتل الكويت المرتبة 63 في العالم في دليل التنمية البشرية¹.

ويظهر حرص الدولة على تحقيق أهداف وثيقة التعليم للجميع والاهتمام بتنمية وتطوير مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع من خلال مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في دولة الكويت 14.8% من الدخل المحلي GDP و 4.3% من الدخل القومي الإجمالي GNP في العام 2011/ 2012 ، حيث تقدر مصروفات جامعة الكويت بما يقارب 166,509,839 ديناراً كويتياً ، أما الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فتقدر بـ 107,399,340 ديناراً كويتياً من إجمالي الإنفاق على التعليم ، وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء مدارس جديدة للبنين والبنات في المناطق السكنية الجديدة ، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً ، والمدارس التي تم تنفيذها خلال العام 2013 بلغ عددها قرابة 6 مدارس .

كما تضمنت الميزانية مشاريع لاستكمال إنشاء المدينة الجامعية الجديدة تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من 1.5 مليار دينار كويتي، ومشاريع لافتتاح كليات جديدة ضمن المنشآت الموجودة سابقاً ، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث للدراسة بالخارج خلال العام المالي 2013 أكثر من 9.677.852 مليون دينار كويتي .

الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج المحلي



الإنفاق على الخدمات الأخرى ■ الإنفاق على التعليم ■

الشكل (1.3) / وزارة المالية الكويت <https://www.mof.gov.kw/>

مؤشرات التطور الاجتماعي مثل سوء التغذية ووفيات الأمهات و التحصيل العلمي كلها مشجعة، حيث لا يوجد فقر بين الكويتيين ولا توجد مناطق نائية بالدولة، حيث تبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كم²، ولا توجد تفرقة واضحة فيما يخص الوضع الاقتصادي للرجل والمرأة ، وهذه المساواة تمتد لتشمل الوضع الصحي والاجتماعي والفرص الوظيفية والتعليمية بوجه عام ، إننا مازلنا نلاحظ انخفاض نسبة تقلد المرأة الوظائف القيادية والسيادية العليا بالدولة ، ولكن وبحسب التقارير فإن الكويت تحظى بالنجاح في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الثانية .

1.2 تحليل القطاع التعليمي

إن المطلع على واقع ومؤشرات التعليم في دولة الكويت، يجد أن التعليم خطا خطوات واسعة خلال العقود الطويلة الماضية ، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد بالتعليم والحق المرتبط به في مجال الأسس الدستورية التي أوضحت أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة و ترعاه ، وأن التعليم حق لكل الكويتيين . ومن بداية الاهتمام بالتعليم الذي بدأ في الكويت منذ أمد بعيد ، إذ

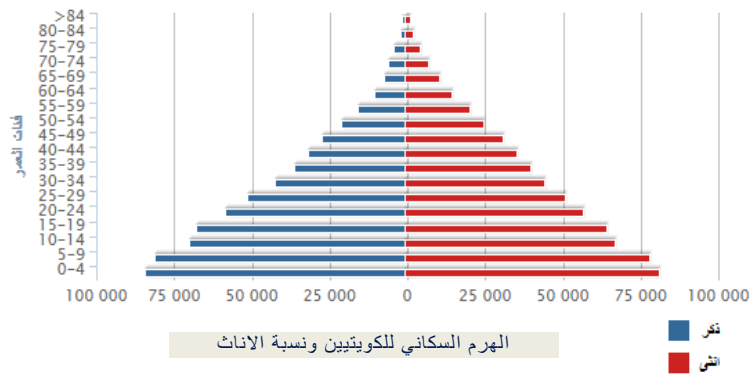
¹ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2012

كان في بداياته الأولى غير منظم وينبع من اجتهادات فردية إلى أن افتتحت أول مدرسة نظامية في عام 1911 ومنها كان بداية التعليم النظامي في الدولة ، وفي العام 1936 أصبحت الدولة مسؤولة عن الإنفاق على التعليم والإشراف عليه مما مكنها من زيادة عدد المدارس والتنوع بالمناهج ، وفي العام 1966 أنشئت أول جامعة حكومية في الكويت ثم أنشئت بعد ذلك في سنة 1982 هيئة تعليمية تهتم بشؤون التعليم التطبيقي والتدريب وهي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب PAAET .

ومنذ ذلك الحين وضعت العديد من القوانين المنظمة والخاصة بالتعليم سواء في بنيته العامة أم مضامينه ، وكلها تتفق مع ما جاء في خطة التعليم للجميع ، وتدل المؤشرات التي سيتم ذكرها في هذا التقرير على تلك الجهود التي بذلت لتحقيق ذلك ، والتي منها نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الابتدائية والمساواة بين الجنسين ومحو الأمية والتعليم مدى الحياة وغيرها ، ومما يجب التأكيد عليه أيضاً أن خطة التعليم للجميع تم تنفيذها في دولة الكويت دون عوائق كبيرة ، وهذا يرجع إلى أن معظمها كان متحققاً في فترة سابقة على الخطة بشكل عام ، عدا الجهود التنموية الطويلة التي قامت بها الدولة نحو المجتمع الكويتي ، مستندة في ذلك إلى مفهوم الحق في التعليم والتعلم كجزء من منظومة حقوق الإنسان .

الطفل والمرأة وكبار السن فئات بحاجة لرعاية في المجتمع ، وتعد الكويت من الدول الرائدة في مجال العناية بالطفولة المبكرة ورياض الأطفال ، فالدولة تهتم برعاية الأطفال منذ الولادة بقيامها بإعطاء الأطفال لقاحات ضد أنواع كثيرة من الأمراض الوبائية ويتم تنشيط هذه اللقاحات في مراحل مختلفة من عمر الطفل ، وتوفر لقاحات جديدة في حال انتشار أي مرض وبائي جديد وتنشر التوعية الإعلامية المناسبة للوقاية من تلك الأمراض ، ويبلغ عدد الحضانات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 2013 . 243 حضانة ، أما في الفئة العمرية من (4-5 سنوات) فيقبل أولياء الأمور على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال ، وبالرغم من عدم إلزاميتها إلا أنهم يعتبرونها مرحلة أساسية هامة في تعليم الأطفال فقد بلغ معدل القيد الصافي 82.5 % في عام 2013/2012 ، لذا فمرحلة رياض الأطفال في طريقها لأن تكون من ضمن التعليم الأساسي الإلزامي ، فتوجهات وزارة التربية المستقبلية إلى إلزامية المرحلة ، و ثمة توجه لإدخال مواد يتم تدريسها بالرياض كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات ، وقد بلغ عدد رياض الأطفال 306 رياض في العام الدراسي 2013/2012 .

لدعم وتمكين المرأة بذلت الدولة جهوداً بطرق عديدة ومنذ فترة طويلة ، فلا يوجد تمييز في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث ، فكما يتضح من الهيكل السكاني أن المجتمع الكويتي مجتمع يافع حيث معظمه في المراحل التعليمية من 4 سنوات إلى 24 سنة وتصل نسبة الإناث فيه للنصف كما يوضح الشكل (1.4) ، لذا فنظام التعليم في الكويت يحقق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، والسياسات التي ترعاها الدولة تحول دون التفريق بين بناتها وأبنائها ، حيث إن الفتيات يتمتعن بفرص كاملة ومتكافئة للالتحاق والتحصيل الدراسي في جميع مراحل التعليم ، بل يلاحظ أن الإناث يقبلن على التعليم الثانوي والعالي أكثر من الذكور، فعلى سبيل المثال هناك تغطية شاملة للكويتيين الكويتيين في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط ، مع معدلات التحاق بالمدارس متقاربة لكل من البنين والبنات ، وترتفع معدلات محو أمية الكبار في الكويت عما هي عليه في البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وخصوصاً بالنسبة للإناث ، حيث ما يقارب 93% من النساء اللاتي هن بعمر 15 سنة وما فوق في الكويت هن متعلّمات ، كما إن نتائج الإناث أعلى من نتائج الذكور في اختبارات التحصيل الدولية ، فالنصوص الدستورية فتحت المجال أمام الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم المختلفة في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بوجود قوانين عامة مثل قانون التعليم الإلزامي وقانون محو الأمية .



الشكل (1.4) / الهيئة العامة للمعلومات المدنية / <http://www.paci.gov.kw>

والمؤشرات الاستدلالية التي تم استنتاجها من خلال إحصاءات وزارة التربية على مدى الأعوام السابقة من العام الدراسي 2001/2002 إلى 2012/2013 تبين مدى تطور أداء الإناث في المجال التعليمي ، وتبين أن الفروق بمجملها جاءت في صالح الإناث إذ احتلت الإناث الصدارة في تلك البيانات ، ففي التعليم ما بعد الثانوي قطعت أشواطاً كبيرة في تحديث وتطوير التعليم ، و الدور الذي تقوم به جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كأكبر المؤسسات الحكومية التي تتلقى معظم مخرجات التعليم العام لها دور كبير في هذا المجال ، فمشاركة النساء والفتيات الكويتيات في مجالات التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا ظلت تتصاعد منذ بدايتها ، والإحصاءات تبين تفوق الإناث في أعداد الخريجين في معظم الكليات ، وخاصة العلمية كالعلوم والرياضيات والهندسة والطب وغيرها ، بل إن هناك تفوقاً بفروق كبيرة كما حدث في كليتي التربية الأساسية والآداب .

و الدولة تدرك أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في التعليم و في نهضته و تقدمه، لذا تعمل على تمكين المرأة بالعمل بالوظائف القيادية ، فشغلت وظائف عدة من وزيرة ووكيلة وزارة إلى مديرة للجامعة وغيرها من الوظائف التي تناط بها مسؤوليات سياسية سواء في المجال التربوي أم في غيره، غير أن مؤسسات التعليم تحتضن أكبر نسبة من النساء العاملات ، ففي وزارة التربية تبلغ النسبة 77% من قوة العاملين فيها.

على مدى 50 سنة مضت ، تمكنت دولة الكويت من توسيع فرص التعليم ، وعلى الرغم من التحدي المستمر للنمو السكاني السريع ، استمر التوزيع المتكافئ للخدمات والأنشطة التربوية والتعليمية بين مختلف المراكز في كل مناطق الدولة ، فلاحظ استمرار تطور تسجيل الطلبة على جميع المستويات التعليمية بشكل كبير ، فقد كانت نسبة الأمية 48.3% عام 1970 ، والآن النسبة 3.8% في 2013 ، ولذا يتضح تحقق الجهود بالوصول إلى هدف تعميم التعليم الذي هو مجاني والإزامي من قبل زيادة في القيد الإجمالي والصافي للطلبة في التعليم الابتدائي ، كذلك من البرامج المستمرة لدعم التعليم برامج التعليم المستمر (التعليم مدى الحياة) ، هذا النوع من التعليم خارج النظام التعليمي الرسمي المؤسسي ، و هو عبارة عن مهارات حياتية وعملية يواصل بها المتعلم للحصول على المعرفة من خلال مصادر متنوعة للتعليم ، ونظراً لأهمية التعليم بجميع المراحل العمرية ، توفر كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي فرصاً تعليمية وتدريبية بتقديم برامج خدمة المجتمع وبرامج التعليم المستمر لكل الراغبين وبأسعار بسيطة .

مع التوسع الثابت والمستمر لنظام التعليم ، فإن معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي وفقاً لوزارة التربية لا زال محتفظاً بارتفاعه ، إذن هدف تعميم التعليم الابتدائي متحقق منذ سنوات والعمل مستمر على تحقيق كل أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015 .

جدول 1.1: يوضح معدلات الالتحاق الإجمالي للتعليم الابتدائي خلال الفترة 2001/2002-2012/2013

السنة الدراسية	عدد الدارسين لكل المراحل		% طالب لكل فصل	% طالب لكل معلم
	بنات	ذكور		
2001-2002	72268	76444	30,3	13,6
2006-2007	101934	107267	26,0	9,5
2012-2013	117546	121685	26,4	8,6

حققت الكويت الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بضمان تمكين جميع الذكور والإناث من إتمام المرحلة الابتدائية كاملة بحلول عام 2015 ، حيث لا توجد تحديات تذكر بالإمدادات الخاصة بتوفير الكتب والمناهج الحديثة والأجهزة الإلكترونية و المباني المدرسية و التغذية و الرعاية الصحية داخل المدرسة ، بالإضافة لوجود معلمين معظمهم خريجو كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين .

التعليم الأساسي الذي تقدمه الدولة بالكويت يتكون من جزأين ، الجزء الأول : المرحلة الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الخامس ، و الجزء الثاني : المرحلة المتوسطة من الصف السادس إلى الصف التاسع ، وتعد مراحل أساسية إلزامية مجانية من التعليم ، و هي حجر الزاوية في النظام التعليمي ، و تستقبل الطلبة من سن 6 سنوات ، وتتمثل أهمية استكمال هذه المراحل في حماية الطالب من التسرب من التعليم الأساسي الذي تشرف فيه الدولة على التعليم العام و الخاص والنوعي .

نظام التعليم العام الحالي في الكويت يتألف من تسع سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي (5 سنوات ابتدائي و 4 سنوات متوسط) تليها ثلاث سنوات من التعليم الثانوي العام ، و هو الخيار الوحيد للطالب سمي بالنظام الموحد الذي تم تغييره في 2006 / 2007 ، وهذا النظام لم يستقر إلى الآن وقابل للتغيير ، وهذه إحدى المشاكل التي تواجه النظام التعليمي في الكويت ، وهي حالة عدم الاستقرار على إستراتيجية تعليمية واحدة .

بما أن التعليم إلزامي في الدولة منذ بداية عهدها في عام 1965 فإن الفئات المحرومة من التعليم غالباً ما تنحصر في فئات عمرية تنحصر بـ 55 سنة فما فوق ، فقامت برعاية من يريد التعليم منهم ففتحت مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وسنت لذلك القوانين التي تشجع عليها ، كما إن رعاية هذه الفئات من الناحية الصحية والمجتمعية كان من أسس قيام دولة الرفاه ، فالكويتي مكفول له الصحة المجانية وأنشئت كثير من عيادات المسنين ووضعت لهم الأولوية في تلقي الرعاية الصحية اللازمة، أما من الناحية الاجتماعية فقد كفلت لهم الدولة السكن والراتب التقاعدي بما يرافقه ذلك من التسهيلات والخدمات الخاصة بهم التي من شأنها تسهيل العقبات اليومية التي تواجههم ، وتقدم الحكومة أيضاً برامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج خدمة المجتمع منذ 40 سنة ، ولقد حققت بها نجاحات كبيرة ، فقد تم سد منابع الأمية من خلال :

- التأكيد على إلزامية التعليم و مجانيته و تطبيق العقوبات على أولياء الأمور غير الملتزمين بتطبيق قانون الإلزام .
- فتح المجال للطلاب المتعثرين دراسياً والمتسربين من النظام التعليمي بتمكينهم من مواصلة دراستهم في مراحل تعليمية متقدمة في أنواع أخرى من التعليم تشرف عليها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى التي توفر لهم تدريب وتعليم مستوى (C2 وC3 وB4 اسكد 97) .

المساواة في التعليم لم تكن تحدياً أبداً، فمؤشر التكافؤ بين الجنسين في إجمالي التعليم يبلغ 0,99 ، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية يبلغ 0,97 في العام 2013 ، إذن لا توجد فجوات بين الجنسين ، فقد بلغت نسبة التحاق الإناث 49,13 من إجمالي الدارسين وذلك للعام 2013/2012 ، حيث إن في الكويت نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوية تساوي نسبتهم لنفس الفئة العمرية للسكان ، أما في التعليم ما بعد الثانوي نسبة الإناث تتفوق على الذكور بنسبة 60 % .

1.3 هيكل النظام التعليمي

يشمل جميع فروع التعليم النظامي الذي تشرف عليه الدولة ، ويرتسم النظام التعليمي في دولة الكويت في نسق من التقسيمات الهيكلية والبنوية . و يمكن تصنيف التعليم الكويتي العام في نسقين أساسيين ، يتمثل الأول في : التعليم النظامي الذي تشرف عليه وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ، أما النوع الثاني من التعليم فهو : التعليم غير النظامي .

أولاً : التعليم النظامي

1. التعليم النظامي الخاضع لإشراف وزارة التربية :

التعليم العام الحكومي ويتكون من:

- مرحلة رياض الأطفال
 - المرحلة الابتدائية
 - المرحلة المتوسطة
 - المرحلة الثانوية
- مراحل أساسية إلزامية

التعليم النوعي ويتكون من:

- التعليم الديني (يختص بتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية بالإضافة للمواد الخاصة بالتعليم العام) .
- تعليم بمدارس التربية الخاصة (يختص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) .

التعليم الخاص:

يشارك القطاع الخاص بالعملية التعليمية ، وهو يطبق نظام التعليم لوزارة التربية (رياض الأطفال - الابتدائية - المتوسطة - الثانوية - بالإضافة الى التعليم النوعي لذوي الاحتياجات الخاصة) ، و ينقسم الى نوعين :

المادة (1) من القانون رقم (11) لسنة 1965

التعليم إلزامي مجاني لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة

- مدارس عربية تتوافق مناهجها مع مناهج التعليم العام الحكومي .
- مدارس أجنبية متعددة الأنظمة و اللغات (ثنائية اللغة - بريطانية - أمريكية - فرنسية) .

محو الأمية وتعليم الكبار ويتكون من ثلاث مراحل:

- محو الأمية
- المرحلة المتوسطة
- المرحلة الثانوية

2. التعليم النظامي الخاضع لإشراف وزارة التعليم العالي (التعليم ما بعد الثانوي) :

- جامعة الكويت وهي الجامعة الحكومية الوحيدة .
- التعليم بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي (التعليم المهني- كليات ومعاهد التعليم التقني و الفني) وهي هيئة حكومية .
- الجامعات الخاصة ، فنظراً لعدم قدرة جامعة الكويت على استيعاب العدد الكبير من خريجي التعليم الثانوي الراغبين بالدراسة الجامعية ، فكان لا بد من فتح المجال لجامعات أخرى ، و بناءً على ذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للجامعات الخاصة ليشراف على فتح المجال لإقامة فروع لجامعات عالمية ، وقد بلغ عدد الجامعات الخاصة (9) جامعات .

ثانياً التعليم غير النظامي

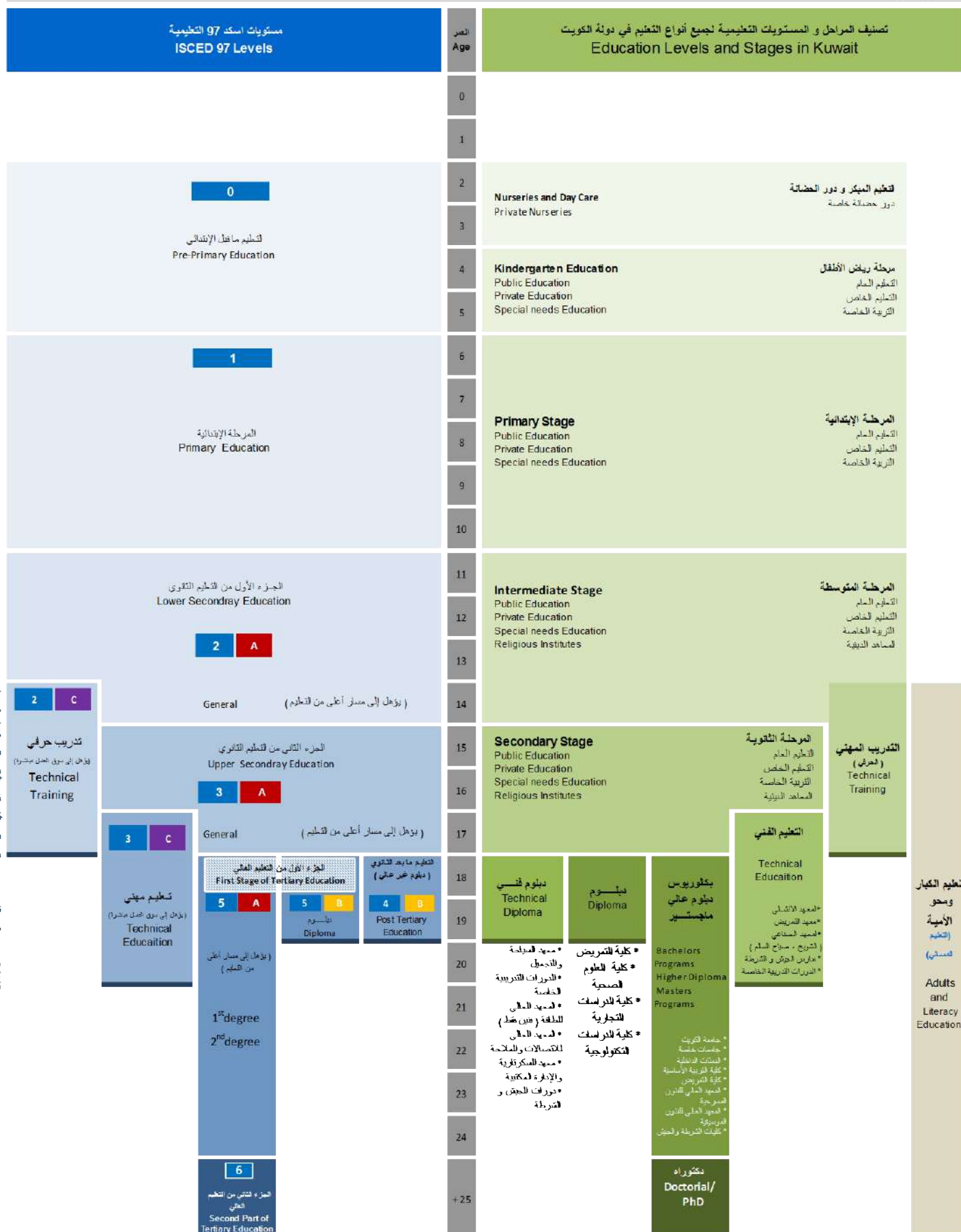
هذا النوع من التعليم تشرف عليه بعض الوزارات و المؤسسات الحكومية و بعض مؤسسات القطاع الخاص حيث إن التعليم غير النظامي يهدف إلى تقديم التعليم المستمر ، و يفترض بهذا النوع من التعليم أن يؤمن فرصاً للاستزادة من العلم والتعرف على مهارات أخرى و يتيحها لكافة فئات المجتمع ، وشهادات هذا النوع من التعليم لا تؤهل صاحبها للعمل الحكومي ، حيث إنها شهادات تدريبية أكثر منها شهادات علمية ، ومن الجهات التي تشرف على هذا النوع من التعليم :

- جامعة الكويت [يتبعها مركز للتدريب يسمى مركز خدمة المجتمع ، يقدم كورسات باللغات الأجنبية والكمبيوتر والإدارة العامة والاقتصاد والمحاسبة وغيرها] .
 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وهي هيئة مسئولة عن التعليم المهني في معاهد التعليم التطبيقي و مراكز التدريب ، ولقد أنشئت عام 1985 [تضم مركزاً للتدريب يسمى مركز خدمة المجتمع ، ويقدم كورسات باللغات الأجنبية والكمبيوتر والعلاقات العامة والرياضة البدنية والسباحة والإسعافات الأولية والزراعة وغيرها] وغالباً ما تكون الأسعار منخفضة مقارنة بمركز التدريب بالجامعة ومن المعاهد الخاصة ، ومركز ابن الهيثم يقدم دورات تدريبية أثناء الخدمة .
 - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية [تشرف على دور القرآن الكريم وهي مراكز الدراسة فيها مسائية يتم تدريس علوم الدين واللغة العربية والقرآن الكريم] وهي مجانية .
 - وزارة التجارة [تشرف على المعاهد الأهلية ذات الطابع التجاري] .
- والشكلان (1.5) و (1.6) يوضحان خريطة التعليم في الكويت حسب ISCD97 و مفتاح لجدول اسكد وذلك لتسهيل معرفة مسارات التعليم الموجودة في الدولة لكل فئات المجتمع على اختلاف مستوياتها التعليمية ولتسهيل مقارنة التعليم بالكويت مع دول العالم بما يمكن المهتمين والمسؤولين عن التعليم بإجراء التطوير اللازم.

الشكل (1.5) يوضح مفتاح اسكد 97-97 ISCD

اسكد 97	Is a set of basic concepts internationally recognized and fixed does not change depending on the circumstances of any educational system, as measured by the educational systems in the world because it includes all the learning activities.	اسكد 97	هو مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعارف عليها عالمياً وثابتة لا تتغير تبعاً للظروف الخاصة بأي نظام تعليمي، حيث يقاس بها الأنظمة التعليمية في العالم لأنه يشمل جميع أنشطة التعليم.
0	Pre-Primary Education	5	First Stage of Tertiary Education
1	Primary Education	6	Second Stage of Tertiary Education
2	Lower Secondary Education	A	Leading to Higher Level of Education
3	Upper Secondary Education	B	Leading to Higher Level of Education
4	Post-Secondary Non-Tertiary Education	C	Leading to Higher Level of Education

الشكل (1.6) خريطة التعليم بدولة الكويت حسب التصنيف الدولي المقتن للتعليم (اسكد 97)
Kuwait International Standard Classification of Education (ISCED 97)



1.4 الشركاء الرئيسيون في التعليم وفي تنفيذ التقييم

حرصت الدولة على توفير مكان لكل فرد في مراحل التعليم المختلفة وتوفير عيادات الصحة المدرسية لتلاميذها، والتزمت الدولة على ذلك بتوفير المباني المدرسية والهيئة العاملة بها من معلمين وإداريين ومستخدمين وكذلك توفير المختبرات والأجهزة والكتب العلمية ، وهناك جهات عدة تقوم بعملية الإشراف على شئون التربية والتعليم في الكويت هي:

- وزارة التربية
- جامعة الكويت
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
- وزارة التعليم العالي (البعثات الخارجية والداخلية)
- الجامعات الخاصة
- المعاهد العليا للفنون المسرحية والدراسات الموسيقية
- الكليات الشرطة والعسكرية

أما أصحاب المصلحة الآخرين وهم جميع الأطراف المعنية بمنظومة التعليم ، فإن تصوراتهم بشأن مدى نجاح النظام التعليمي فيما يتعلق بتحقيق نتائج التعليم مهمة جداً لنظام التعليم فهؤلاء هم - إلى حد معين - الأوصياء على جودة نظام التعليم ، ومن هنا كان يجب تضمين أصحاب المصلحة لمعرفة تصوراتهم لمختلف مكونات نظام التعليم ، ولأهمية التعليم لدولة في طورها التنموي فإن أصحاب المصلحة ينقسمون كالتالي كجهات مؤثرة ومتأثرة بصفة رئيسية كالمجتمع ككل(الاسرة، الطالب، المعلم) والدولة بكل مؤسساتها التالية:

الجهات التي تعنى بالتعليم والتدريب في الدولة

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتعليم
- الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة
- الأمانة العامة للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

جهات أخرى يتم التعاون معها في إطار التربية والتعليم

- المركز الوطني لتطوير التعليم NCED
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- المجلس الأعلى للتخطيط
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية
- الإدارة المركزية للإحصاء
- وزارة الصحة
- ديوان الخدمة المدنية
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- وزارات الدولة ومؤسساتها الأخرى
- هيئات المجتمع المدني والنقابات مثل جمعية المعلمين وجمعيات هيئة التدريس بالجامعات وغيرها.....

كذلك حرصت الكويت على التعاون مع معظم الجهات الخارجية والداخلية التي تعنى بالتعليم ، فمختلف المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم مثل اليونسكو والآيسيسكو واللكسو ومكتب التربية العربي لدول الخليج واليمن والبنك الدولي والمعهد الوطنى السنغافوري ، وداخلياً هناك تعاون وتشاركية بين مختلف المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص والمجتمع المدني ، والأسرة.

2. التحديات

على الرغم من الجهود التربوية الكبيرة والتوظيفات المالية الكبيرة التي قامت بها الدولة نحو وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وعلى الرغم من أن التعليم في الكويت قد أحرز تقدماً كبيراً في هذا الجانب أو ذاك من جوانب التعليم، فإن نوعية هذا التعليم لاتزال موضع تساؤل وقلق، كما بينت النتائج المتواضعة التي حققتها الكويت في الاختبارات العالمية لقياس التحصيل الدراسي للتلاميذ في الرياضيات والعلوم واللغة العربية والإنجليزية، حيث كان في السنوات السابقة التوسع الكمي على حساب النوعي، ولتجويد نوعية التعليم تتبين جوانب الضعف وأهم التحديات التي تواجهه بالتالي:

1. عدم وجود استقرار إداري بالمراكز العليا المشرفة على التعليم ومؤسساته مما يؤدي لغياب الرؤية التي تعبر عن رؤية الدولة وفرض الأشخاص وتوجهاتهم في التعليم.
2. تسييس التعليم بتدخلات السياسيين لتقييد عمل التربويين المختصين.
3. فقدان هيبة المعلم وغياب الدافعية لديه وغياب المساءلة على أدائه.
4. ضعف مخرجات التعليم الثانوي والحاجة لرفع مستوى مخرجات التعليم العالي والجامعي.
5. عدم وجود مسارات متعددة في المرحلة الثانوية.
6. ربط توجهات التعليم العالي والبحث العلمي باحتياجات التنمية والمجتمع.
7. ضعف المهارات القيادية.
8. التغير الدائم بالمناهج واختلال التوازن في المقررات الدراسية لمصلحة المواد الأدبية وتراجع العلمية.
9. اختلال الملاءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل وعدم توفر خريطة واضحة ودقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بقطاعيه العام والخاص (كمياً ونوعاً) يمكن الاعتماد عليها لإعادة هيكلة البرامج التعليمية التخصصية والتدريبية، واستحداث تخصصات جديدة تتماشى مع التوجهات العامة للدولة، وكذلك توجيه المقبولين نحو التخصصات المطلوبة لخطة التنمية، كما إن بعض برامج الدراسات العليا لا تتناسب واحتياجات سوق العمل.
10. اعتماد سياسة قبول مرنة تستهدف قبول أكبر عدد من المتقدمين للالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي في المؤسسات التعليمية كالجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والبعثات الداخلية والخارجية وفقاً لمنهجية الزيادة المتدرجة في الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والبعثات.
11. سياسة القبول في الكليات والمعاهد في الدولة لا تشجع على استقطاب الطلبة المتميزين من خارج الكويت.
12. الارتقاء بالمستوى المهاري والمعرفي لمخرجات التعليم العالي وزيادة قدراتهم التنافسية بما يحقق تحسين فرص التوظيف لهم سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي.
13. ضعف نظام التبادل الطلابي الجامعي وتبادل أعضاء هيئة التدريس.
14. تجاوز عدد الطلبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي الطاقة الاستيعابية مما يقلل من كفاءة العملية التعليمية بسبب نقص المنشآت التعليمية، والبطء في تنفيذ المشاريع الإنشائية للجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالقدر الذي يمكنها من مقابلة الزيادة المطردة في أعداد الملتحقين.
15. تطويع السياسات والنظم واللوائح للاستجابة للمتغيرات في التوجهات العامة للخطط التنموية الشاملة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية دون المساس باللوائح والنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.
16. بعض العادات والتقاليد للمجتمع الكويتي والنظرة المجتمعية للتعليم الفني، ما يحول دون الالتحاق ببعض التخصصات مثل التعليم الفني في المجال الصحي.
17. وجود فجوة بين النظرية والتطبيق لذا لا بد من تعزيز الشراكة بين كليات إعداد المعلمين والمدرسة.

3. وجهة إطار التعليم للجميع

- إن التعليم للجميع يمثل إطاراً مرجعياً للعمل التربوي والتعليمي بشكل عام ، وهذا يعود للمنهجية العلمية التي تمت من خلال صياغة الأهداف أو السياسات والآليات المتبعة لتنفيذ خطة التعليم للجميع بما يتفق مع واقع وطموحات كل دولة ، فخطة التعليم للجميع جاءت متسقة تماماً مع أهداف التعليم في دولة الكويت بل وشكلت إضافة وتعزيزاً للبرامج التربوية والتعليمية والتي منها :
- إيجاد صيغة مرجعية حاكمة وموجهة لكل عمل أو برنامج تربوي وتعليمي وفق التوصيات العالمية الخاصة بالحق في التعليم والتعلم. وهذا ينطبق على موثاق الدولة الخاصة بحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية واتفاقية حقوق الطفل وغيرها .
 - ساعدت خطة التعليم للجميع على إبراز جهود دولة الكويت في مجال التعليم ، والتي أخذت في التطور كماً وكيفاً.
 - من خلال برامج التعليم للجميع وخططها ، بينت لدولة الكويت الجوانب التي يجب التركيز عليها أو التي هي في بحاجة للتدعيم والتطوير والتعزيز أو حتى الإصلاح إن وجدت .
 - حققت خطة التعليم نوعاً من التنسيق والتكامل في مجال التعليم للجميع ، و ذلك عن طريق اللقاءات أو ورش العمل أو التقارير وغيرها من الأساليب ، والتي تؤدي في نهاية المطاف لتطور التعليم وبرامجه بشكل عام .
 - أتاحت خطة التطوير للجميع الفرصة للاطلاع على الخبرات العربية والإقليمية والعالمية في مجال التعليم وآليات تطويره .
 - ساعدت خطة التعليم للجميع على توحيد الجهود العالمية والتشاركية في مجال التربية والتعليم والاستفادة منها محلياً .

4. التوصيات

تقرير التعليم للجميع لدولة الكويت في العام 2014 يعطي صورةً منصفةً عن وضع التنمية في الكويت ، و أي قصور فيه كان بسبب نقص بعض البيانات والإحصاءات المستمدة من بعض الجهات المختصة في الدولة ، و من ضمنها وزارة التربية ، على تقديرنا لجهودهم المبذولة في التعاون الملموس لإخراج هذا التقرير ، عموماً التقرير يبرز الجهود المستمرة والمحاولات الدؤوب لدعم كل أنواع التعليم والتدريب والتنمية وبمختلف أشكالها في الدولة ، و المؤشرات والآراء والدراسات التي ذكرت لخصت ما تم عمله بنجاح على مدى السنين ، و ما هو المتأمل تحقيقه للوصول لأفاق ما بعد 2015 . و بهذا يسعنا في هذا التقرير أن نورد بإيجاز فيما يليه جملةً من التوصيات:

- من الأهمية بمكان أن يُعتمد إلى استمرار السياسة الحالية بتطوير المناهج الرئيسة التي تُدرّس في جميع المراحل الدراسية ، و ضمان التيقن من أن جميع المواد تشدّد الفكر و التفكير الموجّه ، و تخلق معرفةً عامّةً واسعةً لدى الطلاب ، لنخرج طلبة مبدعين فكرياً ومنتجين و يستطيعون رفع مستوى أدائهم في الاختبارات الدولية و دراسات TIMSS و PIRLS .
- حريّ أن يوضع في الحسبان عند توفير البنية التحتية للتكنولوجيا أن يكون بتوازٍ مع توفير المهارات الأساسية للمعلمين ، و المتعلقة بكيفية إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في عمليّات التعليم و التعلّم ، و لا يتأتّى ذلك إلّا بتدريب المعلمين بشكل منظم ، ما يؤهلهم لأن يكونوا أكثر ابتكاراً في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات . و كذلك حريّ بمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أن تُعزّز في مجالات الإدارة و التنظيم .
- أن يكون هناك تبنٍّ لإنشاء هيئة اعتماد لدراسة جميع برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة و فحصها ، فلا تتفدّ أيّ من هذه البرامج قبل تمريرها من قبل هيئة الاعتماد ، بل و يكون من مهام هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ تلك البرامج ، وتطبيق معايير عالية لاختيار المعلمين في كليّات إعداد المعلمين ، تعتمد على الجدارة و انتقاء الأفضل ، و من المفيد في هذا الصدد أن تُعدّ خطة إعلامية تنويرية تعدّد إيجابيّات العمل في وظيفة التدريس ؛ يُستقطب من خلالها المرشّحون الجيّدون و أولو الرغبة الحقيقيّة بمهنة التعليم ، دون سواهم ممّن يحدهم إغراء الحوافز الماديّة ، فلا يتقدّم للعمل في هذا السلك التربويّ إلّا من يؤمن بسموّ رسالة المعلم في المجتمع و يعتقد أنه من اللبّات الأساسية لخلق دولة قويّة ، و لا ينبغي أن يَفوت عمليّة الدعاية هذه شمولها على تعزيز وضع المعلم ؛ ليصبح التعليم الخيار الأوّل للمستقبل الوظيفي .
- يحسّن ببرامج تدريب المعلمين ، المتعلقة بتخطيط المناهج الدراسية و تنفيذها و المهارات التربويّة و التقييم التربويّ ، أن تحظى بتعزيز يمكن المعلمين من امتلاك مهارة تخطيط المنهج الدراسيّ و مهارات تقييم الطلاب مع مراعاة الفروق الفردية بينهم ، كما يحسّن بها أن تضع في الاعتبار إيجاد هيئة تدريسيّة قادرة على غرس مهارات التفكير المنطقيّ و الإبداعيّ بين الطلاب ، الأمر الذي يتطلب منها مهارات تربويّة و قدرة على التقييم .

- أن يوضع نظام للتطوير المهني أثناء الخدمة للمعلمين وقادة المدارس ينفذ بدقة ؛ إذ من المهم أن يكون تطوير المهارات لدى المعلمين و رؤسائهم بشكل مستمر ؛ ليكونوا دائماً على اطلاع بمستجدات المناهج الدراسية وطرق التدريس و التقييم و القيادة ، و ربّما أُجريتِ العديدُ من ورش التدريب أثناء الخدمة بهدف التطوّر المهنيّ .
- لا بدّ من ترشيد الإنفاق على التعليم ؛ إذ على الرغم من الميزانيّة الكبيرة المخصّصة له إلّا أنّ معظمها يذهب في باب الرواتب ، فباب المباني و المنشآت ، في حين توجد حاجة إلى تعزيز ميزانية إعداد و تدريب المعلمين و تطوير المناهج .
- جديرٌ بالالتماس أن يتحقق التنسيق و التكامل المُرضي بين وزارة التربية و جامعة الكويت و الهيئة العامّة للتعليم التطبيقيّ و التدريب و التعليم العالي و كل المؤسسات التي تُعنى بالتعليم و التدريب ، و أن توضع سياسات و أهداف و إستراتيجيّات مشتركة ، و أن ترسم خطة بضمان تنفيذها الدقيق من كل الأطراف ؛ إذ لا بدّ من تضافر الجهود لتتبع و رصد تدابير الإصلاح.
- دراسة احتياجات سوق العمل ، في سبيل إعداد خطط و برامج التعليم العالي و التعليم الفنيّ و التدريب المهنيّ خلال المرحلة المقبلة ، لها أهميّة في تحقيق التكامل بينها .
- تُندب العناية بوضع أهداف تعليميّة شاملة ممكنة التحقيق ما إذا كانت خطة العمل هي التكامل بين مؤسسات الدولة المعنيّة بالتعليم و التدريب ؛ فإنها بالتالي ستحتاج إلى قياس الأداء الشامل للتعليم في الدولة و المتابعة المنتظمة لعمليات القياس و التقييم .
- يَجُمّل ببرامج إعداد القيادات المدرسية أن تشتمل على دورات تدريبية خاصّة بتطوير مهارات القيادة و إدارة التغيير و القيادة التعليمية و بناء شبكات التفاعلات الاجتماعية و الإلمام بإدارة الشؤون الماليّة ، كما إنه من المفيد أن تحتوي هذه البرامج عنصر الخبرة الدوليّة؛ لإجراء مقارنات مع المدارس المتميّزة في الدول المجاورة، و اكتساب المعرفة العامّة الأوسع نطاقاً من الأنظمة المدرسيّة الأخرى، و لا غنى عن وجود سياسة تضمن استمراريّة عمليّة التدريب على القيادة وفق فترات منتظمة كجزء من تطوير القياديين لحياتهم المهنية.

يتعيّن اتخاذ قرارات قويّة و متابعة تنفيذها للنجاح في تطوير التعليم و إحداث نقلة نوعيّة فيه
فنظام التعليم لا يقتصر على التمويل ، إذ هو بحاجة إلى مراجعة ، لا سيّما في إجراء بعض التغييرات في السياسات المتعلقة بالعمليات الإداريّة و كفاءة الأنظمة الإداريّة والفنية المتعلقة بالتعليم والتدريب في الدولة .

القسم الثاني

مؤشرات تحقق أهداف التعليم للجميع



2. القسم الثاني: مؤشرات تحقق أهداف التعليم للجميع

الهدف الأول: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

• التعليم المبكر (الحضانات)

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على التعليم المبكر من خلال إدارتين هما:

1- إدارة المرأة والطفولة ، و هي إحدى الإدارات بالوزارة التي تهتم بشؤون المرأة والطفولة وتتكون من 4 أقسام :

- قسم تنمية الطفل

يهدف إلى وضع الخطط لرعاية الطفل وتنمية المواهب المختلفة واستثارة الطاقة الإنتاجية له ، وينظم مشاركة الأطفال في المسابقات والمهرجانات والمعارض في الداخل والخارج ؛ وذلك لزيادة الخبرات والتجارب مع الجهات المهتمة بالطفولة ، وينظم القيام بالزيارات الميدانية لتحقيق التنمية الشاملة للطفولة ، بالإضافة إلى تنظيم حملات التوعية بأهمية الالتزام بحقوق الطفل وبقائه وحمايته ، هذا بالإضافة إلى إقامة الندوات واقتراح الدراسات والبحوث الخاصة بالطفولة .

- قسم دور الحضانة الخاصة

يشرف القسم على الحضانات الخاصة ويقوم بدور الرقيب عليها ومدى مطابقتها لشروط الوزارة، وقد بلغ عدد الحضانات الخاصة حتى نهاية عام 2012م (243) حضانة تتولى رعاية (16502) طفل وطفلة ويشرف عليهم (2929) فرداً من الهيئة العاملة .

- قسم حدائق الأطفال

يقوم القسم بإعداد برامج وأنشطة حدائق الأطفال والإشراف على سير العمل في هذه الحدائق التي تستقبل الأطفال من الجنسين (4 - 10) ذكور و (4-16) إناث ؛ للمشاركة في أنشطة الحدائق وتقديم الرعاية الشاملة لهم وفقاً للأساليب التربوية الحديثة ، والعمل على رعاية الأطفال ذوي المواهب وتنمية قدراتهم في مختلف المجالات ، كما تعمل على توطيد العلاقة بين الحديقة والأسرة والمجتمع المحلي للتعاون معاً في تحقيق أهدافها ، وتحرص الوزارة على تزويد الحدائق بالمشرفات المختصات وذلك لاستقبال الأطفال ، كما تستقبل الأمهات لممارسة الأنشطة المفيدة كالخياطة والتطريز والطباعة وغيرها . ويبلغ عدد حدائق الأطفال (9) حدائق موزعة على مناطق الكويت المختلفة ، وبلغ عدد الأطفال (1950) طفلاً ، وعدد المترددين على الحدائق حتى نهاية 2012م (36855) طفلاً .

- قسم المرأة

يتولى القسم وضع السياسات الخاصة بتأهيل المرأة الكويتية والنهوض بها وإجراء البحوث والدراسات حول المشكلات التي تواجه المرأة الكويتية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية الخاصة بالمرأة .

2- إدارة الحضانة العائلية:

أولت الوزارة اهتماماً كبيراً لرعاية الأطفال ذوي الظروف الاجتماعية الخاصة ؛ ضماناً لحسن تنشئتهم كويتيين صالحين في المجتمع ، وتتولى إدارة الحضانة العائلية رعاية هذه الفئة ، وهي تنقسم إلى فئتين : الأولى لمجهولي الوالدين ، والثانية لمعلومي الوالدين من أبناء الأسر المتصدعة بصفة مؤقتة في دور الإيواء لحين تحسن ظروفهم الأسرية .

• مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة

مؤسسات تدعم وترعى الطفولة المبكرة وتقدم خدمات مختلفة، منها بعض الخدمات التعليمية والصحية،

ومنها:

1- المركز الإقليمي للطفولة والأمومة

تم إنشاء المركز الإقليمي للطفولة والأمومة في 1996/6/3م تحت إشراف وزارة التربية متمثلةً باللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة، وبمساهمة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

آلية العمل والإنجازات في المركز الإقليمي للطفولة والأمومة :

- الدورات التدريبية

قام المركز بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية التي تعالج مواضيع تهم كل أفراد المجتمع وتناولت تنمية البيئة الاجتماعية والصحية والنفسية للفرد والمجتمع.

- جلسات الحوار

تم عقد جلسات حوار متعددة وذلك بمشاركة الأهالي وجميع شرائح المجتمع لمناقشة المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها؛ وذلك لتحسين نوعية الحياة الأسرية من خلال تلك الجلسات لتحديد العقبات المبكرة وكيفية علاجها.

- الندوات الخارجية

ويهدف المركز من الندوات الخارجية إلى تحسين نوعية الحياة الأسرية ومساعدة الوالدين والشباب على المشاركة في نشاطات المجتمع لتنمية الطفل والأسرة وتوفير بيئة صحية وصالحة لتنمية المجتمع من خلال التوعية والتثقيف والإرشاد، وقد تنوعت تلك الندوات الخارجية والداخلية بمواضيعها.

- الدراسات والبحوث

يلتمس المركز احتياجات الأسرة الكويتية للمواد التثقيفية والترفيهية والمهارات ثم يقوم بدراسات وبحوث حولها.

أهم البحوث والدراسات المتعلقة بدولة الكويت :

1- دراسة حول تحديد احتياجات الأسرة الكويتية للمواد التثقيفية والترفيهية والمهارات.

2- دراسة تحسين نوعية الأسرة.

3- دراسة حقوق المرأة والطفلة .

4- دراسة حقوق الطفل .

5- دراسة حول أسباب الطلاق .

- الوحدات المتنقلة

أ. قدم المركز زيارات لأكثر من 942 أسرةً من خلال برامج زيارات الوحدة المتنقلة التي بلغ عددها 162 زيارةً للأسر البعيدة والتي يتعذر عليها القدوم للمركز للمشاركة بأنشطة وبرامج التوعية.

ب. مشاركة المركز بالمناسبات الوطنية والعربية والدولية ويهدف المركز من تلك المشاركات إلى إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن ابتكاراتهم ومواهبهم وذلك من خلال برامج وأنشطة تعليمية وترفيهية.

2- الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

من أهداف الجمعية التعرف على العوامل والظروف التي تتصل بتيسير أو إعاقاة التوسع بالخدمات التربوية للأطفال في ما قبل المرحلة الابتدائية وإجراء البحوث والدراسات في مجال النمو النفسي والاجتماعي للأطفال من مختلف النواحي الصحية والبدنية والنفسية وتشخيص مشاكل الطفل والتماس الحلول لها .

بالإضافة لما سبق لدى الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية العديد من الكتب والدراسات المتعلقة بالطفولة.

3- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (بيت ثقافة الطفل)

تشكلت نواة ثقافة الطفل في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في يناير 1974 م الذي صمم خصوصاً لاستقبال الأطفال والناشئة والشباب في عمر (3 – 18) وكان الهدف من ذلك:

- * وضع سياسة محكمة ومناهج للطفل العربي للعمل بها على المدى البعيد.
- * تقديم أفضل الخدمات الثقافية والتربوية والاجتماعية والترفيهية للطفل .
- * إنشاء مكتبة ومسرح متخصصين بالطفل.

ثانياً: مرحلة رياض الأطفال

• الأهداف والغايات

الأهداف العامة لمرحلة رياض الأطفال :

- غرس العقيدة الإسلامية في نفوسهم وترسيخ الايمان بالله في قلوبهم وتنمية اتجاهات إيجابية نحو الدين والقيم الإسلامية .
- اكتساب مشاعر الانتماء للأسرة والكويت والخليج والأمة العربية .
- تدوين مفهوم إيجابي عن الذات .
- كسب الاتجاهات التي تساعد على أن يكونوا إيجابيين في علاقاتهم مع أقرانهم ومع الراشدين .
- تنمية إحساسهم بالمسؤولية والاستقلال ، ومع ذلك يتقبلون الحدود التي يتطلبها العيش في مجتمع تعاوني .
- كسب اتجاهات إيجابية نحو البيئة المحيطة بهم وتقدير مظاهر الجمال فيها .
- إدراك حاجاتهم الجسمية والمحافظة على أبدانهم وتقويتها من خلال تنمية عادات صحية سليمة في اللعب والراحة والنوم والتنفس والمأكل والملبس ، وغرس عادات الأمن والسلامة في المنزل والشارع والروضة .
- تنمية جميع حواسهم واستخدام أجسامهم والتحكم فيها بمهارة وثقة .
- كسب بعض المهارات الأساسية اللازمة للحياة في المجتمع .
- توسيع اهتماماتهم ومداركهم عن البيئة الطبيعية المحيطة بهم والتفاعل الإيجابي معهم .

• الجوانب الكمية

إن من أولويات اهتمامات وزارة التربية في سياساتها التربوية مّا حرصت علي تطويره الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال ، حيث تمثل مرحلة انتقال للطفل من جو الأسرة والبيت إلى مجتمع جديد . وتعد دولة الكويت من الدول الرائدة في مجال العناية برياض الأطفال بتوفير هذه الخدمة التعليمية ؛ وذلك بنشر هذه الخدمة التعليمية في جميع مناطق دولة الكويت بما يضمن العدالة والمساواة للكويتيين للاستفادة من هذه الخدمات .

وهذه المرحلة تستقبل الأطفال من سن (4 - 5) سنوات وتستغرق مدة عامين وتشكل من مستويين دراسيين (المستوى الأول والمستوى الثاني) . يلاحظ إقبال أولياء الأمور على إلحاق أطفالهم بالرياض وأنهم يعتبرونها مرحلة أساسية هامة في تعليم الأطفال على الرغم من عدم إلزاميتها ، ويتضح ذلك من معدل القيد الصافي 82.5 % في عام 2013/2012 . ويشكل الطلبة الكويتيون نسبة 66 % من إجمالي الأطفال الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال وبشكل عام يلاحظ أن هناك زيادة مستمرة بعدد الأطفال الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة من (2002/2001 - 2013-2012) ، في عام 2013/2012 بلغ عدد الأطفال المقيدون برياض الأطفال الحكومية والخاصة 83044 طفلاً ، منهم (44381) في التعليم الحكومي بنسبة 53.4 % ، وعدد الطلبة في التعليم الخاص (38663) بنسبة 46.6 % ، وتعتبر نسبة التعليم الخاص مرتفعة ويعكس ذلك توجه أولياء الأمور لإكساب أبنائهم اللغات الأجنبية ولاعتقاد البعض بأفضلية التعليم الخاص عن التعليم العام من حيث الجودة .

جدول (2.1) يوضح تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص برياض الأطفال

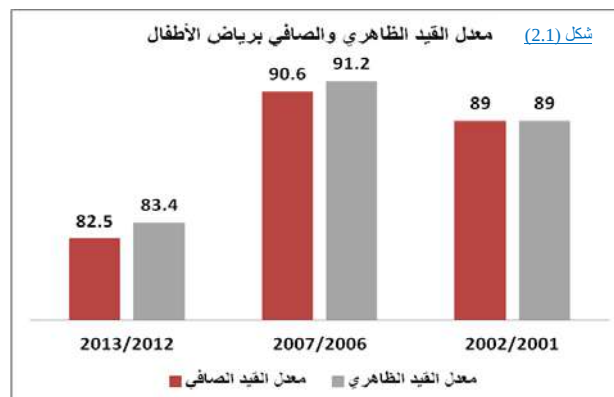
2013/2012	2007/2006	2002/2001	رياض الأطفال		تعليم عام
95.2	95.6	94.6	كويتي	نسبة الأطفال	
4.8	4.4	5.4	غير كويتي		
96.8	95.7	96.5	كويتي	نسبة المعلمين	
3.2	4.3	3.5	غير كويتي		
24.3	24.9	29.3	معدل طالب / فصل		
7.4	9.5	12.5	معدل طالب / معلم		
32.5	37.0	32.6	كويتي	نسبة الأطفال	
67.5	63.0	67.4	غير كويتي		
8.9	12.2	1.5	كويتي	نسبة المعلمين	تعليم خاص
91.1	87.8	98.5	غير كويتي		
30	28.8	29.6	معدل طالب / فصل		
19.1	18.4	20.9	معدل طالب / معلم		

الأطفال الكويتيون يمثلون 95.2% من إجمالي عدد الأطفال المقيدون في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 وهي نسبة أعلى من سنة الأساس 2002/2001 التي بلغت 94.6 % كما هو مبين في الجدول رقم (2.1) ، أما الأطفال الكويتيون المقيدون في التعليم الخاص فقد بلغت نسبتهم 32.5 % في عام 2013/2012 وهي متقاربة أيضاً مع نسبة سنة الأساس 32.6 % ، أما الأطفال غير الكويتيين فيمثلون 4.8% من إجمالي عدد الأطفال المقيدون في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 وهي نسبة أقل من سنة الأساس 2002/2001 حيث بلغت النسبة 5.4 % ، أما الأطفال غير الكويتيين المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 67.5% في عام 2013/2012 وهي متقاربة مع نسبة سنة الأساس 67.4 % ، ويتبين مما سبق قلة نسبة الطلبة غير الكويتيين في التعليم العام الحكومي ؛ ويرجع ذلك الى أن قانون التعليم الإلزامي والمجاني ينطبق على الكويتيين فقط .

انخفض معدل طالب / فصل في رياض الأطفال خلال الفترة (2002/2001 – 2013/2012) في التعليم الحكومي؛ حيث بلغ المعدل 29.3 عام 2002/2001 وأصبح المعدل 24.3 في عام 2013/2012 ؛ وذلك نتيجة للقرار رقم 579/2001 الذي يقتضي تخفيض كثافة الفصل الى 25 طفلاً بينما معدل طالب / فصل في التعليم الخاص في تزايد مستمر طوال الفترة .

مؤشر (1) : معدلات القيد الظاهري والصافي في رياض الأطفال

يتبين من الشكل رقم (2.1) أن معدلي القيد الظاهري والصافي لرياض الأطفال خلال الأعوام الدراسية 2002/2001 – 2013/2012 منخفضان بشكل لا يتناسب مع عدد السكان ممن هم في سن الدخول المرحلة .

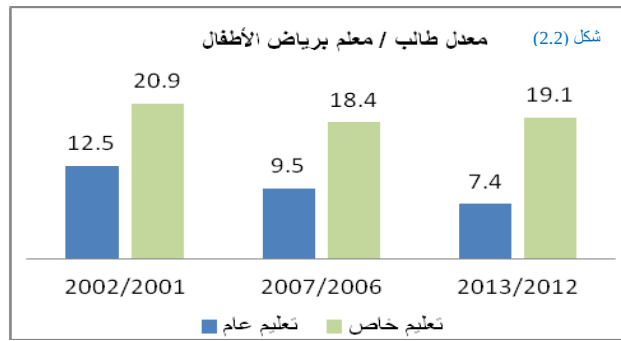


و يُعزَى انخفاض النسبة للمؤشرين السابقين على الرغم من الزيادة في أعداد الأطفال ممن هم في سن المرحلة إلى عدة أسباب منها :

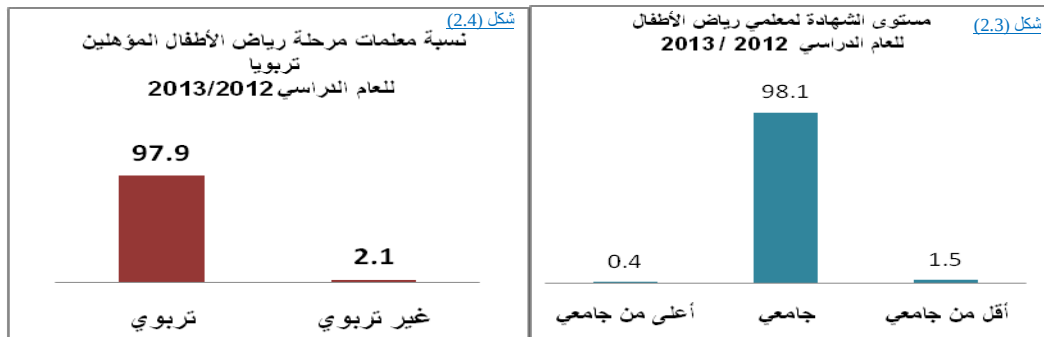
- عدم إلزامية المرحلة على الرغم من مجانيته .
- التحاق بعض الأطفال بدور الحضانة التي تتضمن رياض أطفال .
- التواجد خارج دولة الكويت كأبناء الدبلوماسيين والمبتعثين وغيرهم .
- ذوو الاحتياجات الخاصة الملتحقون بمدارس التربية الخاصة أو أصحاب الإعاقات الشديدة منهم .

مؤشر (2) : نسبة الطلبة إلى المعلمين

تضاعف أعداد الهيئة التعليمية برياض الأطفال في التعليم العام والخاص خلال الفترة 2002/2001-2013/2012 ؛ فقد بلغ معدل النمو 82.6 % حيث كان عدد المعلمين (4401) معلم في عام 2002/2001 ، وأصبح (8038) معلماً في عام 2013/2012 ، ومن الشكل (2.2) يتبين أن معدل طالب / معلم في المدارس الحكومية عام 2002/2001 في انخفاض مستمر خلال الفترة حيث بلغ 12.5 ثم أصبح 7.4 في عام 2013/2012 ؛ ويرجع سبب تضاعف عدد المعلمين لارتفاع عدد الخريجات في تخصص رياض الأطفال الذي يلقى إقبالاً كبيراً من قبل طالبات التربية والتزام الدولة بتعيينهم ، بينما بلغ معدل طفل / معلم في التعليم الخاص (20.9) عام 2002/2001 وانخفض المعدل في عام 2013/2012 وأصبح (19.1) طفل / معلم .



مؤشر (3) : النسبة المئوية للمعلمين المدربين في التعليم ما قبل الابتدائي



من الشكليين رقم (2.3) و (2.4) يتضح أن معلمي مرحلة رياض الأطفال على مستوى عالٍ من التعليم ؛ حيث إن 98.1 % حاصلون على مؤهل جامعي ، و 97.9 % حاصلون على مؤهل تربوي ، ويعد ذلك مؤشراً لاهتمام وزارة التربية بمرحلة الطفولة المبكرة بتوفير تلك النوعية المتميزة من المعلمين .

و فيما يلي جدول يوضح تطور الإنفاق على مرحلة رياض الأطفال من إجمالي المصروفات على التعليم الحكومي ، ويلاحظ بوضوح ازدياد معدلات الإنفاق على المرحلة خلال الفترة السابقة .

جدول (2.2) يوضح تطور الإنفاق على مرحلة رياض الأطفال ومتوسط تكلفة الطالب بالدينار الكويتي

رياض الأطفال	2002 / 2001	2007 / 2006	2012 / 2011
متوسط تكلفة الطالب	2,257	3,411	4,654
الاجمالي العام للمصروفات للمرحلة	98,557,217	139,973,078	208,213,723
الاجمالي العام للمصروفات	613,978,977	923,046,927	1,560,454,339

• الجوانب النوعية

وفيما يلي أهم الإنجازات الكيفية المتحققة والتي تعبر عن مدى الاهتمام والرعاية التي تحظى بها الطفولة المبكرة بدولة الكويت من قبل وزارة التربية :

تطبيق البرمجيات التعليمية في المستويين الأول والثاني

تم تطوير البرمجيات التعليمية لمرحلة رياض الأطفال بوزارة التربية في دولة الكويت بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ، حيث تم تنفيذ 24 برنامجاً تعليمياً تفاعلياً يغطي جميع خبرات المرحلة بمستوييها الأول والثاني ، وذلك تحت إشراف خبراء من وزارة التربية والمركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية ، وقد تم توزيع البرمجيات على جميع فصول مدارس رياض الأطفال الحكومية بدولة الكويت وعددها 185 مدرسة ، تلك البرمجيات تتضمن العديد من الأنشطة التعليمية التفاعلية المتنوعة الرامية إلى تنمية مهارات الطفل في هذه المرحلة العمرية المهمة ، إلى جانب إمكانية تعرف الطفل من خلال هذه البرمجيات على المفاهيم العامة لهذه المرحلة والتمرين على المهارات التربوية الخاصة بها ، علاوة على ما تقدمه للطفل من مفردات باللغتين العربية والإنجليزية ومجموعة من المفاهيم الرياضية المقررة ، وقد ذكر المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية أن هذا التطبيق يمثل " إنجازاً مهماً " عمل عليه المركز بالتعاون مع قطاعات التعليم العام والمناهج والتوجيه الفني لكل من رياض الأطفال واللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات في وزارة التربية وتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

التوسع في حوسبة التعليم برياض الأطفال

يأتي مشروع حوسبة التعليم في مرحلة رياض الأطفال تحقيقاً لاستمرارية سياسة تطوير التعليم في دولة الكويت ، وخطوة في سبيل أن يؤدي الحاسوب دوراً رئيساً في تطوير إستراتيجية العمل في مرحلة رياض الأطفال . ويعتمد مشروع حوسبة التعليم برياض الأطفال على فلسفة تربوية تنطلق من خلال إضافة ركن الحاسوب إلى باقي الأركان في كل فصل من فصول رياض الأطفال ، مزودةً بالبرامج لخدمة كافة الخبرات التي تقدم لطفل الروضة على مدار العام الدراسي ، بالإضافة إلى تزويدها بالبرمجيات التي تخدم كافة الخبرات التي تقدم في مستويات الروضة ، بالإضافة إلى تزويد المدارس بالأجهزة التقنية الحديثة كأجهزة الحاسوب والبرمجيات الخاصة بالمرحلة ، ولقد حفل الميدان التربوي بالكثير من المشاريع على نطاق المناطق التعليمية والإدارات المدرسية مثل المربع الإلكتروني والكتب الإلكترونية للطالب وأدلة المعلم الإلكترونية وغيرها من المبادرات .

الصحة في الطفولة المبكرة

تهتم دولة الكويت برعاية الأطفال منذ الولادة ، حيث تقوم بتوفير اللقاحات ضد أنواع مختلفة من الأمراض الوبائية (الكبد الوبائي - الجدري - الحصبة - شلل الأطفال - التيفوئيد وغيرها) ويتم تنشيط هذه اللقاحات في مراحل مختلفة من عمر الطفل وتستمر الرعاية الصحية للطلبة من خلال التنسيق بين وزارتي الصحة والتربية ، حيث يتم عمل بطاقة صحية لكل طالب بالإضافة لإلزام أولياء الأمور بعمل الفحص الطبي واتخاذ جميع أنواع التطعيم اللازمة قبل الالتحاق بالمرحلة ، ويستمر التعاون بين الوزارتين لمتابعة الحالة الصحية للأطفال حيث يتم استكمال برامج التطعيم للأطفال بالإضافة إلى برامج الكشف على الأسنان

للتأكد من سلامتها وتقديم العلاج الوقائي لهم ، كذلك تم تدشين البرنامج الوطني لكشف عيوب البصر لدى رياض الأطفال في عام 2013/2012 من قبل وزارة الصحة ، فهي تسعى جاهدةً لتحسين المستمر للرعاية الصحية المقدمة لجميع الطلاب والطالبات بالمراحل الدراسية المختلفة .

عقد دورات تدريبية للمعلمات لرفع الكفاءة

تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية لمعلمات رياض الأطفال خلال الفترة (2002/2001 - 2013/2012) وشملت المجالات التالية :

- دورات فنية للمعاملات برياض الأطفال على البرمجيات التعليمية للخبرات التربوية .
- دورات الترقى للوظائف الإشرافية مثل (مشرف فني في مجال رياض الأطفال) .
- دورات تدريبية في مهارات الحاسوب .

مشروع دمج أطفال (متلازمة الداون في رياض الأطفال)

اهتمت وزارة التربية بعملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة مع الأصحاء ، وهو امتداد لاهتمام الدولة بهذه الفئة ، وقامت الدولة بتوفير جميع احتياجات هذه الفئة وضمنتها برياض الأطفال .

جدول (2.3)			
مجموع	غير كويتي	كويتي	
20	1	19	ذكور
20	2	18	إناث
40	3	37	جملة
22	3	19	ذكور
20	2	18	إناث
42	5	37	جملة
22	2	20	ذكور
28	1	27	إناث
50	3	47	جملة

الجدول (2.3) الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين مع طلبة التعليم العام ، ونلاحظ الزيادة في أعدادهم عاماً بعد عام سواء الذكور أم الإناث على الرغم من قلة الأعداد ؛ وقد يرجع ذلك لوجود مدارس خاصة بهذه الفئة تعرف بمدارس التربية الخاصة ، و التي توفرها وزارة التربية ، بالإضافة إلى مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الخاص .

توجهات وزارة التربية المستقبلية لمرحلة رياض الأطفال :

- توجه إلى إلزامية المرحلة .
- توجه لإدخال مواد يتم تدريسها بالمرحلة كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات .

الهدف الثاني : تعميم التعليم الابتدائي / الأساسي

التعليم الأساسي

هي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات ، تبدأ من الصف الأول وتمتد حتى الصف التاسع حسب السلم التعليمي الجديد لدولة الكويت ، وهي مرحلة إلزامية ومجانية لجميع الأطفال الكويتيين من الذكور والإناث ، وينقسم إلى مرحلتين :

1. المرحلة الأولى من التعليم الأساسي ويشمل المرحلة الابتدائية (خمس سنوات)
2. المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ويشمل المرحلة المتوسطة (أربع سنوات)

المرحلة الابتدائية :

تشكل المرحلة الابتدائية القاعدة الأساسية للتعليم ، حيث تقوم المدارس الابتدائية بتشكيل التصورات الأساسية الأولى لدى الأطفال فيما يتعلق بمكونات وجودهم وحياتهم . ونظراً لما تتطوي عليه هذه المرحلة من أهمية وخطورة فإن وزارة التربية توجه عنايةً كبيرةً في مجال تطوير المناهج والفعاليات التربوية بما من شأنه أن يضمن بناء جيل قادر على مواكبة التحديات المعاصرة ، ومدة هذه المرحلة خمس سنوات وفقاً للسلم التعليمي الجديد .

المرحلة المتوسطة

المرحلة المتوسطة الجزء الثاني والمكمل للتعليم الأساسي و الإلزامي ، وهي المرحلة التي لم يتأثر عدد سنوات مدتها بعد تطبيق السلم التعليمي الجديد ، والمباني المدرسية للبنين منفصلة عن البنات ، ويقوم بتدريس البنين معلمون والبنات معلمات ، ويتم تقييم الطلبة عن طريق الاختبارات التحريرية موزعةً على أربع فترات ، فترتان في كل فصل دراسي ، وهي المرحلة التي يلتحق خريجوها من الصف التاسع من بلغ سن 17 عاماً بالدورات التقنية والفنية في حال عدم وجود رغبة لديهم باستكمال تعليمهم .

أولاً : التعليم العام (الحكومي والخاص)

• الجوانب الكمية

أولاً: المرحلة الابتدائية

جدول (2.4) يوضح تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص في المرحلة الابتدائية

2013/2012	2007/2006	2002/2001	المرحلة الابتدائية			
86.4	86.8	87.5	كويتي	نسبة الطلبة	تعليم عام	
13.6	13.2	12.5	غير كويتي			
67.6	69.0	90.7	كويتي	نسبة المعلمين		
32.4	31.0	9.3	غير كويتي			
23.9	24.0	30.2	معدل طالب / فصل			
6.3	7.3	12.2	معدل طالب / معلم			
25.2	22.1	23.6	كويتي	نسبة الطلبة		تعليم خاص
74.8	77.9	76.4	غير كويتي			
1.3	1.6	0.4	كويتي	نسبة المعلمين		
98.7	98.4	99.6	غير كويتي			
30.9	30.6	30.7	معدل طالب / فصل			
17.5	19.6	18.2	معدل طالب / معلم			

عند استقراء الجدول (2.4) يتبين أن الطلبة الكويتيين يمثلون 86.4 % من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 ، وهي نسبة أقل من نسبة سنة الأساس 2002/2001 ، حيث بلغت النسبة 87.5 % ، أما الطلبة الكويتون المقيدون في التعليم الخاص بلغت نسبتهم 25.2 % في عام 2013/2012 ، بينما كانت النسبة في سنة الأساس 23.6 % ، مما يتضح به وجود توجه من الطلبة الكويتيين إلى التعليم الخاص ، أما الطلبة غير الكويتيين فيمثلون 13.6 % من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 ، بينما كانت في سنة الأساس 2002/2001 النسبة 12.5 %

% ، أما الطلبة غير الكويتيين المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 74.8% في عام 2013/2012 ، وفي سنة الأساس 76.4% ، و يلاحظ من نسب الطلبة غير الكويتيين ازدياد أعدادهم في التعليم الحكومي ، يقابله انخفاض في التعليم الخاص.

انخفض معدل عدد الطلبة لكل صف دراسي في المرحلة الابتدائية في التعليم الحكومي خلال الفترة (2002/2001 – 2013/2012)، حيث كان 30.2 عام 2002/2001، وأصبح المعدل 23.9 في عام 2013/2012، أما في التعليم الخاص فقد لوحظ ثبات معدل عدد الطلبة لكل صف دراسي بما يعادل 30.7 تقريباً خلال نفس الفترة.

• ثانياً: المرحلة المتوسطة

جدول (2.5) يوضح تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص في المرحلة المتوسطة

2013/2012			2007/2006		2002/2001		المرحلة المتوسطة		
86.1		87.5		85.8		كويتي		نسبة الطلبة	تعليم عام
13.8		12.5		14.2		غير كويتي			
48.6		58.8		63.0		كويتي		نسبة المعلمين	
51.4		41.2		37.0		غير كويتي			
23.7		28.7		30.5		معدل طالب / فصل			
5.8		8.7		9.9		معدل طالب / معلم			
23.2		21.3		15.3		كويتي		نسبة الطلبة	تعليم خاص
76.8		78.7		84.7		غير كويتي			
0.6		0.7		0.4		كويتي		نسبة المعلمين	
99.4		99.3		99.6		غير كويتي			
29.6		29.4		30.2		معدل طالب / فصل			
18.4		18.1		18.7		معدل طالب / معلم			

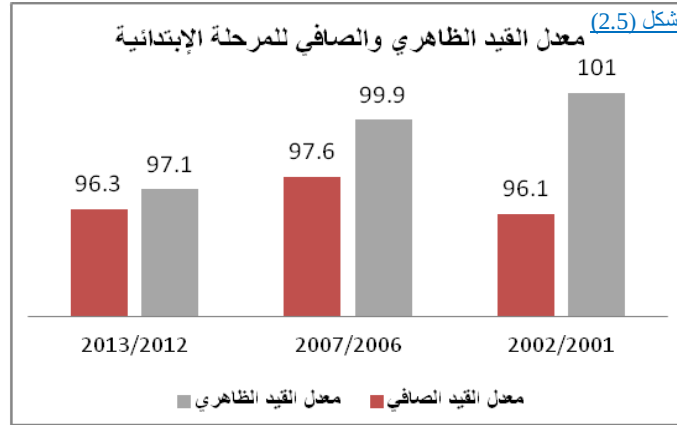
عند استقراء الجدول (2.5) يتبين أن نسبة الطلبة الكويتيين من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في المرحلة المتوسطة بالمدارس الحكومية ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 85.8 % إلى 86.1%، أما الطلبة الكويتون المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 23.2% في عام 2013/2012 ، بينما كانت النسبة في سنة الأساس 15.3% ، مما يتضح به وجود توجه من الطلبة الكويتيين إلى التعليم الخاص ، أما الطلبة غير الكويتيين يمثلون 13.8% من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في المدارس الحكومية ، و ذلك في عام 2013/2012 ، بينما كانت في سنة الأساس قد بلغت النسبة 14.2% ، أما الطلبة غير الكويتيين المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 76.8% في عام 2013/2012 ، وفي سنة الأساس 84.7% ، و يلاحظ انخفاض نسب الطلبة غير الكويتيين في المرحلة المتوسطة ، و قد يرجع ذلك لعدم تطبيق قانون إلزامية التعليم لغير الكويتيين .

انخفض معدل الطلاب لكل فصل في المرحلة المتوسطة خلال الفترة (2002/2001 – 2013/2012) في التعليم الحكومي حيث كانت 30.5 عام 2002/2001، وأصبح المعدل 23.7 في عام 2013/2012 ، بالمقابل استمر معدل الطلاب لكل فصل بالثبات في التعليم الخاص 18.4 تقريباً.

مؤشر رقم (1) : معدل القيد الظاهري والصادفي بالتعليم الابتدائي / الأساسي

* معدل القيد الظاهري والصادفي بالتعليم الابتدائي

معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي شبه ثابت كما هو موضح في الشكل رقم (2.5)، وهو معدل مرتفع؛ ويرجع ذلك لتشريعات المرحلة حيث التعليم الابتدائي إلزامي وأساسي ويعاقب القانون ولي الأمر الذي يخالف ذلك بالسجن أو الغرامة، والاختلاف بين المعدلين الصافي والظاهري قليل جداً، ومعدل القيد يشمل الطلبة المقيدين بالتعليم الحكومي (عام – ديني) والتعليم الخاص، هناك طلبة ملتحقون بتعليم الاحتياجات الخاصة و لكن لا يوجد تصنيف لهم حسب المراحل التعليمية إلا للإعاقات الحركية والبصرية والسمعية ، ونسبتهم قليلة جداً للإعاقات الذهنية وغيرها .



تسمح وزارة التربية لبعض الأطفال من عمر 5 سنوات و نصف أن يلتحق بالصف الأول و بالتالي يكون التحاقه بالصف السادس قبل أن يتم 11 سنة ويكون بذلك خارج سن المرحلة ، والنظام الذي اعتمد في السنوات الأخيرة لتقييم طالب المرحلة الابتدائية زاد من نسبة النجاح والسرعة في حركة الانتقال من صف لآخر ومن مرحلة لأخرى .

و قد تميزت الفترة المنقضية باهتمام الوزارة نحو المرحلة الابتدائية بتطوير المرحلة الابتدائية من الجوانب التالية (المعلم – الخطط الدراسية – الأنشطة التربوية – الأهداف التربوية – التقويم – الإدارة المدرسية) وذلك انطلاقاً من توصيات المؤتمر الوطني لتطوير التعليم المنعقد عام 2002 ، وقد انعكست نتائج هذا الاهتمام في تحقيق ما يلي :

- تخفيض كثافة الطلبة في الفصول إلى 25 طالباً / فصلاً .
- اعتماد لائحة التقويم والامتحانات.
- اعتماد خطة تطوير الدراسة بالمرحلة الابتدائية التي تتوافق مع السلم التعليمي الجديد بالمرحلة .
- إضافة مقرر حاسب آلي .
- إضافة مقرر التربية الوطنية والعلوم الحياتية .
- البدء في توفير ألعاب الساحة أسوة برياض الأطفال .

*معدلات القيد والالتحاق بالمرحلة المتوسطة

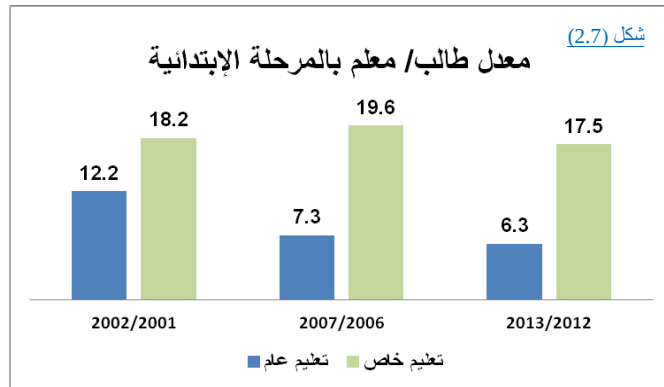
الشكل رقم (2.6) يبين أن معدل القيد الظاهري والصافي في المرحلة المتوسطة ثابت خلال الأعوام الدراسية من 2002/2001 إلى 2013/2012 ، ولاحظ ارتفاع معدلات القيد الظاهري ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع نسبة النجاح في المرحلة الابتدائية .
- وجود طلبة خارج سن المرحلة حيث يستثنى دخول الطلبة في سن 10 سنوات و نصف بينما السن القانوني للمرحلة 11 سنة .
- المرحلة إلزامية وتجعل ولي الأمر المخالف يخضع لحكم القانون ؛ لذا فإن المعدل شبه ثابت.

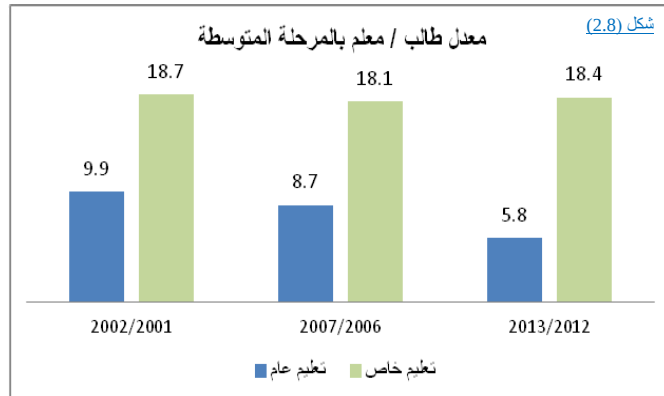


مؤشر (2) : نسبة الطلبة إلى المعلمين في التعليم الابتدائي / الأساسي*** نسبة الطلبة إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية**

أعداد الهيئة التعليمية بالمرحلة الابتدائية في التعليم العام والخاص في تزايد مستمر خلال الفترة (2002/2001 - 2013/2012)، حيث كان عدد المعلمين (10940) معلماً في عام 2002/2001 ، وأصبح (27801) معلماً في عام 2013/2012 ، حيث بلغت الزيادة أعلى من الضعف مما ينعكس بشكل إيجابي على معدل طالب / معلم ، ويتضح ذلك في الشكل رقم (2.7) حيث كان المعدل في التعليم الحكومي (12.2) عام 2002/2001 ، وانخفض المعدل في عام 2013/2012 وأصبح (6.3) طالب / معلم ، وهذا مؤشر جيد يتوافق مع المعدلات العالمية ويتفوق عليها، بينما المعدل في التعليم الخاص بلغ 18.2 في عام 2002/2001 ، وأصبح 17.5 في عام 2013/2012 .



أعداد الهيئة التعليمية في المرحلة المتوسطة في التعليم الحكومي والخاص في تزايد مستمر ، حيث كان عدد المعلمين (11643) معلماً في عام 2002/2001 ، وأصبح (21471) معلماً في عام 2013/2012 في كل من التعليم الحكومي والتعليم الخاص وبلغت الزيادة 84.4 % ، وكان عدد المعلمين في التعليم الحكومي (9744) معلماً عام 2002/2001 ، وأصبح (18658) معلماً في عام 2013/2012 ، حيث بلغت نسبة التغير 91.5 % ، وهي نسبة مرتفعة مما ينعكس بشكل إيجابي على معدل طالب / معلم ويتضح ذلك في الشكل رقم (2.8) ، حيث كان المعدل في التعليم الحكومي (9.9) عام 2002/2001 ، وانخفض المعدل في عام 2013/2012 ، وأصبح (5.8) ، بينما كان عدد المعلمين في التعليم الخاص (2080) معلماً عام 2002/2001 ، وأصبح (3173) معلماً في عام 2013/2012 بنسبة نمو بلغت 52.5 % ، وعلى الرغم من ذلك استمر معدل طالب / معلم في التعليم الخاص ثابتاً تقريباً طوال الفترة السابقة وهي 18.4 ، وهو معدل مرتفع ، وذلك مؤشر على عدم موازنة أعداد المعلمين مع عدد الطلبة الملتحقين في المرحلة المتوسطة في التعليم الخاص .



- طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام في المرحلة الابتدائية

أولت دولة الكويت سياسة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم النظامي أهمية وذلك لإتاحة الفرص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للانخراط في نظام التعليم الحكومي على مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، ويهدف الدمج بشكل عام إلى مواجهة الاحتياجات التربوية الخاصة للطفل ذي الاحتياجات الخاصة ضمن إطار المدرسة العادية ووفقاً للأساليب ومناهج ووسائل دراسية تعليمية يشرف على تقديمها جهاز تعليمي متخصص ، إضافة إلى محاور التعليم في المدرسة العامة حيث يلتحق الطفل بفصل خاص بذوي الاحتياجات الخاصة ملحق بالمدرسة العادية في بادئ الأمر ، مع إتاحة الفرصة أمامه للتعامل مع أقرانه العاديين بالمدرسة أطول فترة ممكنة من اليوم الدراسي .

جدول (2.6)			2013 / 2012	2012 / 2011	2011 / 2010
المرحلة الابتدائية	داون	ذكور	7.6	12.8	20
		إناث	5.3	9.6	12.9
	بطيئو التعلم	ذكور	26.6	19.1	41.4
		إناث	19.6	11.7	25.7
	صعوبات التعلم	ذكور	26.9	46.3	-
		إناث	14.0	0.5	-

ويوضح الجدول (2.6) أعداد طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة الابتدائية المدمجين في التعليم الحكومي في الفترة من 2011/2010 إلى 2013/2012 مفصلين حسب نوع الإعاقة ، والذي يتبين منه ازدياد نسبة الطلبة عاماً بعد عام في هذه المرحلة وتشكل فئة بطيئي التعلم العدد الأكبر ، يليها الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم ، مع العلم أن طلبة صعوبات التعلم كانوا تحت إشراف مركز تقويم الطفل قبل عام 2011 / 2012 وهي جهة نفع عام .

- طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بمدارس التعليم العام في المرحلة المتوسطة

من خلال رصد بيانات طلبة الدمج من ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة المتوسطة خلال ثلاث السنوات السابقة تم تقسيم الطلبة الى أربعة أنواع من ذوي الاحتياجات وهي : (فئة بطيئي التعلم – فئة صعوبات تعلمية – فئة الإعاقة البصرية – وفئة الإعاقة الحركية) حيث يتم تخصيص فصول لبعض أنواع الاحتياجات أثناء الدراسة .

يتبين من الجدول (2.7) تزايد دمج الطلبة ذوي الإحتياجات الخاصة وخصوصاً فئة بطيئي التعلم بمدارس التعليم العام

جدول (2.7)			2013 / 2012	2012 / 2011	2011 / 2010
المرحلة المتوسطة	بطيئو التعلم	ذكور	57.3	60.4	58.2
		إناث	37.0	32.6	31.9
	صعوبات التعلم	ذكور	2.7	-	-
		إناث	0.2	0.6	0.0
	إعاقة بصرية	ذكور	0.2	0.6	0.3
		إناث	0.2	1.2	1.3
	إعاقة حركية	ذكور	1.1	2.1	3.0
		إناث	1.1	2.4	5.3

التعليم الديني المرحلة المتوسطة

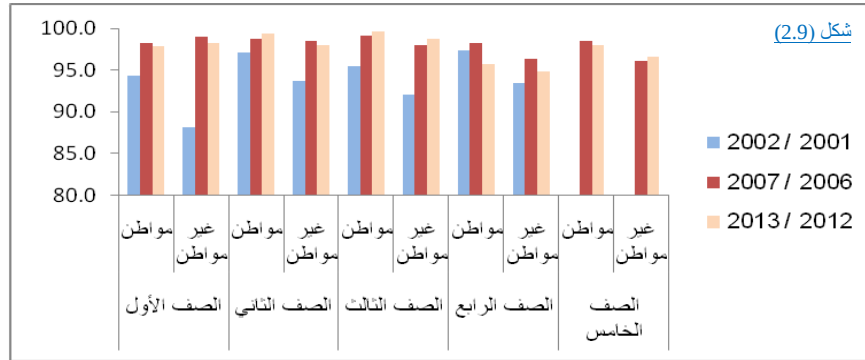
مدة الدراسة في هذه المرحلة أربع سنوات ، ومنهجها يماثل تقريباً منهج الدراسة في المدارس المتوسطة إلا أنه يتوسع في مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية والمواد الشرعية ، وتكون الدراسة في الفترة الصباحية ، وتبدأ من الصف الخامس إلى الصف الثامن ، ومن ضمنهم طلبة البعوث وهم من غير الكويتيين المنتسبين لتلك المعاهد الدينية ، وقد حرصت وزارة التربية على توفير هذا النوع من التعليم بمختلف المناطق التعليمية بدولة الكويت للبنين والبنات وذلك خدمة للراغبين في هذا النوع من التعليم .

المواد التي يتم تدريسها في هذا النوع من التعليم

التربية الإسلامية والعلوم الشرعية : التفسير ، التوحيد ، الحديث ، الفقه ، السيرة النبوية .	القرآن الكريم	اللغة العربية	التربية الفنية (للبنين فقط)
	الرياضيات	الحاسوب	الاقتصاد المنزلي (للبنات فقط)
	الاجتماعيات	التربية البدنية	المنطق
	العلوم	اللغة الإنجليزية	اللغة الفرنسية (لطلبة المنح)

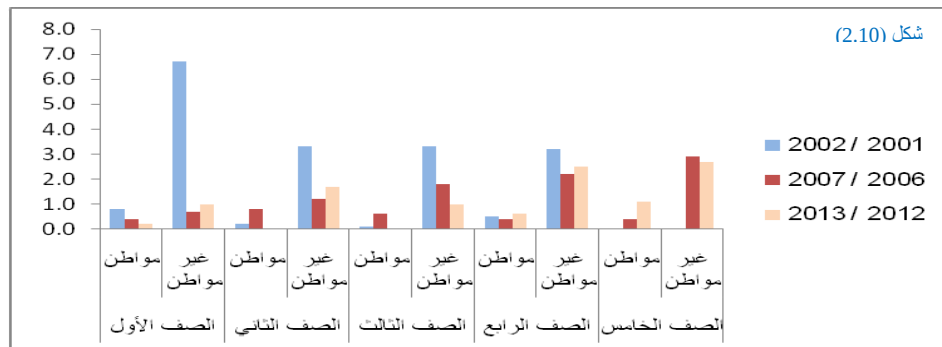
نجد أن نسب الرسوب في التعليم الابتدائي انخفضت عن العام 2001 / 2002 ؛ ويرجع انخفاض النسب في العامين الدراسيين 2006 / 2007 و 2012 / 2013 بسبب تطبيق الملف الإنجازي ، وقد يعد هذا مؤشراً جيداً على تطور مستوى التعليم ، إلا أن لهذا ملف تبعات ، حيث يواجه الطالب في الصف الرابع نقلة كبيرة في نوعية التقييم والمناهج المكثفة بسبب وجود اختبارات دورية على خلاف ما تعود عليه في الصفوف الأولى ؛ لذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الرسوب في الصف الرابع حيث بلغت أعلى نسبة للرسوب للكويتيين في ذلك الصف 3.7%، و 2.6% لغير الكويتيين في العام الدراسي 2012 / 2013 .

مؤشر رقم (4) : نسبة النجاح (PR) في التعليم الابتدائي بحسب الصف والنوع الاجتماعي .



نجد من الشكل رقم (2.9) أن نسب النجاح في التعليم الابتدائي مرتفعة بصورة عامة ، حيث تتجاوز نسبة 90% على مر الأعوام ؛ ويرجع ارتفاع النسب للعامين الدراسيين 2006 / 2007 و 2012 / 2013 عن العام 2001 / 2002 بسبب قرار وزارة التربية بتطبيق الملف الإنجازي² حيث تم تطبيق نظام ترفيع الطالب في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية ولم يكن هناك رسوب في تلك الصفوف ما عدا بعض الحالات المتعثرة جداً .

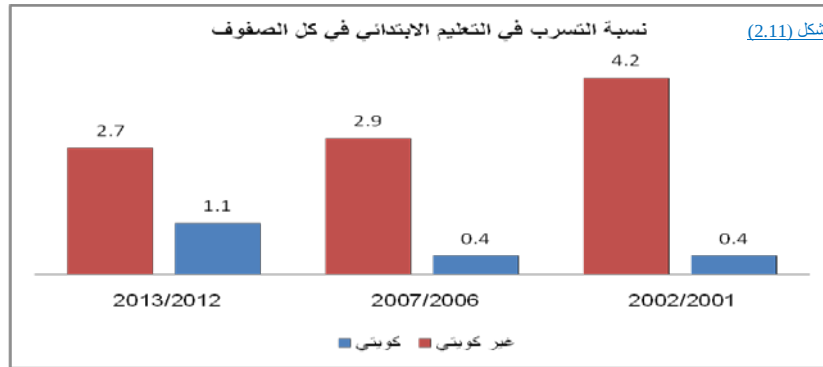
مؤشر رقم (5) : نسبة التسرب (DR) في التعليم الابتدائي بحسب الصف والنوع الاجتماعي .



² للتفصيل عن الملف الإنجازي صفحة 35 (الصعوبات التي تواجهها المرحلة الابتدائية)

يلاحظ من الشكل رقم (2.10) انخفاض نسبة التسرب من التعليم الابتدائي بين الكويتيين على مر السنوات الدراسية المرصودة وذلك بسبب قانون الدولة فيما يخص إلزامية التعليم للكويتيين فقط ، و يعود تسرب الطلبة من التعليم الابتدائي لأسباب مختلفة منها سفر الطلبة للخارج مع أسرهم أو بسبب تعرضهم لحالات صحية تمنعهم من استكمال الدراسة أو الانتقال لنوع آخر من التعليم (مثل التعليم الخاص الأهلي – التعليم الديني الصباحي) ، ونلاحظ أن نسب تسرب الطلبة للصفوف الثلاثة الأولى في انخفاض مستمر بين الكويتيين وغير الكويتيين .

مؤشر رقم (6) : نسبة التسرب (DR) في التعليم الابتدائي في كل الصفوف بحسب النوع الاجتماعي .



من الشكل رقم (2.11) نلاحظ ارتفاع نسبة التسرب الإجمالية في التعليم الابتدائي الحكومي للكويتيين حيث بلغت 1.1% ، و 2.7% لغير الكويتيين في العام الدراسي 2013 / 2012 م ؛ وذلك بسبب الانتقال المستمر للتلاميذ إلى التعليم الخاص "الأهلي" .

مؤشر رقم (7) : نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الرابع من التعليم الابتدائي بحسب النوع الاجتماعي

نسبة البقاء في التعليم الابتدائي حتى الصف الرابع هي نسبة الطلبة الذين التحقوا بالصف الأول واستمروا بالانتقال حتى الصف الرابع ، ومن الجدول (2.8) بلغت نسبة بقاء الطلبة في العام الدراسي 2002 / 2001 حتى الصف الرابع 96.5 % ، في حين ارتفعت النسبة إلى 98.2 % لتلاميذ العام الدراسي 2007 / 2006 ؛ ويرجع ذلك لسياسات وزارة التربية في مجال تطوير المناهج الدراسية وتطبيق الملف الإنجازي .

جدول (2.8)	جملة	إناث
2002 / 2001	96.5	97.3
2007 / 2006	98.2	98.2

مؤشر رقم (8) : نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي بحسب النوع الاجتماعي

نسبة البقاء في التعليم الابتدائي حتى الصف الأخير هي نسبة الطلبة الذين التحقوا بالصف الأول واستمروا بالانتقال حتى الصف الخامس ، ومن الجدول (2.9) بلغت نسبة بقاء تلاميذ العام الدراسي 2002 / 2001 حتى الصف الرابع 94.8 % ، في حين ارتفعت النسبة إلى 96.6 % لتلاميذ العام الدراسي 2007 / 2006 .

جدول (2.9)	جملة	إناث
2002 / 2001	94.8	95.4
2007 / 2006	96.6	96.9

مؤشر رقم (9) : نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير من التعليم بحسب النوع الاجتماعي

بلغت نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير من التعليم الأساسي (الصف التاسع) للعام الدراسي 2001 / 2002 لإجمالي الطلبة 67.5 % ونسبة بقاء الإناث لنفس العام 80.3 % .

مؤشر رقم (10) : نسبة إكمال الطلبة للمرحلة الابتدائية

نسبة إكمال الفوج الابتدائي هي نسبة الطلبة الذين اجتازوا بنجاح التعليم الابتدائي وانتقلوا إلى (المرحلة المتوسطة – المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) ، وقد بلغت نسبة إكمال الفوج الابتدائي 94% في العام الدراسي 2001 / 2002 وارتفعت إلى 95% في العام الدراسي 2006 / 2007 كما هو واضح من جدول رقم (2.10) .

جدول (2.10)	جملة	إناث
2001 / 2002	94	95
2006 / 2007	95	96.3

مؤشر رقم (11) : نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الابتدائي إلى الثانوي العام بحسب النوع الاجتماعي

نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي هي نسبة الطلبة الذين اجتازوا الصف الخامس بنجاح إلى الصف السادس (المرحلة المتوسطة – المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) .

جدول (2.11)	جملة	إناث
2001 / 2002	96.9	97.7
2006 / 2007	98.2	98.6
2012 / 2013	97.8	98.9

مؤشر رقم (12) : النسبة المئوية لمدارس التعليم الابتدائي /الأساسي التي تقدم تعليمًا ابتدائيًا أساسيًا كاملاً

نسبة مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط بدولة الكويت التي تقدم تعليمًا ابتدائيًا أساسيًا كاملاً 100 % .

مؤشر رقم (13) : النسبة المئوية لمدارس التعليم الابتدائي /الأساسي التي تعتمد اللغة المحلية اللغة الأم

بلغت نسبة المدارس الابتدائية التي تعتمد اللغة المحلية اللغة الأم 82.4 % ، وهي المدارس الحكومية ومدارس التعليم الخاص العربية والمدارس الأجنبية ثنائية اللغة ، بينما بلغت نسبة المدارس التي تعتمد لغات أخرى اللغة الأم 17.6 % ، وهي مدارس الأنظمة الأجنبية في التعليم الخاص .

بلغت نسبة مدارس المرحلة المتوسطة التي تعتمد اللغة المحلية اللغة الأم 80 % ، وهي المدارس الحكومية ومدارس التعليم الخاص العربية والمدارس الأجنبية ثنائية اللغة ، بينما بلغت نسبة المدارس التي تعتمد لغات أخرى اللغة الأم 20 % .

ويذكر هنا أن المدارس الأجنبية تتكون من عدة أنظمة وهي :

النظام الهندي	النظام البريطاني	نظام ثنائية اللغة
النظام الباكستاني	النظام الفرنسي	النظام الأمريكي
النظام الفلبيني	النظام الإيراني	النظام الأرمني

وفيما يلي جدول رقم (2.12) و (2.13) يوضح تطور الإنفاق على التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية والمتوسطة) من إجمالي المصروفات على التعليم الحكومي ويلاحظ بوضوح أن معدلات الإنفاق على المرحلتين خلال الفترة 2001/2002 –

2013/2012 شهد قفزات بمعدلات الإنفاق ؛ ويرجع ذلك لزيادة الكوادر المالية لكل الهيئات التعليمية في التعليم الحكومي ، ويرجع أيضاً لارتفاع معدلات استخدام التجهيزات الإلكترونية ومصادر التعلم في المراحل .

جدول (2.12) تطور الإنفاق على المرحلة الابتدائية ومتوسط تكلفة الطالب

الابتدائي	2002 / 2001	2007 / 2006	2012 / 2011
متوسط تكلفة الطالب	1,655	2,315	3,690
الإجمالي العام للمصروفات	71,325,483	305,125,877	501,378,301
الإجمالي العام للمصروفات	613,978,977	923,046,927	1,560,454,339

جدول (2.13) تطور الإنفاق على المرحلة المتوسطة ومتوسط تكلفة الطالب

المتوسط	2002 / 2001	2007 / 2006	2012 / 2011
متوسط تكلفة الطالب	1,829	2,357	4,366
الإجمالي العام للمصروفات	174,300,982	249,042,013	469,846,371
الإجمالي العام للمصروفات	613,978,977	923,046,927	1,560,454,339

• الجوانب النوعية في التعليم الابتدائي / الأساسي

• المباني

- تم تطبيق فك الاشتراك بين المراحل حيث تم تقليص العدد إلى أن أصبح 11 مدرسة مشتركة لجميع المراحل في العام الدراسي 2013 / 2012.
- عملت الدولة على زيادة عدد المدارس للمرحلتين الابتدائية و المتوسطة لتناسب مع النمو السكاني وزيادة الطلب على الخدمة التعليمية بجميع المناطق التعليمية بسبب التوسع بالمناطق السكنية المستحدثة .
- تخفيض كثافة الفصل بالمرحلة الابتدائية الى 25 طالباً لكل فصل نسبة للقرار الوزاري 579/2001 من خلال التوسع في عدد الفصول وزيادة عدد المدارس ، ويتضح ذلك في التعليم العام حيث انخفض معدل طالب معلم من 30.2 عام 2002/2001 فأصبح 23.9 عام 2013/2012 .

• حوسبة التعليم في المرحلة الابتدائية

- مشروع حوسبة التعليم في المرحلة الابتدائية يستند إلى تحقيق فلسفة تربوية تعتمد على محورين رئيسيين :
المحور الأول : الحاسوب ك مجال دراسي .
يتم تزويد الطالب بثقافة حاسوبية تتناسب مع المرحلة تشتمل على التعريف بالحاسوب ومكوناته واستخداماته ومهارات التعامل مع بيئة نظام التشغيل وكيفية استخدام البرمجيات الحاسوبية المختلفة ، بالإضافة لمعرفة مبادئ الإنترنت .
المحور الثاني : الحاسوب كأداة تكامل في المجالات الدراسية المختلفة :
و يقصد بذلك توظيف الحاسوب لخدمة المجالات الدراسية في عملية التعليم والتعلم من خلال أنشطة حاسوبية تفاعلية للطلبة واستخدام برمجيات تعليمية تساعد على تحسين المستوى التعليمي للطلبة .
وبناءً على المحورين السابقين تم تخصيص حصتين لمادة الحاسوب أسبوعياً لجميع صفوف المرحلة الابتدائية على أن تكون حصة واحدة أسبوعياً لكل صف من الصفوف الخمسة بالمرحلة لخدمة فلسفة الحاسوب ، والحصة الثانية أسبوعياً للتوظيف التكاملي لجميع صفوف المرحلة .

• حوسبة التعليم في المرحلة المتوسطة

- تتمحور فلسفة حوسبة التعليم في المرحلة المتوسطة حول مبدأ استخدام الحاسوب من خلال توظيف البرمجيات الحاسوبية كأداة تعليم وتعلم المواد الدراسية وممارسة الأنشطة التعليمية وذلك وفقاً للمنطلقات التالية :
- المهارات الأساسية لم تعد قاصرة على القراءة والكتابة والحساب ، بل تمتد لتشمل مهارات التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

- الحاسوب أداة وسيطة تتكامل مع الوسائط المتعددة والمواد التعليمية الأخرى لتحقيق الأهداف التربوية .
- كفاءة الحاسوب لا تقتصر فقط على إمكانياته الحالية ، بل تتحقق في إمكانياته المستقبلية وزيادة ارتفاع مستوى برمجياته ، ومن ثم فإن التعليم المبكر للحاسوب وبعض مجالات استخدامه المعاصرة تؤهل المتعلم لاستقبال واستيعاب تطورات اللاحقة والإفادة منها .
- ينبغي أن يتفق منهج الحاسوب مع أهداف المرحلة ومستويات النمو العقلي والمعرفي والوجداني للطلبة على أن يتضمن أنشطة تعمل على تشويق الطلبة للتعامل مع الحاسوب .
- و لتحقيق ذلك تم تخصيص حصتين متتاليتين في الأسبوع لجميع صفوف المرحلة المتوسطة .

• مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم الابتدائي

مؤسسات تساهم و تدعم العملية التعليمية في التعليم الأساسي لدولة الكويت ومنها :

1- مركز تقويم وتعليم الطفل

تأسس مركز تقويم وتعليم الطفل عام 1984م بجهود مجموعة من النساء الكويتيات اللائي تحققن من أن أطفالهن يعانون صعوبات تعلم ، ثم رأت تلك المجموعة أهمية إنشاء مركز في الكويت يشخص حالات الأطفال ذوي صعوبات التعلم ، ويقدم لهم العلاج التعليمي المناسب . وفعلاً تم إنشاء المركز وتسجيله كجمعية نفع عام لمساعدة الأطفال الذين يعانون صعوبات التعلم .

تتركز مشكلات هؤلاء الأطفال بصفة عامة في صعوبات القراءة والتهجئة والكتابة والحساب، حيث يجد الكثير منهم عقبات بسبب صعوبة القراءة (الدسلكسيا)، أو صعوبة التآزر الحركي (الدسبراكسيا)، أو صعوبة الكتابة (الدسغرافيا)، أو صعوبة الرياضيات (الدسكلوليا)، وغالباً ما يكون خليطاً متشابكاً من هذه الحالات ، كما أن البعض منهم يعاني صعوبات أخرى في التركيز والانتباه وفرط النشاط ومشكلات سلوكية واجتماعية وانفعالية أخرى، ولا تقتصر الخدمات التي يقدمها على مساعدة ذوي صعوبات التعلم ، بل تمتد خدماته لتشمل أسرهم ومعلميهم وباقي المهن الأخرى ذات الصلة للتغلب على التحديات التي تشكلها صعوبات التعلم .

البرامج التي يقدمها المركز :

- البرنامج التربوي الصباحي .

البرنامج التربوي الصباحي هو أحد برامج التدخل العلاجي الذي يوفره مركز تقويم وتعليم الطفل بالتعاون مع وزارة التربية ، حيث يُدرس المنهج المقرر في مدارس التعليم العام بوزارة التربية بأساليب تتناسب مع قدرات الطلاب وتراعي الصعوبات التي يعانونها . وقد بدأ البرنامج التربوي الصباحي عمله في العام الدراسي 1994/1995 ، وما يزال قائماً حتى اليوم .

يوفر البرنامج أماكن للطلاب الكويتيين أو أبناء الكويتيات المسجلين بالمدارس الحكومية الذين لديهم تقرير نفسي تربوي من وحدة التشخيص بالمركز يفيد أنهم من ذوي صعوبات التعلم كما تتوافر لديهم شهادة إثبات إعاقه من المجلس الأعلى لشئون المعاقين.

يهدف البرنامج التربوي الصباحي إلى تمكين الطلاب من القدرة على التعايش مع مشكلاتهم التعليمية وإيجاد الطرائق التي تساعد على ذلك ومن ثم دمجهم في مدارسهم بعد أن يصيروا قادرين على مسايرة أقرانهم وأن يعتمدوا على أنفسهم في عملية التعلم ، فالبرنامج يهدف إلى تعزيز تقدير الطفل لذاته وثقته بنفسه ، فنحن نؤمن بأن الطفل الواثق من نفسه والسعيد هو أنجح المتعلمين .

- البرنامج التربوي المسائي .

يوفر البرنامج التربوي المسائي فرصاً للتعليم المتخصص لذوي صعوبات التعلم الذين لا تتوافر أمامهم الفرصة للانضمام إلى برامج متخصصة ترعاهم في أثناء دوامهم المدرسي الصباحي .

إلى جانب هذا توفر للطلاب خدمات العلاج السلوكي ، وعلاج النطق لذوي صعوبات التعلم الخاصة وكذلك خدمات الاختبارات التشخيصية في المواد الدراسية الرئيسة: (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات) بالتعاون مع وحدة التشخيص .

خدمات البرنامج :

يقدم المركز عدة خدمات من ضمنها عقد دروس فردية علاجية حسب طبيعة الحالة ، بالإضافة الى عمل جلسات علاجية سواء لتعديل السلوك أم في مشكلات النطق لذوي صعوبات التعلم ، أيضاً يتم عمل اختبارات تشخيصية تربوية في المواد الدراسية الأساسية .

كما يوجد في المركز وحدة عملية التشخيص المبكر للحالات التي تسهم إلى حد كبير في إعطاء النصائح والإستراتيجيات العلاجية المناسبة للتعامل مع مشكلات الطفل ، بالإضافة لوجود وحدة تطوير الاختبارات ، و الهدف منها تصميم وتطوير الاختبارات النفسية والتربوية التي تستخدمها وحدة التشخيص وبنائها وتقنياتها لتعرف حالات صعوبات التعلم الخاصة .

2- النادي العلمي

يعتبر النادي العلمي إحدى جمعيات النفع العام المميزة للغاية بدولة الكويت ، فهي منظمة غير ربحية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل ، و يهدف النادي العلمي إلى رعاية الأنشطة العلمية و نشر الوعي العلمي و صقل المواهب ، و العمل على رفع المستوى العلمي بالتعاون مع الأندية و الهيئات العلمية المختلفة ، كما تقوم بالاشتراك في المسابقات و المعسكرات و الندوات العلمية و تبادل الزيارات و الخبرات مع الأندية العلمية .

الصعوبات التي تواجهها المرحلة الابتدائية

- الملف الإنجازي

يذكر أن مشروع الملف الإنجازي للطالب بدأ تطبيقه في العام الدراسي 2006/2005 بهدف تقويم أداء الطلبة في المرحلة الابتدائية و تحصيلهم الدراسي بصورة مستمرة ، و تشخيص جوانب القوة والضعف في كل مهارة ، و متابعة عملية اكتساب المهارات و تسجيلها بدقة عن طريق الحاسوب ، (وهو عبارة عن أداة لقياس و تقييم أداء الطالب في المرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي ، و يستخدم من قبل معلم المجال الدراسي ، و يطلع عليه ولي الأمر ، و يحتوي على نوعين من التقييم ، وهما : تقييم مجمل أعمال الطالب خلال الفصل في مادة معينة ، و الآخر : عرض أهم أعمال الطالب خلال فترة التعلم و يستخدم كأداة للتقويم النهائي) ، و تتم عملية النقل تلقائياً بين الصفوف الثلاثة الأولى و التي كان يمنع ترسيب طلاب المرحلة فيها ، و يتضح ذلك من خلال مؤشر النجاح – حيث كان مرتفعاً – و انخفاض معدل الرسوب ، و انعكس بعد ذلك سلباً على المؤشرين ذاتهما في الصف الرابع و الخامس حيث كانت الحصيلة التعليمية للطلبة ضعيفة ، و كانت تلك من أهم الصعوبات التي واجهتها الوزارة في تطبيق هذا المشروع و ذلك باعتراف الوزارة و أهل الميدان التربوي .

نتيجة للبحوث و الدراسات على موضوع الملف الإنجازي و رأي أهل الميدان تم عمل التعديلات النهائية على الوثيقة الأساسية للمرحلة الابتدائية ، و جاء في بنود القرار إلغاء الملف الإنجازي و اعتماد آلية التقويم الفترية ، و كذلك تخصيص اختبار كل فترة دراسية للمواد الأساسية من الصف الأول حتى الرابع على أن تتضمن موضوعات كل فترة دراسية على حدة مع إبقاء آلية التقويم الحالية للصف الخامس على ما هي عليه لتهيئة المتعلمين للمرحلة المتوسطة .

ثانياً : التعليم النوعي

• مدارس التربية الخاصة

ويقصد بها المدارس الحكومية التي تختص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ، و كل مدرسة من تلك المدارس تختص بنوع معين من تلك الاحتياجات لكل من البنين و البنات .
أنواع الإعاقات التي يتم استقبالها في مدارس التربية الخاصة :

إعاقة سمعية	إعاقة حركية	إعاقة بصرية
الداون	السلوك التوحدي	إعاقة ذهنية وفكرية

تطور عدد المباني المدرسية والطلبة والمعلمين بمدارس التربية الخاصة

جدول (2.14)	2002/2001	2007/2006	2013/2012
مدارس	33	31	29
فصول	237	254	254
طلبة	2191	1987	1747
معلمون	817	1059	1369
طالب / فصل معدل	9.2	7.8	6.9
طالب / معلم معدل	2.7	1.9	1.3

من الجدول رقم (2.14) الخاص بمدارس التربية الخاصة للفترة (2002/2001 - 2013/2012) يتبين أن عدد المدارس قد انخفض في عام 2013/2012 ؛ و يرجع ذلك لضم بعض المدارس مع بعض ، وكذلك أعداد الطلبة الملتحقين بتلك المدارس انخفض بنسبة 20.3 % ؛ ويُعزى السبب في ذلك لافتتاح مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الخاص بالإضافة لسياسة الدمج التي اتبعتها وزارة التربية ، وذلك بدمج بعض ذوي الاحتياجات مع أقرانهم الأصحاء في مدارس التعليم الحكومي . وعلى الرغم من التناقص في عدد المدارس والطلبة نجد هناك تزايداً في عدد الفصول والمعلمين في نفس الفترة ، حيث نسبة نمو الفصول بلغت 7.2 % ، بينما نسبة النمو بعدد المعلمين بلغ 67.6 % ، مما ساهم في خفض معدلي طالب/ فصل وطالب/ معلم.

• **مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم النوعي**

مؤسسات تقدم خدمات مجتمعية مختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة، منها :

1- الجمعية الكويتية للتوحد

بدأت فكرة إنشاء الجمعية تراود مجموعة من أولياء الأمور والمهتمين بتعليم الأطفال المصابين بالتوحد وذلك بغرض دعم جهود مركز الكويت للتوحد والذي تأسس عام 1994م بدعم من الأمانة العامة للأوقاف ووزارة التربية وأهل الخير الكرام لتأهيل الأفراد المصابين بإعاقة التوحد ، وكذلك جهود المؤسسات الأخرى بغرض تقديم أفضل الخدمات التربوية والاجتماعية لهذه الفئة . والجمعية بصفتها إحدى المؤسسات في المجتمع تسعى إلى تطوير الخدمات للمعاقين بإصابة التوحد مع تنسيق الجهود مع المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال .

أهدافها :

- عقد المؤتمرات والندوات التثقيفية الإعلامية لنشر الوعي في المجتمع عن التوحد .
- دعم العمل التطوعي بكافة أنواعه في المجتمع الكويتي .
- تنظيم وتقديم ندوات ومحاضرات وورش عمل لأولياء الأمور ببداية المرض وعوارضه .
- إجراء الأبحاث الطبية لخدمة مرض التوحد وذلك بالتعاون مع كلية الطب .
- تقديم الدراسات والبحوث في مجال التوحد ونشرها .
- تدريب العاملين والمختصين بتأهيل الأطفال المصابين بالتوحد لرفع مستوى كفاءاتهم .
- توفير الهيئة التعليمية الكويتية لخدمة هذه الفئة داخل الكويت .
- تقديم برامج تدريبية للأسر لمساعدتها على التعامل مع أطفالها .

الهدف الثالث: ملائمة الحاجات التربوية للشباب والكبار

أولاً: المرحلة الثانوية

تعتبر هذه المرحلة هي التي تمكن خريجها من الالتحاق بالتعليم العالي وهي نهاية التعليم الحكومي ، مدة هذه المرحلة 3 أعوام دراسية ، وتعرف هذه المرحلة باسم الثانوي الموحد كونه ناتجاً عن اتحاد النظامين السابقين (نظام المقررات ونظام الفصلين) . أهم ما أخذ من نظام الفصلين تقسيم العام الدراسي إلى الفصلين ، وكل فصل ينقسم إلى فترتين دراسيتين ، في نهاية كل فترة يقدم الطالب اختبارات تحريرية لمواد ، والنتيجة النهائية تحسب من متوسط الفترات الأربعة . ومن أهم ما طبق من نظام المقررات النظام التراكمي للدرجات خلال الأعوام الدراسية ، بحيث تحسب نسبة معينة من النتيجة النهائية لكل عام دراسي من الأعوام الثلاثة للمرحلة الثانوية بحيث تكون نسبة الصف النهائي (الثاني عشر) هي النسبة الأكبر .

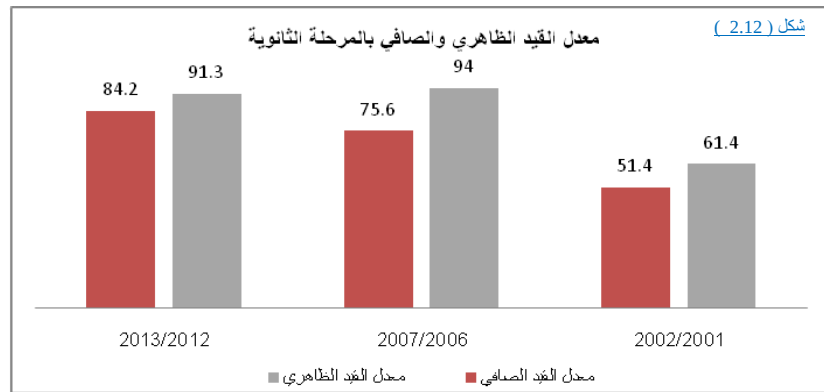
بلغت نسبة الزيادة في عدد الطلبة 2.6% وذلك خلال الفترة من 2002/2001 - 2012/2013 ، وبلغت نسبة التكافؤ بين الجنسين للطلبة 1.1 ، كما بلغت نسبة الإناث من إجمالي طلبة المرحلة 52% في عام 2013/2012 وهي أعلى من نسبة الطلبة الذكور ؛ ويرجع ذلك لتسرب الطلبة الذكور إلى مسارات أخرى للتعليم ، حيث يتم الالتحاق بدورات مهنية أو عسكرية أو شرطية توفرها لهم جهات متخصصة لتأهيلهم لسوق العمل ، أما الإناث فيفضلن استكمال دراستهن .

جدول رقم (2.15) تطور نسب عناصر العملية التعليمية في التعليم العام الحكومي والخاص بالمرحلة الثانوية

المرحلة الثانوية			2013/2012	2007/2006	2002/2001
تعليم عام	نسبة الطلبة	ك	87.0	87.2	86.4
		غ ك	13.0	12.8	13.6
	نسبة المعلمين	ك	39.4	49.1	48.3
		غ ك	60.6	50.9	51.7
	معدل طالب / فصل		23.0	40.6	57.0
	معدل طالب / معلم		5.3	7.0	7.9
تعليم خاص	نسبة الطلبة	ك	32.1	21.2	15.1
		غ ك	67.9	78.8	84.9
	نسبة المعلمين	ك	0.4	0.8	0.2
		غ ك	99.6	99.2	99.8
	معدل طالب / فصل		28.7	28.6	29.3
	معدل طالب / معلم		12.5	11.2	13.9

من الجدول رقم (2.15) يتبين أن الطلبة الكويتيين يمثلون 87 % من إجمالي عدد الطلبة المقيدون في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 ، وهي نسبة مقاربة من نسبة سنة الأساس 2002/2001 ، حيث بلغت النسبة 86.4% ، أما الطلبة الكويتيون المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 32.1% في عام 2013/2012 ، بينما كانت النسبة في سنة الأساس 15.1% ، أي بزيادة أكبر من الضعف ، ويشير ذلك لوجود توجه من الطلبة الكويتيين للالتحاق بالتعليم الخاص ، أما الطلبة غير الكويتيين فيمثلون 13.0% من إجمالي عدد الطلبة المقيدون في المدارس الحكومية وذلك في عام 2013/2012 ، بينما كانت في سنة الأساس 2002/2001 ، حيث بلغت النسبة 13.6% ، أما الطلبة غير الكويتيين المقيدون في التعليم الخاص فبلغت نسبتهم 67.9% في عام 2013/2012 ، وفي سنة الأساس 84.9% ، ويلاحظ انخفاض نسب الطلبة غير الكويتيين في المرحلة الثانوية.

انخفض معدل طالب / فصل في المرحلة الثانوية في التعليم الحكومي ، حيث كان المعدل 57.0 عام 2002/2001 وأصبح المعدل 23.0 في عام 2013/2012 ، و يلاحظ أن معدل طالب / فصل كان مرتفعاً جداً في عام 2002/2001 ؛ ويرجع ذلك لوجود نظام المقررات في المرحلة الثانوية ، ولكون تقسيم نظام المقررات إلى صفوف منتظمة يعتبر غير قابل للتطبيق ؛ وذلك لتفاوت عدد الساعات الدراسية التي يحصل عليها الطلبة في نهاية الفصل الدراسي ، بالمقابل استمر معدل طالب / فصل بالثبات في التعليم الخاص 18.4 تقريباً .

مؤشر رقم (1): معدل القيد الظاهري والصادفي بالمرحلة الثانوية

ويوضح الشكل رقم (2.14) معدل القيد في المرحلة الثانوية، ويلاحظ من أن معدلات القيد منخفضة؛ ويرجع ذلك لكون المرحلة الثانوية تأتي بعد الانتهاء من مرحلة الإلزام والتعليم الأساسي، كما يلاحظ انخفاض معدلات القيد في عام 2002/2001 بصورة كبيرة؛ ويرجع السبب لانقسام المرحلة لنظامي الفصلين والمقررات، ونتيجة لما سبق ذكره بخصوص تقسيم نظام المقررات إلى صفوف منتظمة تعتبر غير قابلة للتطبيق؛ ويرجع ذلك لتفاوت عدد الساعات الدراسية التي يحصل عليها الطلبة في نهاية الفصل الدراسي، وفي نهاية العام الدراسي لا يمكن تحديد الناجح والراسب من الصف الأول، لكن في الأعوام من 2007/2006، ومع بدء تطبيق النظام الموحد و الانتهاء من نظام المقررات أصبح هناك إمكانية لقراءة المعدل؛ حيث أصبح يعبر عن المرحلة بصورة صحيحة.

التعليم الديني بالمرحلة الثانوية

الكويت مجتمع عربي إسلامي يستمد ذاتيته من الدين الإسلامي وهديه وتعاليمه؛ لذا أولت الدولة اهتماماً بتوفير التعليم الديني كنوع من أنواع التعليم للراغبين بالالتحاق به، وتم تصنيفه ليتطابق مع مراحل التعليم العام، ومدة الدراسة في المرحلة الثانوية أربع سنوات من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، ومنهجها يختلف تقريباً عن منهج الدراسة في التعليم الثانوي العام، حيث يُعنى باللغة العربية والمواد الشرعية عناية بالغة.

كما يتم التحاق طلبة المنح الدراسية المحولين عن طريق اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة من دول آسيا وأفريقيا وأوروبا في معاهد التعليم الديني، وتكون الدراسة على مرحلتين: مرحلة (التمهيد والإعداد) معادلة للمرحلة المتوسطة، وينتقل بعدها الطالب للمرحلة الثانوية ليلتحق بعد إنهائها بالدراسة الجامعية داخل الكويت أو خارجها حسب النسبة التي حصل عليها.

فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالمرحلة الثانوية

أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً في التعليم النوعي وشجعت الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بأن فتحت لهم المجال لاستكمال تعليمهم في المرحلة الثانوية مما يتيح لهم فرص الالتحاق بمسارات التعليم ما بعد الثانوي أو الاتجاه لسوق العمل أسوة بأقرانهم الأصحاء.

تطور نسبة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين إلى إجمالي ذوي الإحتياجات الخاصة في المرحلة الثانوية بالتعليم الحكومي

2013 / 2012	2012 / 2011	2011 / 2010	جدول (2.16)	
-	20	16.7	ذكور	بطيئو التعلم
5.3	6.7	8.3	إناث	
-	-	-	ذكور	صعوبات التعلم
5.3	-	-	إناث	
7.1	20.0	-	ذكور	إعاقة بصرية
26.3	33.3	33.3	إناث	
92.9	60.0	83.3	ذكور	إعاقة حركية
63.2	60.0	58.3	إناث	
42.4	25.0	33.3	ذكور	المجموع
57.6	75.0	66.7	إناث	

من الجدول رقم (2.16) نجد أن ذوي الإعاقة الحركية يشكلون النسبة الأعلى من ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمرحلة الثانوية ، حيث يشكل الذكور 92.9 % من إجمالي ذوي الاحتياجات الخاصة الذكور ، وتبلغ نسبة الإناث 63.2 % من إجمالي الإناث للعام الدراسي 2012 / 2013.

الجدول التالي رقم (2.17) يوضح تطور الإنفاق على المرحلة الثانوية من إجمالي المصروفات على التعليم الحكومي ، ويلاحظ أن معدلات الإنفاق ترتفع بوضوح رغم أن المرحلة غير إلزامية ، ويلاحظ أن تكلفة الطالب بالمرحلة الثانوية هي الأعلى والأكثر تكلفة من بين المراحل على الدولة ؛ ويرجع ذلك لحاجة المرحلة لمختبرات وتجهيزات مختلفة عن المراحل الأخرى كما إن بعض المواد لها كوادرات خاصة تشجيعية للتخصصات العلمية النادرة (الفيزياء – الكيمياء – الرياضيات) ، كما إن المباني المدرسية للمرحلة ذات تكلفة أعلى من باقي المراحل ، حيث يتم استخدامها أكثر من المراحل الأخرى ، وتكلفة الطالب في التعليم الحكومي بالمرحلة الثانوية أعلى بكثير من تكلفة الطالب في التعليم الخاص ، وهذا الأمر أثار عدة دراسات وتساؤلات عن جدوى الإنفاق العالي على المرحلة بما لا يتناسب مع مخرجاتها التي هي أقل من المطلوب .

جدول رقم (2.17) تطور الإنفاق على المرحلة الثانوية ومتوسط تكلفة الطالب

الثانوي	2002 / 2001	2007 / 2006	2012 / 2011
متوسط تكلفة الطالب	2,004	3,359	4,762
الاجمالي العام للمصروفات للمرحلة	153,376,144	210,029,186	329,010,170
الاجمالي العام للمصروفات	613,978,977	923,046,927	1,560,454,339

• الجوانب النوعية

المناهج الدراسية

منذ البدء بتطبيق النظام الموحد في المرحلة الثانوية تم إدخال العديد من المواد التي تعتبر من مواد الاختيار الحر، التي يستطيع الطالب التسجيل فيها بالإضافة للمواد الأساسية التي يتلقاها، و مواد الاختيار الحر يكون تقييمها من خلال مشاريع وتقارير يقدمها الطالب نهاية كل فترة دراسية، وهي ليست مواد نجاح ورسوب لكنها تدخل في معدل الطالب، ومن مواد الاختيار الحر المواد التالية :

المعلوماتية

أهداف المادة :

- مسايرة التطور التكنولوجي والانفجار المعلوماتي .
- تعريف المتعلم بأحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات .
- تعريف المتعلم بالطريقة المثلى لإنجاز الأبحاث العلمية وفق خطوات علمية منظمة وإبراز قيمة التعليم الذاتي .

مادة التوعية المرورية

وضعت وزارة التربية موضوع الحوادث المرورية في عين الاعتبار وربطت بينها وبين ضرورة نشر التوعية المرورية والدعوة الى التمسك بالآداب العامة من خلال إدخالها للمناهج الدراسية ، مؤكدة على أهمية تعزيز مفهوم القواعد المرورية لدى الطلبة ، فأعدت وزارة التربية بالتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية مقررأ دراسياً عن التوعية المرورية ليكون بين أيدي الطلبة لتثقيفهم وتعريفهم عن كئيب بقانون المرور ولوائحه وقواعده وآدابه ، كما شمل مكونات السيارة وكيفية صيانتها كونها الأعمال الوقائية الدورية ، كما شمل المقرر بعض الإسعافات الأولية التي يمكن من خلال التعرف عليها للمسعف أن ينقذ حياة أو يمنع تضاعف الإصابة عند مصاب على الأقل .

مادة الدستور وحقوق الإنسان

الهدف من المادة زيادة الوعي الطلابي لمعرفة أهمية دستور الدولة واللوائح والقوانين المنظمة للمجتمع في جميع مجالات الحياة في دولة الكويت ومعرفة حقوق وواجبات الكويتيين من خلال معرفة مفاهيم ومواد الدستور.

التعامل مع المؤسسات

الهدف من المادة ربط الطالب بالمجتمع من حوله ليتفاعل ويتعامل معه ، ولتكوين الشخصية المتفتحة لديه ، فيصبح المتعلم المتسائل ، الباحث المشارك ، والمتفاعل بإيجابية مع الآخرين لتحقيق النمو المستهدف بأن ينمي المهارات ويتجاوز المنهج المدرسي ليتدرب على تحمل المسؤولية ومواجهة المشكلات والتفاعل معها .
و من خلال المنهج الذي يشتمل على محتوى علمي مبسط تتشكل قاعدة أساسية للطلاب لينطلق منها للتفاعل والتعامل مع المؤسسات في المجتمع بحثاً عن المعلومة ، بالإضافة إلى تقديم توجيهات وأنشطة تطبيقية من قبل المعلم يتعلم الطلاب منها كيفية عمل المشاريع ، ومما يزيد ثقة الطالب بنفسه زيارات ميدانية يقوم بها الطالب لعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والمراكز المختلفة في سبيل أن يؤدي دوره في خدمة المجتمع، و لتدريبه على أنماط مختلفة من العمل، ومن خلال هذه المادة يمكن استخلاص مدى الاستفادة منها كآتي :

- إكساب الطالب مهارة العمل في المجموعات .
- كيفية التعامل مع المؤسسات واكتساب الخبرة المناسبة للعمل مستقبلاً.
- تعزيز قيم العمل الإنساني لدى الطالب .

حوسبة التعليم بالمرحلة الثانوية

تهدف فلسفة حوسبة للمرحلة الثانوية الى إجادة الطالب لاستخدام الحاسوب و أساليب تكنولوجيا المعلومات والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والشبكات الحاسوبية ، كما تم إدخال مفاهيم تصميم مواقع الإنترنت ، قواعد البيانات عالم البرمجة (Visual Basic) ضمن المنهج الدراسي .

ثانياً: معدلات القرائية

مؤشر رقم (2) : معدلات القرائية بين الشباب .

* القرائية للسكان في سن (15 - 25) .

جدول (2.18)		2007/2006		2013/2012	
		كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
معدل القرائية	ذكور	99.9	97.6	100	98.4
	إناث	99.9	97.1	100	97.8
نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية	ذكور	96.3	54	100	71.3
	إناث	96.3	62.3	100	73.2

في الجدول رقم (2.18) الخاص بتطور القرائية ونسب الحاصلين على مؤهلات علمية للسكان في سن (15 - 25) ، يلاحظ الزيادة في معدل القرائية للسكان في سن (15 - 25) ، و في نسبة الحاصلين على المؤهلات العلمية ، حيث إن معدل القرائية للكويتيين حقق 100% نتيجة تطبيق قانون إلزامية التعليم (6 - 16) سنة ، و قانون إلزامية محو الأمية (15 - 45) سنة .

* القراءة للسكان في سن (+15)

2013/2012		2007/2006		جدول (2.19)	
غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي		
95.3	99	93.8	97.9	ذكور	معدل القراءة
93.9	93.9	91.7	89.4	إناث	
61.2	94.7	43.6	80.6	ذكور	نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية
60.4	92	43.5	72.4	إناث	

يلاحظ من الجدول رقم (2.19) الزيادة في معدل القراءة للسكان في سن (+15) ، وكذلك في نسبة الحاصلين على المؤهلات العلمية ، حيث إن معدل القراءة للكويتيين يقترب من 100% نتيجة تطبيق قانون إلزامية التعليم (6 - 16) سنة ، و قانون إلزامية محو الأمية (15 - 45) سنة .

الهدف الرابع : التدريب المهني والتعليم ما بعد الثانوي وقبل الجامعي

يتناول تحقيق هذا الهدف أنواع التعليم التالية:

- التعليم العالي .
- التعليم المستمر .
- محو الأمية .
- تعليم الكبار .

التدريب المهني

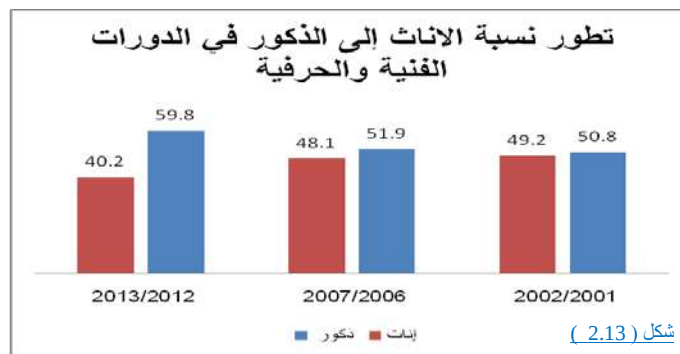
تسعى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى تحقيق رسالتها التي أنشئت من أجلها ، وهي توفير قوة العمل الفنية الوطنية الملبيه لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال سياسة القبول المرنة و المتوازنة لجميع الطلبة للالتحاق بمختلف مسارات التعليم التطبيقي ، أخذاً بالاعتبار تحقيق التوجيهات العامة لخطة التنمية و أهداف برنامج عمل الحكومة و مراعاة المؤشرات العامة لاحتياجات سوق العمل و ما يحمله من متغيرات تحكم احتياجاته من الخريجين .

يقوم قطاع التدريب بالهيئة بإعداد القوى العاملة الوطنية و تأهيلها وفقاً لمعارف ومهارات عامة تؤهل الخريج للعمل في أكثر من تخصص في مجال المهنة ، فيتولى القطاع التدريب الأساسي المنظم لإعداد كوادر جديدة.

عدد الطلبة الملتحقين في الدورات الفنية والحرفية

2013/2012		2007/2006		2002/2001	جدول (2.20)	
النمو	العدد	النمو	العدد	العدد		
26.1	5819	33.5	4614	3457	ذكور	فني متخصص
55.1	3681	54.4	2373	1537	إناث	
36.0	9500	39.9	6987	4994	مجموع	
0.3	3003	9.1	2994	2745	ذكور	فني
-51.9	2253	5.1	4685	4457	إناث	
-31.6	5256	6.6	7679	7202	مجموع	
2.9	945	177.3	918	331	ذكور	حرفي
-	-	-	-	-	إناث	
2.9	945	177.3	918	331	مجموع	

أتاحت الدورات التدريبية الفنية التي تعقد من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فرصة للطلبة المتسربين من التعليم العام للحصول على مؤهلات تعدهم للالتحاق بسوق العمل ، وقد بلغ النمو بدورات فني متخصص في العام 2013/ 2012 36 % ، و تتركز هذه الفئة في خريجي المرحلة الثانوية غير الحاصلين على معدلات تؤهلهم للالتحاق بمستويات أعلى بالتعليم ، ولقد خصصت دورات تدريبية أخرى تستغرق أربع سنوات دراسية للطلبة المتعثرين دراسياً في التعليم الإلزامي، على ألا يتجاوزوا سن الثلاث عشرة سنة .



من الرسم البياني (2.15) نجد أن أعداد الإناث في هذا النوع التعليم الفني والحرفي أقل من الذكور ، ويرجع السبب إلى أن غالبية الفتيات يحققن نتائج جيدة في التعليم الذي يؤهلهن إلى مستويات أعلى ، كما أن هذا النوع من التعليم غير مرغوب للإناث بوجه عام لما يتضمنه من أعمال تتطلب نوع من القوة الجسدية التي يرغب بها الشباب أكثر.

خريجو المعاهد التدريبية

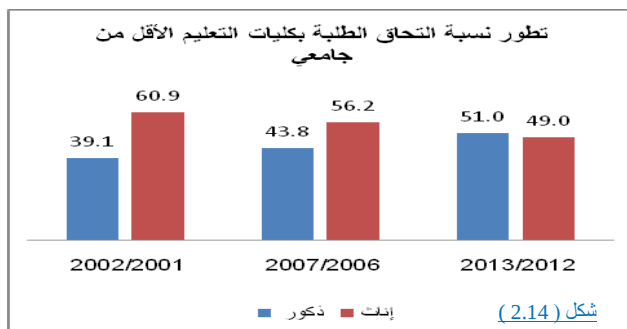
فني متخصص: يكون من حملة الثانوية العامة، ويعتبر التعليم ما بعد الثانوي وقبل الجامعي.
فني : يكون من خريجي الصف التاسع ، ويعتبر تدريباً مهنيًا.
الحرفي : يكون من خريجي المرحلة الابتدائية ، وقد بلغ سن 13 عاماً ، وكثير التعثر في الدراسة ، و يعتبر تدريباً مهنيًا .

أولا : التعليم العالي

- التعليم العالي الأقل من جامعي

التعليم الأقل من جامعي مدته ثلاث سنوات و يحصل الطالب عند تخرجه على دبلوم فني متخصص ، و في دولة الكويت يقوم بتقديم هذا النوع من التعليم مؤسسات حكومية وخاصة ، و تتيح هذه الدرجة من التعليم للطالب أن يستكمل تعليمه الجامعي ويحصل على درجة البكالوريوس ، و يعتمد هذا التعليم على التخصصات التقنية و التكنولوجية ، و يتخرج منها الطالب مساعد مهندس و كاتب حسابات ، و ممرضاً وغيرها من التخصصات .

بعض الجامعات الخاصة تقدم هذا النوع من التعليم في الدراسات التكنولوجية و الفنية والدراسات التجارية وعلوم الطيران ، والجدول التالي رقم (2.21) يبين عدد الملتحقين بالتعليم العالي الأقل من جامعي ، وبلغ معدل التحاقهم بالمؤسسات الحكومية 93% من إجمالي المقيدين .



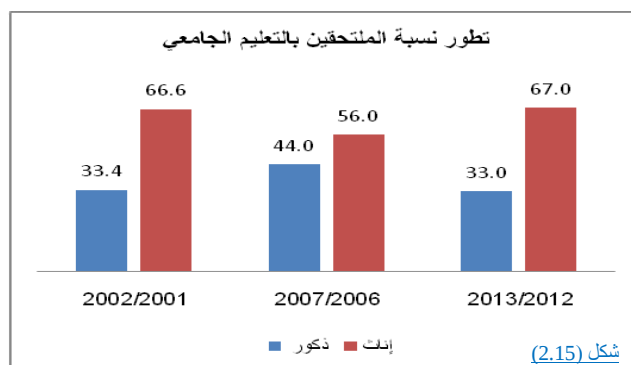
من تطور أعداد الملتحقين يلاحظ الزيادة في الملتحقين بالمؤسسات الخاصة ؛ و ذلك بسبب فتح باب البعثة الداخلية للطلبة من قبل الحكومة ، و يبين الجدول كذلك تطور نسب التحاق الإناث التي انخفضت و ارتفعت بالمقابل نسب التحاق الذكور ، خلال السنوات (2002/2001م - 2013/2012م) والشكل (2.16) يبين تطور نسب التحاق الطلبة .

تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي الأقل من جامعي

2013/2012		2007/2006		2002/2001	جدول (2.21)	
النمو	العدد	النمو	العدد	العدد		
23.0	6910	43.6	5620	3915	ذكور	الكليات الحكومية
-8.6	6966	24.7	7618	6110	إناث	
4.8	13876	32.0	13238	10025	مجموع	
37.9	746	-	541	-	ذكور	الجامعات و الكليات الخاصة
39.1	402	-	289	-	إناث	
38.3	1148	-	830	-	مجموع	
24.3	7656	57.4	6161	3915	ذكور	الاجمالي
-6.8	7368	29.4	7907	6110	إناث	
6.8	15024	40.3	14068	10025	مجموع	

التعليم العالي الجامعي

من الجدول رقم (2.22) ومن الشكل رقم (2.17) نجد تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي على اختلاف أنواعه من حكومي وخاص ، ويلاحظ استمرار تفوق نسب التحاق الإناث عن الذكور، منذ التقرير الوطني للتعليم العالي بدولة الكويت 2009³ ، ذكر أن 60% من طلبة التعليم من الإناث وما زال هذا التوجه مستمرا إلى الوقت الحالي يرجع ذلك أن الإناث يقبلن على التعليم لأنه يوفر لهن فرص أكبر للتقدم العلمي والاجتماعي، بينما يجد الذكور فرص أكثر تنوعا للالتحاق بمسارات أخرى غير التعليم العالي.



تطور عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي

2013/2012		2007/2006		2002/2001	جدول (2.22)	
النمو	العدد	النمو	العدد	العدد		
77.3	14932	21.4	8420	6933	ذكور	الجامعات و الكليات الحكومية
64.9	33864	24.6	20540	16490	إناث	
68.5	48796	23.6	28960	23423	مجموع	
237.4	2247	-	666	-	ذكور	الجامعات و الكليات الخاصة
436.6	3252	-	606	-	إناث	
332.3	5499	-	1272	-	مجموع	
-85.0	1129	455.5	7505	1351	ذكور	الكليات العسكرية
-	33	-	-	-	إناث	
-84.5	1162	455.5	7505	1351	مجموع	
10.3	18308	100.3	16591	8284	ذكور	الإجمالي
75.7	37149	28.2	21146	16490	إناث	
47.0	55457	52.3	37737	24774	مجموع	

التعليم العالي الأعلى من جامعي

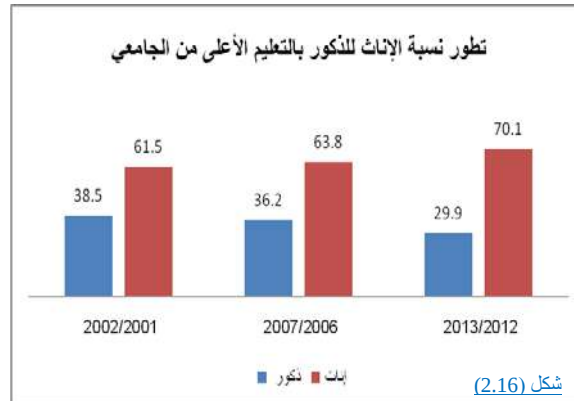
التعليم الأعلى من الجامعي للراغبين في الحصول على شهادة الماجستير و الدكتوراه ، وجامعة الكويت ممثلة بكلية الدراسات العليا تتصدى لتقديم هذه البرامج في كثير من التخصصات ، وكذلك بعض الجامعات الخاصة تقدم برامج الدراسات العليا ، و يوجد جامعة خاصة متخصصة بتقديم برنامج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية ، كما إن وزارة التعليم العالي و جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب توفر بعثات خارجية للدراسات العليا للحصول على شهادة الدكتوراه .

³ التقرير الوطني للتعليم العالي بدولة الكويت المقدم إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (ARCH+10) / مايو 2009

تطور عدد طلبة التعليم الأعلى من جامعي

جدول (2.23)	2007/2006	2002/2001	2013/2012
ذكور	267	15	570
إناث	470	24	1335
مجموع	737	39	1905

من الجدول رقم (2.23) يوضح تطور عدد طلبة التعليم الأعلى من جامعي في الفترة 2002/2001 - 2013/2012 ويلاحظ ارتفاع عدد الإناث الملتحقات ببرامج الماجستير والدكتوراه عن عدد الذكور، و يرجع ذلك لإقبال الإناث وتفوقهن ، وأن الدولة تتيج لهن ذلك .



ثانيا : محو الأمية

تهتم وزارة التربية بتعليم الكبار ، و الذي يعتبر تعليمًا عاماً لا يختلف في جوهره عن برامج التعليم العام ؛ لذا ولكون أغلب الدارسين من مجموعات وظيفية و مهنية فلا بد أن يتجه هذا القطاع إلى برامج التعليم الوظيفي ، وقد طبقت هذه التجربة في بدايتها على موظفي الدولة من الرجال وريبات البيوت ، مع الاستمرار في فتح باب القيد لكل من يرغب في استكمال تعليمه العام من الكبار، وقد أدى التطور التشريعي والتنظيمي للنظرة المستقبلية بعيدة المدى إلى حدوث تطوير هائل في مناهج ومواد التعليم الخاصة بتعليم الكبار و محو الأمية ، من أهم جوانبه :

- عمل نقلة نوعية متقدمة في تخصيص مواد دراسية تعتمد على كتب ومقررات دراسية ذات طابع خاص بمرحلتين محو الأمية وتعليم الكبار .

- تغيير الخطط الدراسية لمرحلتين محو الأمية وتعليم الكبار وتطويرها .

وكانت النقطة المتطورة نتيجة لدراسات وبحوث ميدانية ترصد توجهات الميدان التربوي وترصد النمو الاجتماعي والسكاني في ضوء المتغيرات الاجتماعية والحضارية ، و شملت الدراسات عدة محاور منها :

- تبني مفهوم محو الأمية الحضاري .

- التنظيم الإداري لتعليم الكبار ومحو الأمية .

- دراسة الخطط والأنشطة الدراسية المصاحبة .

- إعادة النظر في لوائح تقويم تعليم الكبار ومحو الأمية .

تطور تطور نسبة الأمية

النسبة الإجمالية	% الأمية في النساء	% الأمية في الرجال	جدول (2.24)
4.4	5.4	3.7	2011/2010
3.9	4.8	3.4	2012/2011
3.8	4.5	3.3	2013/2012

أحرزت دولة الكويت النجاح في

خفض نسبة الأمية ، حيث انخفض عدد

الدارسين بمراكز محو الأمية بمعدل 30.2

% ، مما ترتب عليه انخفاض في عدد

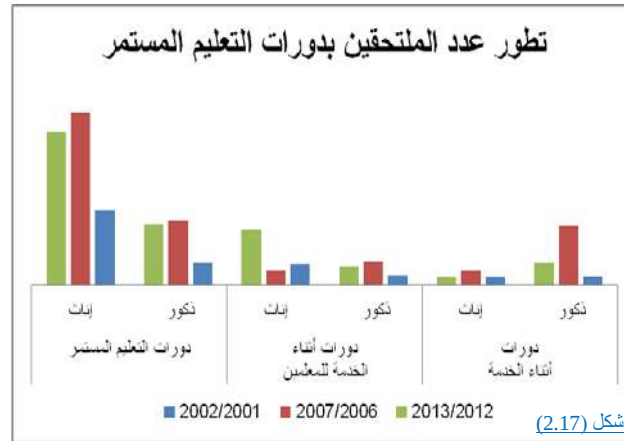
المعلمين بمعدل 66%، والجدول رقم (2.24) يوضح تراجع نسبة الأمية ؛ وذلك نتيجة للجهود المبذولة من قبل الدولة ، والإجراءات التي اتخذتها في سبيل القضاء على الأمية ، أما النسبة المتبقية فقد تركزت في فئة السكان 60 ، وغالبيتها من النساء ؛ لذلك فإن التركيز على الأمية في الفئة العمرية ما بين (15- 59) سنة يكون معبراً عن الواقع الفعلي ويتسم بالمنطقية في هذا المجال .

ثالثاً : تعليم الكبار

نظراً للمتغيرات والمستجدات التي طرأت على التعليم في السنوات الأخيرة نلاحظ أن نسبة من الطلبة المتسربين من التعليم العام (الصباحي) يتوجهون إلى تعليم الكبار (المسائي) لمواصلة تعليمهم ، ولوحظ ارتفاع أعداد الدارسين بمراكز تعليم الكبار بمعدل 61.1% ، مما أدى للزيادة في عدد المراكز بنسبة 45% ، ومعظمهم من الطلبة ممن تسرب من التعليم العام و حصل على دورة تأهيلية للدخول في سوق العمل ، وعادوا مرة أخرى لاستكمال تعليمهم ، وانعكس ذلك على زيادة عدد المعلمين بتعليم الكبار بنسبة 106% .

رابعاً : التعليم المستمر

عدد الملتحقين بالدورات أثناء الخدمة للموظفين تتفاوت حسب نوع الدورة التي تتواءم مع نوع الوظيفة أو المهنة ، أما المعلمون فإن نسبة التحاقهم بالدورات تعتمد على ما يستجد على المناهج من تطوير وتحديث ، وكذلك المعلمون الجدد . و تقوم الوزارات و ديوان الخدمة بدولة الكويت بعقد هذه الدورات للرفع من كفاءة الموظف و تطوير أدائه . أما دورات التعليم المستمر فلأشخاص الذين يريدون تطوير ذاتهم أو تعلم منهج أو مسار جديد كنوع من الثقافة وتطوير المعلومات الذاتية . الجهات التي تقوم بتقديم هذه الدورات الجامعات و المؤسسات الحكومية والخاصة والمعاهد التجارية و الهيئة العامة للعليم لتطبيقي والتدريب .

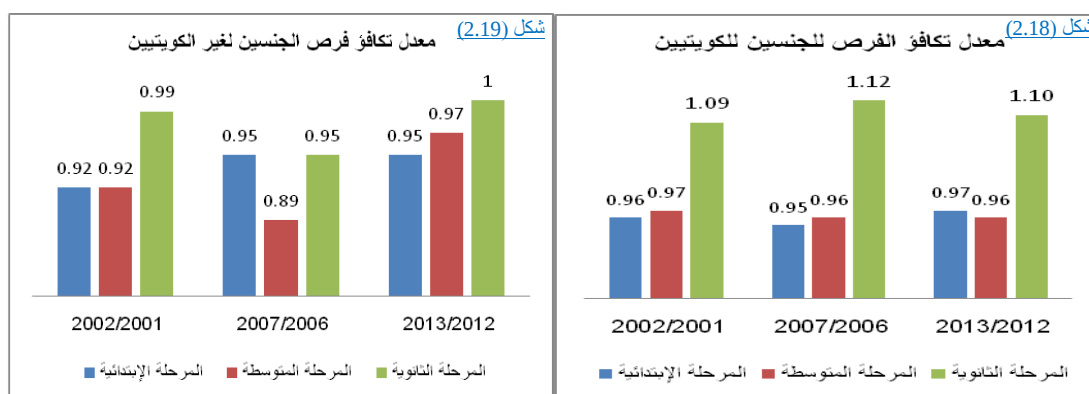


الهدف الخامس : التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم

تطور أوجه التكافؤ بين الجنسين في المراحل التعليمية

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول (2.25)	
239231	209201	131535	إجمالي عدد الطلبة المقيدين	المرحلة الابتدائي
121685	107267	67396	بنين	
50.9	51.3	51.2	النسبة للإجمالي %	
117546	101934	64139	بنات	
49.1	48.7	48.8	النسبة للإجمالي %	
0.97	0.95	0.95	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	
166223	151339	103120	إجمالي عدد الطلبة المقيدين	المرحلة المتوسطة
84699	78018	52539	بنين	
51	51.6	50.9	النسبة للإجمالي %	
81524	73321	50581	بنات	
49	48.4	49.1	النسبة للإجمالي %	
0.96	0.94	0.95	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	
108961	91870	61698	إجمالي عدد الطلبة المقيدين	المرحلة الثانوية
52764	44636	29170	بنين	
48.4	48.6	47.3	النسبة للإجمالي %	
56197	47234	32528	بنات	
51.6	51.4	52.7	النسبة للإجمالي %	
1.07	1.06	1.06	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	

الجدول رقم (2.25) يشير إلى معدلات تكافؤ الفرص بين الجنسين لإجمالي الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين ، حيث إن القيمة تقريباً (1) ، مما يشير إلى أن معدلات التكافؤ للإناث متساوية مع الذكور في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ؛ وذلك يرجع لما سبق ذكره عن إلزامية التعليم في كلتا المرحلتين ، بينما في المرحلة الثانوية نلاحظ أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين للطلبة الكويتيين يساوي تقريباً (1.1) ، أي أعلى من واحد ، مما يشير إلى أن نسبة الإناث في هذه المرحلة أعلى من نسبة الذكور ؛ ويرجع ذلك لوجود مسارات أخرى للتعليم يتجه إليها الذكور ، بينما معدل التكافؤ لغير الكويتيين بالمرحلة الثانوية يقارب (1) .



ومن الشكلين (2.20) و (2.21) يتضح لنا أنه خلال الفترة 2002/2001 – 2013/2012 معدلات تكافؤ الفرص بين الجنسين شبه ثابتة لكل من الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين كويتيين بجميع المراحل التعليمية ؛ ويرجع ذلك لوجود القوانين المنظمة للعملية التعليمية بالإضافة لزيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية تعليم المرأة وانعكاسه الإيجابي على المجتمع .

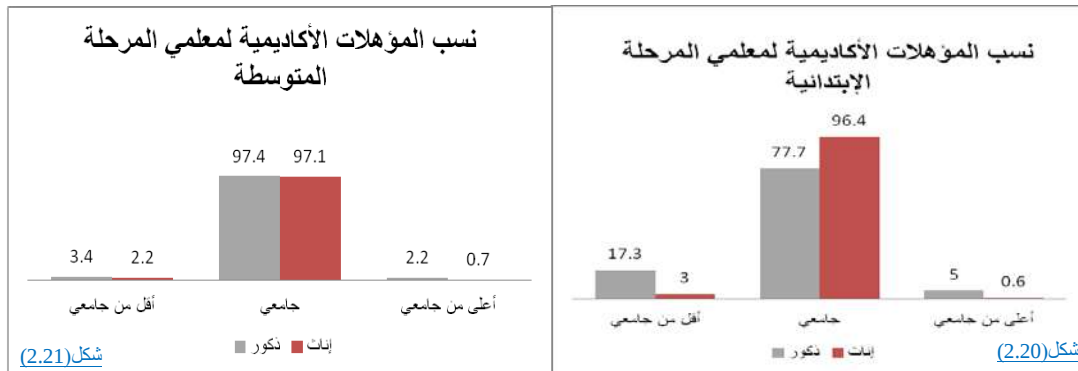
الهدف السادس : تحسين نوعية التعليم

مؤشر (1) : النسبة المئوية للمعلمين المدربين في التعليم الابتدائي / الأساسي

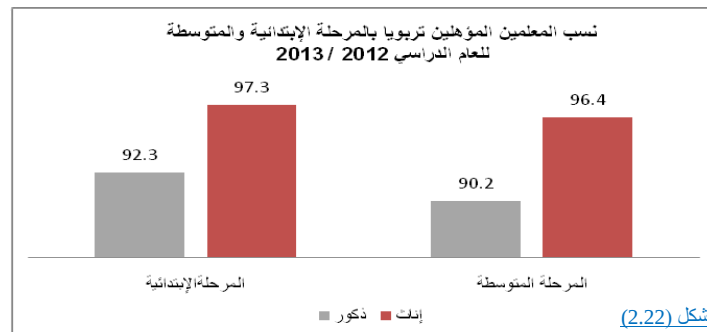
نظراً لكون التعليم الابتدائي / الأساسي هو اللبنة الأساسية في العملية التعليمية التي يتم عليها بناء المراحل اللاحقة ، وأيضاً لكون المعلم أحد الأضلاع الهامة في العملية التعليمية ؛ فقد أولت دولة الكويت اهتماماً واضحاً بمعلمي المرحلة الابتدائية ، فاعتمدت على اختيار المعلمين من كلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من حملة البكالوريوس ، والذين سبق لهم أن التحقوا بالتدريب الميداني في هذا المجال إلى جانب الشق النظري ، بالإضافة لخريجي كلية التربية التابعة لجامعة الكويت ، حيث يحملون المؤهل التربوي المناسب لتدريس تلك المرحلة .

و من اهتمامات وزارة التربية بتهيئة المعلم للقيام بوظيفته على الوجه الأكمل يتم تقديم دورات تدريبية للمعلمين حيث :

- يتم عقد دورات تدريبية في بداية العام الدراسي للمعلمين الجدد لمعرفة الحقوق والواجبات المنوطة بهم .
- يتم عقد دورات تدريبية فنية بشكل مستمر والتي تتعلق بتنمية مهارات المعلم في مجال التعليم .
- يتم عقد دورات الوظائف الإشرافية للمعلمين للتهيئة (لرئاسة القسم للمادة) .



معلمو المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كما هو مبين في الشكلين رقم (2.22) و (2.23) معظمهم من حملة الشهادة الجامعية ، أما حملة الدبلوم بدأت نسبتهم بالتناقص لجميع المراحل والتخصصات بعد أن أوقفت وزارة التربية تعيين من يحصل على مؤهل أقل من جامعي في التعليم الحكومي و رياض الأطفال ؛ وذلك بسبب تحويل جميع كليات التربية إلى شهادة البكالوريوس و اشتراط ألا تقل مدة دراسة التخصص التربوي عن أربع سنوات دراسية ، أما الأعلى من جامعي فاختياري للمعلم قد يحصل عليها أثناء الخدمة وهي الماجستير والدكتوراه وما نوهما ، وقد بلغت نسبة المعلمين الحاصلين على التعليم الجامعي في المرحلة الابتدائية 95.2% وبلغت إجمالاً في التعليم الأساسي 96.5%.



الشكل رقم (2.24) يوضح نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً ، حيث إنهم حاصلون على بكالوريوس تربية من قبل كليات التربية سواء كلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي أم كلية التربية التابعة لجامعة الكويت وغيرها من كليات التربية ، ونسبتهم في المرحلة الابتدائية 97% من إجمالي المعلمين حيث يشكل المعلمون الذكور 92.3 % ، بينما بلغت نسبة المعلمات الإناث 97.3 % ، أما في المرحلة المتوسطة فقد بلغت نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً 93.6 % ، نسبة المعلمين الذكور

التربويين 90.2 % من إجمالي المعلمين الذكور بينما بلغت نسبة المعلمات الإناث التربويات 96.4% من إجمالي المعلمات الإناث، وبلغت نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً في التعليم الأساسي 95.5% .

مؤشر (2) : النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مياه محسنة لجميع المراحل التعليمية

النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مياهاً محسنة لجميع المراحل التعليمية 100 %.

مؤشر (3) : النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة لجميع المراحل التعليمية

النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة لجميع المراحل التعليمية 100 % .
أما بخصوص الاختبارات الدولية ونتائجها وما ترتب على ذلك فسوف يتم تناوله بشيء من التفصيل في القسم الثالث الذي يتناول جودة التعليم .

القسم الثالث

جودة التعليم

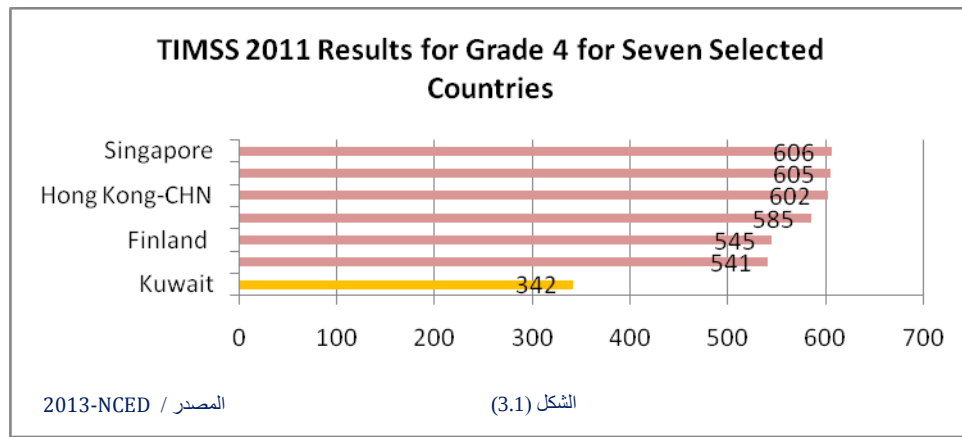


3. القسم الثالث : جودة التعليم

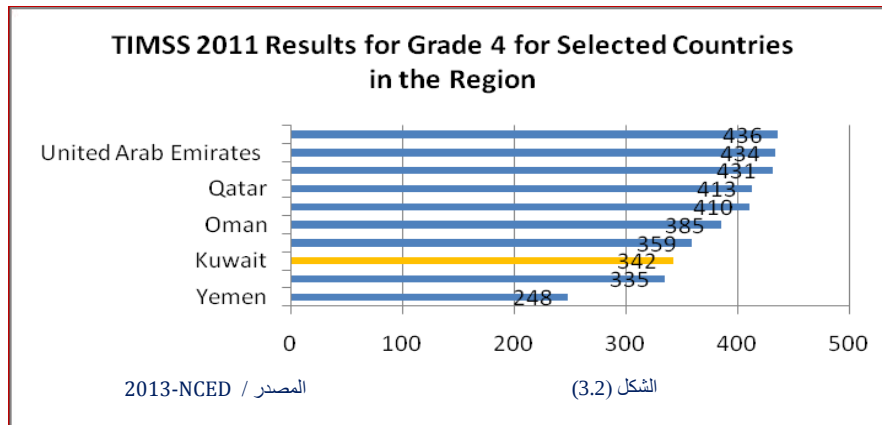
1. نوعية التعليم

التحدى الحقيقي للتعليم في الكويت هو نوعية التعليم ، حيث لا تزال نوعية التعليم هي الجزئية ذات الإنجازات المحدودة ومازالت تواجه تحديات كبرى ، فخلال السنوات القليلة الماضية توجهت جهود الحكومة أكثر إلى التركيز على تحسين نوعية وجودة التعليم ، و لقد احتل طلاب الصف 4 في الكويت المستوى الأدنى بين البلدان التي شاركت في الدراسات الدولية "TIMSS" و "PIRLS" في عام 2011 ، وكذلك نتائج الدراسة الوطنية "ميزة MESA" لقياس وتقييم مخرجات نظام التعليم بدولة الكويت كانت النتائج لا ترقى للأمال والطموحات .

فوفقاً للنتائج التي أعلنت في عام 2012م والخاصة بالاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (نتائج دراسة TIMSS الخامسة في 2011) من أصل 50 دولة مشاركة، جاءت الكويت في المركز 48 برصيد من 342. في حين سنغافورة حصلت على المركز الأول برصيد 606. وباختيار أعلى ستة بلدان أداءً، فإن الشكل التوضيحي (3.1) يبين النتيجة الإجمالية لدولة الكويت في دراسة تيمز بين أعلى ستة دول في العالم.⁴



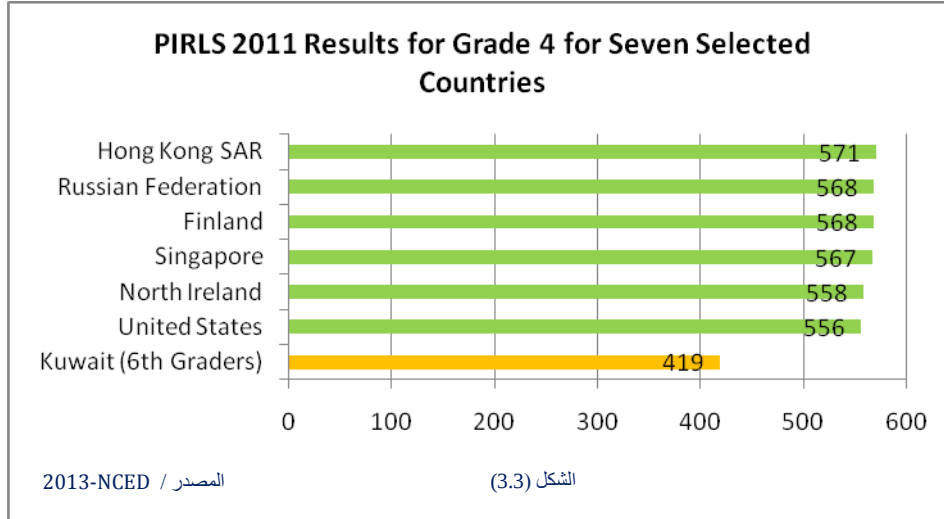
وعلى سبيل المقارنة الإقليمية باستخدام 10 بلدان مختارة في المنطقة ، كما هو موضح في الشكل التوضيحي (3.2)، جاءت البحرين في المركز الأول برصيد 436 ، والكويت في المرتبة ثمانية ، متقدمة على المغرب واليمن، وإن النظر إلى المقارنات الدولية ، يوحى بأن هناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهد من جانب الكويت للوصول إلى أعلى المراكز العشرة المتقدمة ، والشكل التوضيحي (3.2) يبين موقع الكويت في دراسة تيمز بين دول المنطقة.



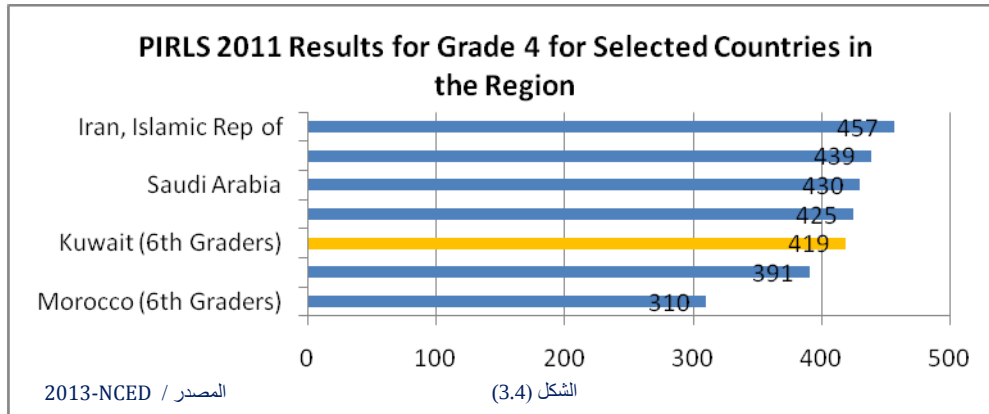
4 الدراسة التشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت / المركز الوطني لتطوير التعليم/ NCED/ 2013

وبعقد مقارنة أخرى ذات الصلة بالقراءة لدراسة مدى تقدم القراءة حول العالم (PIRLS) كان موقع الكويت في المرتبة 46 من بين 49 من البلدان المشاركة ، برصيد من 342 نقطة . بينما كانت هونغ كونغ في المركز الأول مع 571 نقطة .

الشكل التوضيحي (3.3) يبين النتيجة الإجمالية لدولة الكويت في دراسة بيرلز بين أعلى ستة دول في العالم ، وكان المشاركون من الكويت من تلاميذ الصف السادس .



والشكل التوضيحي (3.4) يدل على النتيجة الإجمالية للكويت دوليًا بالمقارنة بستة بلدان مختارة في المنطقة من دول الخليج ومع دول المنطقة نجدها متشابهة جدًا في كل من الرياضيات والعلوم (TIMSS)، ومهارات القراءة (PIRLS)، والشكل التوضيحي (3.4) يدل على النتيجة الإجمالية للكويت بالمقارنة بستة بلدان مختارة في المنطقة .



وقد ذكر التقرير الذي صدر في عام 2012 إن الطلاب الذين يؤدون بشكل جيد في PIRLS ، يعني أنهم قادرون على "قراءة، وفهم وتفسير نصوص وقصص تتكون من حوالي 800 إلى 1000 من الكلمات المعقدة نسبيًا" ، وبالنظر إلى الجوانب الكمية المتعلقة بنتائج دراسة تيمز (نتائج الرياضيات والعلوم في TIMSS) ، والجوانب النوعية لمهارات القراءة (PIRLS) ، فإن هناك الكثير مما يتعين القيام به في الكويت في مجال تحسين نوعية الطالب من أجل أن يكون قادراً على المنافسة في الساحة الدولية ، ويجب أن يؤخذ هذا على محمل الجد حيث إن الطلاب هم الشغل الشاغل لنظام التعليم ، والذي بدوره ليس هناك حاجة لنظام التعليم ، فهم يشكلون المنتج النهائي لهذا النظام .

المركز الوطني لتطوير التعليم NCED أسس سنة 2010 وهو مركز بحثي كويتي، يهدف إلى تطوير التعليم، وتحسين مخرجاته، وإحداث نقلة نوعية في الأنظمة التعليمية الحالية، وخلق نظام تعليمي كويتي فاعل

2. تقييم عام لنظام التعليم العام

منذ التقرير السابق للتعليم للجميع الذي صدر في 2006-2007 ، يتضح أن الكويت قد حققت الأهداف الأساسية في توفير التعليم الابتدائي والثانوي لجميع مواطنيها ، وتتمثل المرحلة المقبلة في تحقيق "جودة التعليم"، ومع ذلك ، فإن الطريق نحو إنشاء نظام تعليم عالي الأداء ليس سهلاً أو مباشراً، فهناك مشاكل متأصلة ، بعضها ثقافية واجتماعية سنستغرق وقتاً وجهداً لحلها ؛ لذا كان لابد من دراسة مستفيضة للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف .

في 2013 قام المركز الوطني لتطوير التعليم NCED بعمل دراسة تشخيصية بالمشاركة مع المعهد الوطني للتعليم NIE بجامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة ، والجوانب التي تم تغطيتها في الدراسة تشمل كفاية وفعالية عملية التعليم والتعلم (المناهج، طرق التدريس والتقييم)، والتكنولوجيا، وسياسات الموارد البشرية، وتدريب المعلمين (قبل وأثناء الخدمة)، والتدريب على القيادة المدرسية (قبل وأثناء الخدمة) وبعض الجوانب الإدارية ، ولقد خلصت الدراسة لنتيجة تقييم التعليم العام كالتالي:

- الحاجة إلى مناهج تواكب "القرن 21" .
- الحاجة إلى وجود نظام اختبارات تقييمية يهدف إلى تحفيز المهارات "العليا" للتفكير .
- الحاجة إلى تطوير مبتكر لمدارس القرن 21 .
- الحاجة إلى تحسين الكفاءة المهنية للمعلمين .
- الحاجة إلى خلق كادر من قادة المدارس الابتكاريين .
- الحاجة إلى وضع أداة تقييم فعالة لأداء المعلمين .

نقاط الضعف في نظام التعليم العام في الكويت بمزيد من التفصيل :

الحاجة إلى مناهج تواكب "القرن 21"

إن المناهج الدراسية وخاصة تلك المعنية بتعليم العلوم والرياضيات قد كان أداء الطلبة في الكويت فيها وفق دراسة TIMSS حتى الآن غير مشجع ودون متوسط الدرجات دولياً ؛ نتيجة استخدام الأساليب التقليدية المثبّطة ، ولا تزال هناك قضايا تتعلق بالتقييم واستخدام الأساليب التربوية الجديدة . فأسئلة الرياضيات تعتمد إلى حد كبير على التعاريف والنظريات وأداء الخوارزميات والإجراءات الروتينية الأخرى ، وفي مادة العلوم من المتوقع من الطالب في المقام الأول أن يتذكر الحقائق البسيطة، مع بعض الاهتمام باستخدام المبادئ العلمية لتفسير الظواهر ؛ وبالتالي فإن نتائج التقييم هذه تشير إلى أن التوقعات الخاصة بأداء الطلاب في الكويت منخفضة ، و مما يؤدي الى تفاقم المشكلة استمرار المعلمين في استخدام الأساليب التربوية التقليدية التي تثبط عملية الاستفسار النشط والتعلم .

الحاجة إلى وجود نظام اختبارات يهدف إلى تحفيز المهارات "العليا" للتفكير

إن نظم التعليم تستخدم الامتحانات لتحديد ما إذا كان الطلاب قد حققوا أهداف المنهج الدراسي . لقد لوحظ أن الاختبارات لا تمثل تحدياً للطلاب ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المعقدة أو بتطبيق المعارف والمهارات ؛ فالأسئلة في الاختبارات تتطلب إجابات قصيرة تقريباً أو اختياراً من متعدد . وهناك محدودية في استخدام الأسئلة المقالية أو "الأسئلة التي تتطلب مهارات التفكير العليا" ومثل هذه الاختبارات تشجع التلقين وحفظ محتوى المناهج عن ظهر قلب . وبالتالي فإن نظام الامتحانات يسمح للغالبية - إن لم يكن للكل - بالانتقال إلى مراحل دراسية متقدمة خلال سنوات الدراسة مع درجات نجاح واضحة ولكن مضللة للواقع .

فعلى سبيل المثال : نجح 92% من طلاب الصف 12 في امتحانات العام (2012)، ولكن الطلاب لا يبدو أن لديهم المستويات المتوقعة من المعارف والمهارات .

الحاجة إلى تطوير مبتكر لمدارس القرن 21

إن المدارس بحاجة للسعي إلى للتحسين المستمر لنوعية التعليم ، إلا أنها تتعثر بسبب الإدارة اليومية وبسبب عدم وجود آلية اتصال وثيقة مع وزارة التربية ، بل الآلية فيها الكثير من التعقيد والبيروقراطية ، فليس من السهل على المدارس تبني موقف الجرأة في التغيير أو أن تكون مختلفة ، فهذا الموقف هو الذي سيشهد التحول في المدرسة لتصبح مراكز للتميز ، وبعض المدارس قد وضعت أهدافاً لها ، لكنها لم تقم بتعديلها وتنقيحها بما يتلاءم مع البيئة . والبعض ليس لديه فكرة عن كيفية إجراء التخطيط الإستراتيجي أو فهم سمات المدرسة الفعالة أو الناجحة . وعادة ما يتحقق النجاح بوجود علاقات جيدة بين مدير المدرسة والطالب و المعلم ، وباختصار فإن معايير الجودة ("المعايير" الدولية) في مدارس الكويت ليست سائدة .

الحاجة إلى تحسين الكفاءة المهنية للمعلمين

إن الرأي السائد بين المعلمين هو أن مهنة التدريس لا تحظى بتقدير كبير في الكويت ، وهذا الرأي هو السائد خصوصاً بين المعلمين حديثي التخرج ، فقد اتجه المعلمون خصوصاً المعلمات ، إلى مهنة التدريس أساساً رغبةً في وظيفة مستقرة توفر المزيد من الوقت لرعاية الأسرة ، ويلاحظ أن التغيب بدون إجازة رسمية ليس شيئاً نادراً في الميدان التربوي ، بينما يلاحظ أن مدارس الوزارة لا توفر التدريب والتطوير المهني الكافي للمعلم وذلك للأسباب التالية :

- محدودية الميزانية المقررة للتدريب التي تقدر بـ 400 ألف دينار كويتي سنوياً لتدريب 123,124 من العاملين في وزارة التربية من المعلمين والإداريين والموظفين .
- اللوائح والنظم التي تحد من آلية التدريب واختيار نوعية البرامج المقدمة واختيار المدربين .
- عدم وجود أدوات قياس ومعايير للوقوف على العائد من التدريب .

بالإضافة لعدم وجود الدافع والالتزام الشخصي للمعلمين لتحسين معارفهم حول الموضوع ، وأن المهارات التربوية للمعلمين ضعيفة ، ولعل العادات الاجتماعية والثقافية (مثل : تفضيل العمل في الصباح ، وخصوصاً للمعلمات ؛ بدافع الحاجة إلى رعاية الأسرة بعد ساعات العمل الرسمية) في كثير من الأحيان هي التي تتحكم في اختيار التخصص للمستقبل الوظيفي .

الحاجة إلى خلق قاعدة من قادة المدارس الابتكاريين

إن مديري المدارس بحاجة إلى التدريب المكثف حول أحدث النظريات والممارسات في قيادة المدرسة وإلى التعرف على البرامج الدولية بهذا الخصوص . ومما لا شك فيه فإن الكويت لديها قادة مدارس متحمسون لأدوارهم ، حريصون على رفع المستوى المهني وتملك سمات قوية من القيادة . ومع ذلك ، فإن قادة المدارس غالباً ما ينشغلون يوماً بعد يوم بالأعمال الإدارية ، وبتلبية طلبات أولياء الأمور والشكاوى ، ورعاية شؤون الطلاب ، وتلبية مطالب وزارة التربية والتصدي لمشاكل الموظفين . بعبارة أخرى ، فإن قادة المدارس في الكويت هم نموذج للمدير في المؤسسة ، والقدرة على إقامة علاقة اجتماعية جيدة مع جميع أصحاب المصلحة سمة ثقافية هامة أو سمة مميزة لنجاح المدير . ومع ذلك ، في نظم التعليم عالية الأداء ، يعتبر مدير مدرسة القرن الحادي والعشرين الرئيس التنفيذي للمؤسسة ، وهو شخص مطلع على مستجدات التعليم ، ولديه معرفة قوية بالنظريات الأكاديمية والممارسات التعليمية والمخططات الإستراتيجية على المدى القصير والطويل الأجل من أجل تقدم المدرسة نحو التميز .

الحاجة إلى وضع أداة تقييم فعالة لأداء المعلمين

حالياً لا يوجد نموذج تقييم نظامي للمدارس ، وهذا غالباً ما يكون مسألة محبطة لقادة المدارس الذين يدركون الحاجة إلى روح المهنية والتقييم الموضوعي للمعلمين ، إلا أنه غالباً ما يكون للضغوط الاجتماعية ، من المعلمين أنفسهم ، وحتى من أولياء أمور الطلبة ، أثرٌ في التقييم . وغالبية المعلمين يتم تصنيفهم بدرجة ممتاز ، في حين لا تسنح الفرصة للمعلمين في تلقي أية تقييمات تتضمن ملاحظات على نوعية التدريس الذي يقدمونه .

إن عقلية " يُعْتَبَرُ كل شخص جيداً " كثيراً ما تجعل التقييم الموضوعي عاجزاً . وهذه إشكالية كبيرة ؛ لأنه ما لم يع المعلم نقاط ضعفه ، فإنه لا يمكن أن يفعل شيئاً يذكر للتحسن في الأداء . إن نظاماً فعالاً لإدارة الأداء سوف يعود بالفائدة على جميع أولئك الذين يعملون في المدرسة ، وكذلك على المدرسة نفسها ، وبالتالي فإن وزارة التربية سوف تتقدم باستمرار نحو التميز . وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون هناك نظام يستفيد منه الأفراد وكذلك المؤسسة ، وهذا النظام عبارة عن عملية تقييم مهارات المعلمين ورؤساء الأقسام ومديري المدارس ونواب مديري المدارس ؛ بهدف التحسين المستمر من أجل أن ينتج عن ذلك زيادة في الإنتاجية على جميع المستويات في المدرسة .

وباختصار ، فإن هناك انطباعاً عاماً بأن وزارة التربية في الكويت قد وضعت مختلف الجهود من أجل تحسين نتائج نظام التعليم ، ولكن لم تحقق هذه الجهود مستوى الرضا المأمول كما هو متوقع .

هناك شعور عام بالدولة بأن هناك حاجة لإدخال تحسينات على مخرجات التعليم في الكويت . أيضاً هناك شعور عام بأنه يمكن تطوير نظم جيدة في الكويت ، ولكن المشكلة الكبرى تكمن في تنفيذها حيث إنها تميل إلى أن تكون عشوائية وقصيرة الأجل في طبيعتها . أضف إلى ذلك أنه خلال مرحلة تطوير نظام معين ، لا يتم إشراك كل أصحاب المصلحة ، وبالتالي فإن هؤلاء لا يفهمون الفلسفة الكامنة وراء النظام أو البرنامج أو المشروع .

إصلاح التعليم في الكويت يجب أن يحول الاهتمام إلى المخرجات بدلاً من المدخلات، ومن هذا المنطلق لا بد من تسليط الضوء على أهمية صياغة مخرجات التعليم المرجوة من نظام التعليم العام في الكويت

المصدر/NCED

3. النتائج المرجوة من التعليم

- **معرفة وفهم للنظام العالمي :** في الألفية الجديدة تعتبر المعلومات والمعارف صميم النمو الاقتصادي ؛ فعلى المستوى الأساسي ، لا بد لكل طالب أن يتمكن من القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية ، وهذا من شأنه أن يسمح لهم بالعمل بفعالية في المجتمع . ومن المهم أيضاً للطلبة إتقان المواد الأساسية مثل اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم ، والدراسات الاجتماعية ، وتطبيق المعرفة في الحياة اليومية. وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه لا بد للشباب من فهم اتجاهات وأثر العولمة ؛ لأنهم جزء من مجتمع عالمي ، وعليه فإنهم يحتاجون لتطوير مستوى جيد من المعرفة بالثقافات ، وبعبارة أخرى ، المعرفة والقدرة على التعامل مع أناس بخلفيات ثقافية مختلفة .
- **أساس قوي في الرياضيات والعلوم :** إن الرياضيات والعلوم مجالات أساسية للقدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد ، ولعل تحقيق مستوى عالٍ من المعرفة العلمية والقدرات الحسابية أمر ضروري لإنتاج " عمال المعرفة " في الكويت مثل المهندسين والخبراء الماليين . كما إن أداء طلاب الكويت في دراسة TIMSS هو أيضاً مقياس مفيد للتأكد من جودة التعليم في مواد العلوم والرياضيات، وقد أصبح الآن تصنيف الكويت في الاختبارات الدولية مقبولاً وعلى نحو متزايد كمؤشر لجودة نظامها التعليمي .
- **مهارات القرن 21 وكفايات الاقتصاد القائم على المعرفة :** إن " عمال المعرفة " في القرن 21 يمكن تعريفهم بأنهم أولئك الذين يؤدون وظائف زاخرة بالخبرة بالمعرفة . والقدرة على إنتاج المعلومات واستخدامها بشكل فعال تعتبر مصدراً حيويًا للمهارات لجميع الشباب اليوم . كما إن الشباب لا بد لهم من الحصول على " الكفايات اللازمة للانخراط في سلك العمل " أو المهارات المعرفية المطلوبة في اقتصاد المعرفة :
 - التفكير الإبداعي والابتكار .
 - مهارات حل المشاكل .
 - مهارات العمل الجماعي .
 - مهارات الاتصال .
- **إجادة اللغتين العربية والإنجليزية :** لا بد لجميع الطلبة الكويتيين كحد أدنى من إتقان اللغة العربية باعتبارها لغة الوطن ، واللغة الإنجليزية باعتبارها لغة دولية ولغة الاتصال الخاصة بالأعمال التجارية . وهذا يعني أنه لدى التخرج من المدرسة ينبغي أن يكون الطالب قادراً على العمل في بيئة عمل تستخدم اللغة العربية أو الإنجليزية .
- **مرونة وتوجيه ذاتي في التعلم :** إن جميع الطلبة الكويتيين قادرون على المثابرة في محاولاتهم لتحسين أنفسهم في جميع أشكال التطوير الذاتي والتعلم مدى الحياة . كما إنهم يسعون نحو التعلم ولديهم ثقة بأن بإمكانهم تحقيق النجاح . وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يؤمنون بأهمية مساعدة الآخرين للمُضيّ قدماً جنباً إلى جنب معهم ، فمن خلال ذلك يقومون في الواقع بتعزيز أنفسهم ؛ فهذا الأمر يعزز عادة طلب العلم واكتساب المهارات المفيدة ، كما إنهم يؤمنون بأهمية التعلم مدى الحياة.
- **الوعي القوي بالمواطنة :** إن جميع الطلبة الكويتيين قادرون على تطوير القيم المقبولة لدى المجتمع و أن يتصرفوا بطرق لا تجلب الضرر لأنفسهم أو للآخرين . إنهم كويتيون جذورهم كويتية ولديهم وعي وطني قوي ، ويقومون بدور فعال في تحسين حياة الآخرين من حولهم . كما إنهم يغرسون ويظهرون باستمرار القيم والسلوك الأخلاقي الإسلامي.

تقرير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بليز حول رؤيته للكويت بحلول عام 2030 ، يرى فيه أن نظام التعليم في الكويت غير قادر على إعداد القوى العاملة لمواكبة تحديات المستقبل ، و دعا التقرير في الجزء المخصص للتعليم والتعليم الجامعي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات قوية و فاعلة ، وإلا فإن الاستمرار في التقاعس عن العمل سيعرض حتماً مستقبل الكويت للخطر⁶

4. الجودة في التعليم العالي

جودة التعليم يعد التحدي الأكبر الذي تواجهه مؤسسات التعليم في دولة الكويت ، وكيفية تطبيق المعايير العالمية في قياس عامل الجودة لمخرجات التعليم ، حيث تظهر أهمية التركيز خلال المرحلة المقبلة على تطبيق عامل "الجودة" في النظام التعليمي في دولة الكويت سواء للتعليم العام أم التعليم العالي ، من خلال وضع معايير لضمان الجودة والتميز لجميع مكونات منظومة التعليم العالي والتي تنقسم إلى :

1. معايير جودة المؤسسة التعليمية : من خلال تطبيق الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية .
2. معايير جودة الطالب : من خلال تطبيق اختبارات تقييم الخريج .
3. معايير جودة الهيئة التدريسية : من خلال تطوير آليات لرفع كفاءة الهيئة التدريسية .

الجودة في التعليم الجامعي

تعمل جامعة الكويت على تفعيل مؤشر الجودة بهدف تطوير العملية التعليمية ، وذلك من خلال تقييم كل ما تقوم به جامعة الكويت من مهام ووظائف مختلفة ، حيث يتم سنوياً إصدار تقرير لـ " قياس أداء جامعة الكويت " والذي يعمل على تحديد مؤشرات عملية وتحليلية دقيقة – تأتي ضمن معايير دولية – تقيس أداء الجامعة وتحدد مستوى أدائها الأكاديمي والبحثي والإداري بأعلى درجة من الشفافية والمصداقية ، حيث يقوم نظام قياس الأداء على أربعة أنواع من المؤشرات تتميز بأنها متكاملة وتقيس أداء الجامعة من زوايا مختلفة هي (الإنشائية و الفعالية و الجودة والكفاءة)، ويتم قياس مؤشرات الجودة من خلال المواصفات النوعية لمخرجات التعليم الجامعي بجميع أطرافها (الطلبة ، البرامج العلمية ، الأبحاث ، الخدمات المختلفة).

جدول (3.1) يعرض بعض مؤشرات الجودة التي يتم قياسها سنوياً الخاصة بجامعة الكويت عن العام الجامعي 2012/2013

المجال	المؤشر	النسبة الفعلية	المستهدف حتى نهاية عام 2017
	نسبة رضا مؤسسات التوظيف عن مستوى خريج جامعة الكويت	61%	75%
	نسبة الطلبة إلى عضو هيئة التدريس	1:25	1:20
	متوسط معدلات الطلبة الخريجين	2.8	ألا يقل عن 2.5
	نسبة الطلبة المتفوقين من إجمالي الطلبة الخريجين في الجامعة	12%	-
جودة الطالب	نسبة طلبة الدراسات العليا الخريجين من التخصصات التي تخدم الأولويات التنموية للدولة	63%	ألا تقل عن 65%
جودة الأبحاث	عدد الأبحاث المنشورة في أفضل المجالات العالمية	95 بحث	أن تزيد بنسبة 25% (120 بحث)
جودة البرامج العلمية	عدد البرامج العلمية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات عالمية	28%	80%
مجال الأنشطة والخدمات	عدد المسابقات الثقافية والفنية التي حصلت فيها الجامعة على المراكز الثلاثة الأولى	7	15% من إجمالي المسابقات
	رضا المشاركين في الدورات المطروحة في جامعة الكويت لخدمة المجتمع	55%	ألا تقل نسبة الرضا عن 80%

قياس الجودة في التعليم التطبيقي والتدريب

من الغايات الإستراتيجية للتعليم التطبيقي والتدريب ، ما تعنى بجودة التعليم هي الاستمرار في إعادة هيكلة مؤسسات التعليم التطبيقي والتدريب بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية العالمية ومتطلبات النشاط الاقتصادي وبما يحقق معايير الجودة العالمية، ومن أبرز توجهاتها :

- التقييم المستمر لبرامج التعليم التطبيقي والتدريب وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية والاحتياجات المتجددة لسوق العمل بقطاعه الحكومي والخاص.
- تقييم البرامج التعليمية والتدريبية وتوزيعها على الكليات والمعاهد التابعة للهيئة لتحقيق التوافق والانسجام بين البرامج التي تقدمها كل كلية ومعهد .

⁶ تقرير توني بليز عن التعليم في الكويت 2010

- استحداث المؤسسات والبرامج التعليمية والتدريبية الجديدة اللازمة لاستكمال النواقص في مجالات مصفوفة المؤهلات والمجالات المهنية اللازمة لعملية التنمية .
- استحداث وتطوير تخصصات جديدة بما يتناسب مع توجهات الدولة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري .
- الاهتمام بالمجالات التكنولوجية خاصة في مجالات (النفط ، الغاز ، الصناعات البتروكيمياوية ، الإلكترونيات) .
- توجيه مزيد من الاهتمام للمجالات غير النفطية كالزراعة ، والبيطرة ، والصناعات التحويلية ، والخدمات .
- مراجعة مؤسسات التعليم التطبيقي والتدريب لقائمة برامجها التعليمية والتدريبية بالمقارنة بمصفوفة المؤهلات المهنية .

مشروع ضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي يهدف لـ :

- رصد معايير الجودة التعليمية بالكلية والمعاهد .
- وتحديد معايير قياس الجودة لمخرجات التعليم التطبيقي والتدريب وربطها بالمعايير الدولية .
- تبني برامج تدريبية لتطبيق الجودة .
- تطبيق بعض المشروعات التي تستهدف إدارة التعليم التطبيقي والتدريب .

المصدر/الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

القسم الرابع

تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع



4. القسم الرابع: تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع

الإستراتيجيات الاثنتا عشرة للتعليم للجميع لها ارتباط بالإستراتيجيات المطبقة بالخطط التنموية في الدولة ، وأيضاً بالخطوة الإنمائية الشاملة للدولة 2014/2010 ؛ حيث كثير من المشاريع التي تناولتها المؤسسات التعليمية تختص بإصلاح وتطوير إستراتيجيات التعليم و التدريب كما يتبين بتحقيق بعضها وبالعامل الجاري على إنجاز بعض الإصلاحات ، وتطوير خطط وإستراتيجيات أخرى كما يتضح عند ذكر ما تم العمل به في ضوء كل إستراتيجية فيما يلي :

1- تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع ، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي .

نص الدستور الكويتي على العديد من القوانين والمراسم التي دعمت الاهتمام بالتعليم وعززت مكانته بالدولة مثل قانون إلزامية التعليم في مراحل الأولى ومجانيته وسن القوانين اللازمة للقضاء على الأمية ، وتهتم الدولة اهتماماً خاصاً بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي ، وبناءً على استمرارية هذا النهج الداعم للتعليم والالتزام به جاءت كل الخطط التنموية التي انتهجتها الدولة منذ تأسيسها .

وقد جاءت خطة الدولة التنموية الحالية متضمنة رؤية دولة الكويت عام 2035 ، ولاستدامة التنمية الشاملة في الدولة ، حددت خطة الحكومة للتنمية البرامج الرئيسة والمشاريع التي تهدف إلى تنمية الكويت وفق رؤية 2035م بخمسة أهداف إستراتيجية هي :

رؤية دولة الكويت في عام 2035
تهدف إلى تحول الكويت إلى مركز مالي
وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع
الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل .

لرفع مستوى معيشة الكويتي ، ويرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يحقق زيادة دخل الفرد ، مع استقرار المستوى العام للأسعار ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

2. تعزيز القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للتنمية .

يعكس هذا الهدف زيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو ، كما يعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة لممارسة هذا القطاع دوره المرتقب ، ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجياً وزيادة مساهمة القطاع الخاص ، آخذين بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية وتملك الكويتيين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية .

3. تعزيز تنمية الموارد البشرية .

دعم التنمية البشرية والمجتمعية لما تمثله من أولوية حاكمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية في الكويت لارتباطها ببناء الإنسان الكويتي ومكوناته وولائه ، وانصهاره في بوتقة المجتمع الواحد .

4. وضع سياسات التنمية السكانية .

يرمي هذا الهدف إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي ، بما يحسن التركيبة السكانية لصالح الكويتيين ، كما يسعى إلى إحداث نقله نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل من القطاعين العام والخاص ، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة .

5. تحسين أداء إدارة القطاع العام .

ويعبر هذا الهدف عن سعي الحكومة إلى تكريس وتعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية .

❖ وضمن الهدف الإستراتيجي الثالث - تنمية الموارد البشرية - وضعت الحكومة عدداً من السياسات و البرامج والمشاريع في التعليم العام والتعليم ما بعد الثانوي (ويشمل التعليم المهني والتعليم العالي) وسياسات سوق العمل ؛ لذا كان الهدف الإستراتيجي يتناول تطوير التعليم الأساسي في الكويت كالتالي :

الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي بدولة الكويت⁷

تواصل دولة الكويت جهودها بالاهتمام بإعداد وصياغة رؤية التعليم الأساسي في الكويت ، وذلك بإشراك الأطراف المعنية بالتعليم في الدولة بعملية تحديد رؤية للتعليم الأساسي ، وذلك عن طريق دراسة التقارير المتعلقة بمدى التقدم المحرز لتنفيذ السياسات وخطط التعليم الأساسي ، الأمر الذي يقع تحت إشراف وزارة التربية و إشراك جهات التعليم ما بعد الثانوي فيما يقع ضمن مسؤولية مؤسسات تعليمية حكومية وخاصة عديدة .

و وزارة التربية من جانبها تعمل على إصلاح وتطوير التعليم سعياً وراء تحقيق الهدف الشامل للتربية المتمثل في تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة الأفراد على النمو الشامل المتكامل روحياً وخلقياً وفكرياً واجتماعياً وجسمانياً إلى أقصى ما تسمح به استعداداتهم وإمكاناتهم في ضوء طبيعة المجتمع الكويتي وفلسفته وأماله ، وفي ضوء المبادئ الإسلامية والتراث العربي والثقافة المعاصرة ، بما يكفل التوازن بين تحقيق الأفراد لذواتهم وإعدادهم للمشاركة البناءة في تقدم المجتمع الكويتي والمجتمع العربي والعالم عامة . وفي إطار إستراتيجية دولة الكويت حتى عام 2035 ورؤيتها الجديدة نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري فقد خُطِيت أولى الخطوات نحو تحقيق هذه الرؤية من خلال إعداد الخطة الإنمائية للسنوات (2010/2011 - 2013/2014) ، وذلك ضمن الرؤية العامة للدولة من خلال تطوير الإطار العام لمؤسسات التعليم الأساسي كما هو موضح بالشكل (4.1) التالي :

الشكل (4.1)



الإطار الهيكلي لتطوير التعليم (من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية) يعتمد على 3 محركات رئيسة هي :

المجلس الأعلى للتعليم .

- الهدف الرئيسي :

المجلس مؤسسة تربوية مستقلة ، تهدف إلى وضع السياسات والخطط الإستراتيجية للتعليم الأساسي ، والتي تضمن تحقيق رؤية ورسالة التعليم في الكويت .

- المهام الرئيسية :

- العمل على إعداد وصياغة السياسات للتعليم الأساسي بعد إشراك كافة الأطراف المعنية .
- إعداد الخطط الإستراتيجية العامة للتعليم ، بحيث تكون شاملة ، ومتكاملة ، وقابلة للتحقيق .
- وضع المعايير الوطنية وتحديد أولويات التعليم والخطط الزمنية التي يجب الالتزام بها واتباعها .
- صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية للخطط الإستراتيجية والتأكد من تحقيقها .

⁷ (الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي بدولة الكويت) تقرير وزير التربية ووزير التعليم العالي لمجلس الوزراء /2010

- التنسيق مع وزارة التربية والمشاركة في وضع الخطط التنفيذية التي من شأنها تحقيق الأهداف الإستراتيجية ورؤية التعليم .
- التنسيق مع المركز الوطني للقياس والتقويم ، والتأكد من متابعة التقارير الواردة، والمتعلقة بجودة تنفيذ الخطط ، ومدى تحقيق مؤشرات الأدوار الرئيسية .

المركز الوطني لتطوير التعليم NCED

- الهدف الرئيس :
المركز الوطني مؤسسة مستقلة ، تهدف إلى قياس مدى التقدم ، وجودة تنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنفيذية والاهتمام بقياس مستوى مخرجات التعليم .
- المهام الرئيسية :
- القيام بكافة الأنشطة المتعلقة بالقياس والتقويم التربوي، والتأكد من جودة مخرجات التعليم .
- المشاركة في وضع إستراتيجيات التعليم بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم .
- إعداد وتوفير كافة التقارير المتعلقة بمدى التقدم في إنجاز الخطط التنفيذية ، وجودة مخرجات تلك الخطط .
- التأكد من مدى تحقيق وزارة التربية لمؤشرات الأداء الرئيسية ، التي تمّ إعدادها من قبل المجلس الأعلى للتعليم .

وزارة التربية

- الهدف الرئيس :
تهدف وزارة التربية إلى تنفيذ كافة الخطط الإستراتيجية التي تمّ إعدادها من قبل المجلس الأعلى للتعليم طبقاً للأولويات الموضوعة.
- المهام الرئيسية :
- إعداد كافة الخطط التنفيذية التي تكفل تحقيق رؤية ورسالة التعليم في الكويت .
- القيام بكافة الأعمال والأنشطة لتحقيق الأهداف المرجوة من الخطط التعليمية بكفاءة وفاعلية عاليتين .
- التأكد من وضع الخطط التعليمية بما يحقق مؤشرات الأداء الرئيسية التي تمّ إعدادها من قبل المجلس الأعلى للتعليم .
- تقديم كافة خدمات التعليم الأساسي في الكويت بجودة وكفاءة عاليتين .
- المشاركة في وضع السياسات والخطط الإستراتيجية للتعليم الأساسي والتعليم للجميع .

2- تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ومرتبطة بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر ، وتحقيق التنمية .

بما أنّ الخطط الإنمائية للدولة كان و ما زال جزءاً رئيساً منها يختص بالتربية والتعليم ، ولاهتمام دولة الكويت بتحسين الجوانب النوعية للعملية التعليمية ؛ فقد أطلقت الحكومة في 2010 خطة التنمية الشاملة خلال الفترة 2010- 2014 ، وتم تنفيذ العديد من المشاريع التي عملت على خلق إجراءات وسياسات وإصلاحات من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة والشاملة لتطوير التعليم والصحة وهي من الأولويات الرئيسية للتنمية في الكويت ، وقد سبق أن صرحت الحكومة بشكل مستمر أن خطط التنمية في البلاد تهدف إلى التنمية البشرية ولاسيما إلى تطوير وتجويد مستوى التعليم وهو أولوية .

لذا وضعت الخطة الإنمائية الشاملة للكويت للسنوات (2010/2011 - 2013/2014) في إطار الأهداف الإستراتيجية التي اقترحتها الدولة لتحقيقها خلال سنوات الخطة ، وقد تم وضع مجموعة من المشروعات الإنمائية التطويرية لتتولى المسؤولية عن تحقيق تلك الأهداف على المدى القريب والبعيد ، و التي رُوِيَ فيها أن تتوافق مع التوجهات العامة للدولة في تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري ، وسياسات وزارة التربية والتعليم العالي نحو الارتقاء بالعملية التعليمية لتحقيق توجهات الدولة وإستراتيجيتها الجديدة ، وقد استندت المشروعات المقترحة إلى **المصادر التالية:**

أهداف التعليم للجميع منضوية تحت كل الخطط التنموية في دولة الكويت

- البرامج التي تم تحديدها لتنفيذ غايات الإستراتيجية .
- البرنامج الحكومي للفصل التشريعي 2009/2010 .
- نتائج المؤتمر الوطني لتطوير التعليم (17- 19) فبراير 2008 .
- التطلعات والآمال المتجددة لتطوير التعليم من مؤسسات وقطاعات التعليم المختلفة .

وبما أن التعليم من المحاور الرئيسية لأية تنمية فقد نالت القطاعات المعنية بالتعليم والتدريب حصة كبيرة من الاهتمام في خطة التنمية ، وقامت كل وزارة ومؤسسة بوضع خططها التنموية التي تنبثق منها مشروعات تنموية وإصلاحية تتناول الجانب التعليمي الخاص بها ، لذا فمن الممكن أن نقول أن خطط التنمية في القطاع التعليمي كانت كالتالي :

أولاً: التعليم ما قبل العالي (الأساسي و الثانوي) / وزارة التربية

بناءً على إستراتيجية التعليم العام بدولة الكويت (2005 - 2025) تم وضع العديد من المشاريع لتحقيق الغايات الإستراتيجية التعليم الأساسي ، وقد تضمنت المشروعات التي اقترحتها وزارة التربية لتنفيذ السياسات المحددة في خلال هذه الفترة ، نحو (16) مشروعاً تطويرياً بالإضافة إلى (22) مشروعاً إنشائياً ، تجسد السياسات التي حددتها الخطة الإنمائية لوزارة التربية ، ولقد بنيت المشاريع التطويرية التعليمية في الخطة الإنمائية 2010/2014 على سياسات التعليم التالية :

- فتح مجالات الحوار المجتمعي لتطوير أهداف النظام التربوي .
- تعميم نمط العمل المشترك بين مستويات التعليم الثلاثة لتحقيق تكامل أهداف النظام التعليمي ووضع أهداف للمناهج التعليمية .
- وضع الإطار المرجعي لمنظومة القيم التربوية، بما يحقق الانسجام بين توجهات النظام التعليمي نحو الحداثة وتدعيم الوحدة الوطنية ومنظومة القيم الاجتماعية ، و بما يحقق التوافق مع الشريعة الإسلامية .
- تحديد الأهداف المبتغاة من كل مرحلة تعليمية، على ضوء التوجهات العالمية لتطوير التعليم واحتياجات المجتمع الكويتي .
- تقييم الدور الحالي وأنشطة المركز الوطني لتطوير التعليم والوحدات التابعة له ، في ظل الدور المحدد للمركز وضمان استقلاليته .
- تقييم مسيرة المجلس الأعلى للتعليم ، للوقوف على جوانب القوة والضعف في أداء المجلس لتطوير دوره واستقلاليته .
- تشجيع المدارس والمعلمين على تبني أنشطة دراسية متميزة في مجالات العلوم الأساسية .
- تقييم الأوضاع الحالية لمستويات التدريس والطرق الحالية المتبعة في التدريس ومستويات التحصيل .
- مراجعة المواد الدراسية ، من ناحية الحجم والمتطلبات الزمنية ، وأولويات الإضافات التعليمية للخرائط الدراسية الحالية .
- التقييم العلمي والمهني لأسس تقييم المعلمين ونظم الترقيات كأساس لبناء نظام الرخصة المهنية للتعليم .
- السعي لوضع معايير لجودة المخرجات التعليمية على مستوى المراحل .
- تشجيع دمج الأنشطة التكنولوجية بالعملية التعليمية وتقييم أوضاعها الحالية .
- رصد جوانب الضعف في نظام الإدارة التربوية الحالي، ومدى كفاءة العمليات بين وحداته .
- تطوير المواصفات العامة المستهدفة للبيئة المدرسية .
- تحديد مجالات تطوير المدارس الحكومية .
- دراسة خطط التخصيص ، وتقييم البدائل المطروحة بما يحافظ على وطنية النظام التعليمي وصيانة الوحدة الوطنية.
- وضع نظم لتقييم دور القطاع الخاص في العملية التعليمية .
- حصر احتياجات المناطق الجديدة من الأراضي اللازمة للمشاريع التعليمية .

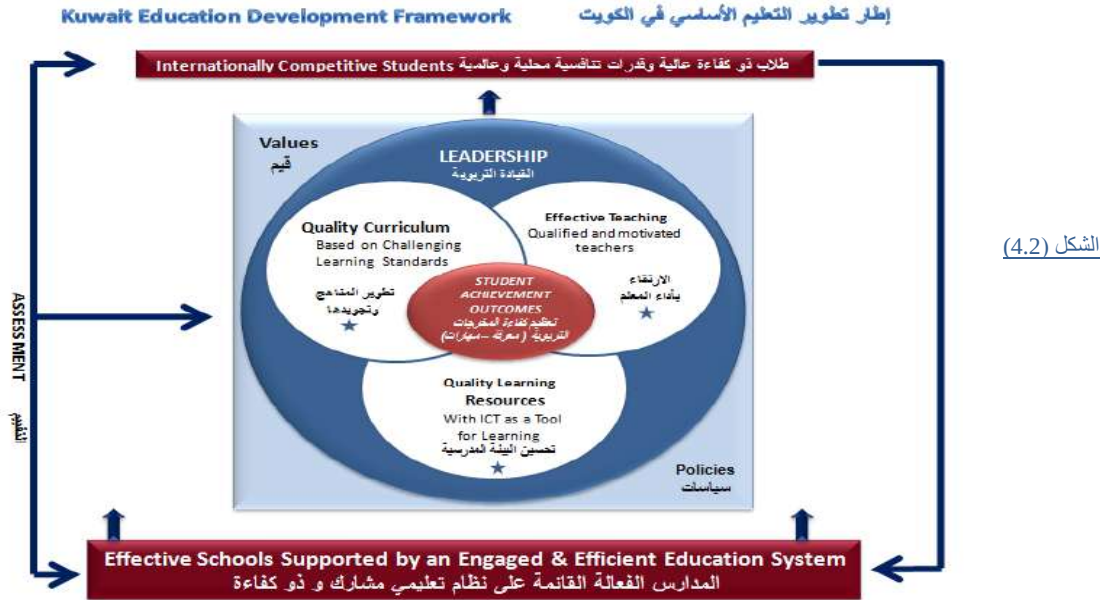
إطار تطوير التعليم الأساسي بدولة الكويت⁸

اجتهدت وزارة التربية في إعداد إطار عام لتطوير التعليم الأساسي والعالي في دولة الكويت ، وذلك لتحقيق أهداف محددة يسعى النظام التربوي لتحقيقها ، وقد تمثلت الغايات الأساسية فيما يلي :

1. تعظيم المخرجات التربوية المتمثلة في جانبي المعرفة والمهارات التطبيقية .
2. توفير طلبة ذوي كفاءة عالية وقدرات تنافسية محلية وعالمية وخاصة في مجالات العلوم والرياضيات واللغات .
3. تهيئة مدارس فاعلة قائمة على نظام تعليمي مشارك ذي كفاءة عالية .

هذا وتسعى وزارة التربية إلى تطوير إعداد أجيال تتوافق مع متطلبات العصر الحديث و تتميز بقدرات عالية في الأداء ، تمكنها من التنافس مع نظرائها في العالم و التعاطي بكل فاعلية مع المتغيرات المجتمعية ومتطلبات التنمية ، وذلك من خلال إيجاد شبكة من المدارس الفاعلة وتوفير نظام تعليمي متميز يواكب المستجدات في مختلف جوانب التعليم ، وتندرج أغلب مشاريع الخطة الإنمائية لتطوير التعليم تحت مظلة ثلاثة برامج ، مكملة ومتداخلة فيما بينها كما يوضح الشكل (4.2) وهي :

1. **تطوير المناهج وتجويدها :** وهذا البرنامج يحظى بالجزء الأكبر من مشاريع الخطة مرتكزاً على أسس واضحة و معايير وطنية تضمن تحقق جودة التعليم .
2. **الارتقاء بأداء المعلم :** ويشمل هذا البرنامج الارتقاء بالمعلم من خلال تمهين التعليم بحيث تمارس هذه المهنة من خلال شروط معينة ، يتطلب ذلك الاهتمام بمهنة التعليم من مختلف جوانبها ، لاسيما تنمية المعلم وتطوير مهاراته وتجديد معلوماته وتطوير طرق التدريس وتعزيز المهارات القيادية على مستوى المدرسة والصف والتعامل الإيجابي والفاعل مع المجتمع .
3. **تحسين البيئة المدرسية :** ويتضمن البرنامج تنفيذ إستراتيجية التعليم الإلكتروني ، ومشاريع التجهيزات المدرسية ، و المشاريع الإنشائية كوسائل داعمة للعملية التعليمية ، وذلك وفقاً لأحدث المعايير والمواصفات الفنية والتكنولوجية .



هذه البرامج الثلاثة تدعم منظومة متكاملة لجهود متوازية تسعى لتوفير المناخ المهيئ لتحقيق أهداف المبادرات المتحققة ، ومن أهمها :

- إنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم **NCED** بحيث يكون مستقلاً عن وزارة التربية .
- تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم ليتحمل مسؤوليات دفع العملية التعليمية نحو الهدف المأمول .

⁸ (الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي بدولة الكويت) تقرير وزير التربية ووزير التعليم العالي لمجلس الوزراء/ 2010

- هذا بالإضافة إلى فتح قنوات عمل مشتركة مع جهات استشارية تربوية سواءً على المستوى المحلي داخل الكويت والذي يتمثل في كليتي التربية والتربية الأساسية ، أم على المستوى الدولي والذي يتمثل في الاستعانة بمكاتب عالمية كالبانك الدولي والمعهد الوطني للتعليم في سنغافورة وغيرها من الشركات العالمية في مختلف مجالات الخدمات التعليمية ؛ وذلك لتقديم الدعم الفني في تنفيذ مختلف برامج الخطة الإنمائية .

ثانياً: التعليم العالي (ما بعد المرحلة الثانوية)

المؤسسات التي تشرف على التعليم ما بعد الثانوي وتتصدرها جامعة الكويت بـ 17 كلية ، وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب بـ 5 كليات و 10 معاهد ، تهدف إلى وضع نظام تعليمي وتدريبى يستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية ، وإعداد قوة عمل كويتية بمؤهلات وقدرات عالية الأداء ومتعددة المعارف تلبي احتياجات التنمية . والمشروعات التي خصت التعليم ما بعد الثانوي ، تجسد السياسات التي حددتها الخطة الإنمائية للمساهمة بفاعلية في إعادة التوازن لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام ، وإعادة التوازن لسوق العمل في دولة الكويت بوجه خاص ، و قد بنيت المشاريع التطويرية على السياسات التالية :

- التأكيد على حق كل متعلم ومتدرب في الحصول على التأهيل الجيد سواء أكان في مؤسسة حكومية أم غير حكومية من مؤسسات التعليم التطبيقي والتدريب .
- العناية بتطوير مناهج وبرامج التعليم والتدريب عن طريق إدخال عناصر فيها تشجع الخريجين على التوجه إلى أنشطة إنتاجية وخدمية جديدة على الشباب الكويتي والاقتصاد الوطني .
- توجيه برامج التطوير نحو إكساب المؤسسات التعليمية وأجهزتها القدرة على الاستجابة السريعة لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية للهيئة .
- بناء مناهج وبرامج التعليم المهني بما يتلاءم مع التوصيف المهني للوظائف التي يحتاجها سوق العمل والمعتمد من منظومة المؤهلات المهنية الكويتية ؛ لأجل توفير مناهج وبرامج تفي مكوناتها بمتطلبات تزويد الدارسين بالمعارف والمهارات والقدرات الوظيفية اللازمة للانخراط الفعلي في سوق العمل حال التخرج وتصميم الاختبارات المطلوبة لتقييم مستوى الأداء .
- تنمية روح المواطنة لدى الدارسين وربط مفهوم المواطنة بمشاركة الخريجين في معالجة مشكلات العمالة والتنمية في البلاد .
- الاهتمام بالتعاون والمشاركة في المشروعات مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المهمة بقضايا التعليم التطبيقي والتدريب ، بما في ذلك برامج التدريب أثناء الخدمة وبرامج خدمة المجتمع وتوجيه الشباب نحو العمل في المهن التطبيقية والفنية والنشاط الحر والعمل في القطاع الخاص .
- توجيه عمليات البحث العلمي التطبيقي نحو تلبية احتياجات المجتمع ومختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية .
- العناية بتطوير الأداء في مختلف مؤسسات التعليم والتدريب العالي مع الاهتمام بصفة خاصة بالتنمية المهنية للعاملين فيها في مختلف التخصصات والمجالات .
- الاهتمام بالتعاون مع الجامعات والكليات والمراكز التكنولوجية المناظرة على المستويين الإقليمي والعالمي كقناة لتبادل الخبرة التخصصية بينها .
- التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل رئيس في تطوير العمل المؤسسي .
- تطوير البرامج الأكاديمية وتحسين نوعية التعليم الجامعي و بناء الخريج متعدد المهارات والقادر على مواكبة التقدم ، مع الارتقاء بالهيئة الأكاديمية لتحقيق التميز في مجالات التدريس .
- تطوير المشاريع البحثية المحلية التي تساهم في حل ما تواجهه البلاد من مشكلات وتحديات ، وتوظيف مخرجات البحث العلمي وتسويقها محلياً وعالمياً .
- تطوير منظومة متكاملة من الدورات التدريبية المتقدمة والاستشارات الإدارية والفنية والدراسات العلمية التي تخدم الأفراد والهيئات في المجتمع .

3- تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها

تدل الدراسات وتجارب الدول الأخرى على وجود علاقة وثيقة بين تطوير التعليم ومستوى المشاركة الشعبية ، و لأهمية إصلاح التعليم كمدخل أساسي لتطوير إمكانات المجتمع المدني في مواجهة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة ؛ فمؤسسات المجتمع المدني في الكويت تمتاز بالعراقة والقدم والقوة ، ولا يقتصر دورها على الدفاع عن حقوق أعضائها ، بل يمتد بحكم طبيعتها المستقلة عن الحكومة ليشمل أيضاً الاهتمام بالقضايا العامة ونشر الوعي في المجتمع ، وقد كان للمجتمع الثقافي والعلمي في الكويت وبعض المنظمات التي تُعنى بالتعليم مثل جمعيات أساتذة الجامعة والتطبيقي والمعلمين أو الاتحادات الطلابية القوية دورٌ إيجابي في دعم التطور التعليمي من خلال المبادرة بحلول تتناول هموم المرأة والشباب المتعلمين والطفولة .

كذلك فإن لهذه المؤسسات دوراً في توظيف الطاقات المتاحة في مناقشة وتحليل وطرح المعالجات وتبادل الخبرات بشأن القضايا الحيوية التي تشارك فيها الكويت العالم الخارجي ، ومنها بطبيعة الحال الواقع التعليمي ؛ لذا من ضمن الأنشطة الكثيرة التي تم تطويرها وتبنيها رسمياً على سبيل المثال إنشاء ((اللجنة الوطنية الكويتية لدعم التعليم)) من أجل شراكة مجتمعية لتطوير التعليم . و الإطار القانوني والتنظيمي لهذه اللجنة كونها جمعية أهلية وإحدى منظمات المجتمع المدني ، لكن بأداة رسمية (مرسوم أميري) في إطار قانوني يتماثل مع لجنة العمل التطوعي ، تسنى لها تنظيم المساهمات المجتمعية المالية والثقافية في صورة تسهم بطريقة مباشرة في تطور العملية التعليمية والارتقاء بمستوى جودتها . وهذا أمر في غاية الأهمية ويفتح قنوات جيدة مع الأجهزة الرسمية المختصة بشؤون التعليم ((وزارة التربية – جامعة الكويت والجامعات الخاصة – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – المدارس الخاصة)) وغير الرسمية المحلية والدولية ، المهمة بقضايا تطوير التعليم . لذا تتخلص مهام اللجنة بالتالي :

- حشد الطاقات الشعبية لدعم تطوير التعليم.

- فتح قنوات تواصل ذات جودة عالية مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع منظمات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع ومع أجهزة التعليم الرسمية وكافة الجهات المعنية بتطوير التعليم ، وذلك للوصول إلى أهداف مشتركة والعمل معاً من أجل تحقيقها .

- تنظيم المشاركة المجتمعية ومشاركات القطاع الخاص في العملية التعليمية .

- تجميع أوجه الدعم المالي والعيني التي تقدمها الجهات غير الحكومية والأفراد لدعم تطوير التعليم ، وتنظيم الأعمال التطوعية في هذا المجال .

- تقديم الأبحاث والاستشارات والمقترحات التي تؤدي إلى تطوير التعليم أو أحد جوانبه .

- تكوين رأي عام ضاغط في اتجاه تطوير التعليم .

كذلك تعتبر الكويت من دول الخليج الرائدة بالأعمال التطوعية ، فمنذ بدايتها أخذت كثيرٌ من مشاركات المجتمع المدني صبغة العمل التطوعي الإسلامي و جذبت المتطوعين والمتطوعات للمشاركة في الأعمال الخيرية ، وتدرجت الآن من خلال زيادة الوعي بالأعمال التطوعية لتأخذ كل أنواع المشاركات المدنية ، بإنشاء المشاريع التشاركية التنموية الإنتاجية التي تشهد ازدهاراً كبيراً في السنوات الأخيرة ، حتى غدا العمل التطوعي يلقي تشجيعاً على أعلى المستويات الاجتماعية والثقافية بالمجتمع الكويتي .

4- تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم

التنظيمات الإدارية الجديدة في الهياكل التعليمية مازالت قيد التنظيم والتعديل ففي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أنشئ قطاع جديد في الهيكل التنظيمي اسمه قطاع التخطيط والتنمية ، أما في وزارة التربية ففي العام 2013 ألغي قطاع التخطيط والمعلومات وقطاع الأنشطة التربوية وقطاع التعليم النوعي ودمجت إدارات هذه القطاعات مع قطاعات أخرى ، ولذا نجد عدم وجود استقرار تنظيمي لبعض الهياكل الإدارية في مؤسسات التعليم الرئيسية في الدولة .

ولم تنشأ هيئات جديدة تُعنى بالتعليم سوى المركز الوطني لتطوير التعليم الذي أنشئ سنة 2006 ، ولكن بدأ تفعيله وحصوله على أدوار أكبر ابتداءً من العام 2010 ، وبالرغم من ذلك فإن التطوير الإداري من القضايا الهامة التي تمتعت باهتمام خطة التنمية الأخيرة ، فانطلاقاً من أن تطوير النظم التربوية والإصلاح المدرسي يجب أن يواكب التغيرات في الميدان التربوي ، و بخاصة

وقفية دعم التعليم
إحدى مبادرات الإسهام المالي الشعبي
لدعم التعليم في الدولة

داخل أهم نواة تعليمية وهي المدرسة ، وبهدف تعزيز قدرة وزارة التربية لتطوير وزيادة قدرة القيادة المدرسية في الكويت وبناء القدرة الفنية والأساس للإدارة القائمة في المدارس ، جاءت بعض المشاريع التنموية لتعزيز هذا الجانب المهم ، وهي قيد الدراسة والتجريب ، ومنها مشروع " تطوير الإدارات التربوية وتحقيق التنمية المهنية " .

مشروع تطوير الإدارات التربوية

يهدف لخلق هيكلية تنظيمية جديدة لتحكم الترتيب التنظيمي للمدارس و لصياغة توصيفات عمل لموظفي المدارس من الإداريين ، و تحديد توزيعات القوى العاملة الملائمة فيما بين المدارس في كل منطقة تعليمية وتطوير القيادة المدرسية الفعالة على تعزيز وبناء القدرة الإدارية و الفنية للإدارة المدرسية في الكويت .

المصدر/الخطة الإنمائية لوزارة التربية 2014/2010

وضمن برنامج الشراكة القائمة حالياً بين البنك الدولي وبعض المشاريع التعليمية القائمة ، مثل : مشروع تطوير الإدارات التربوية ، قدم البنك الدولي لنظرائه في وزارة التربية الدعم الاستشاري والتدريبي الدولي من خلال :

- مساعدة وزارة التربية في تحليل أبحاث القيادة المدرسية الحالية والتي سيقوم بتنفيذها البنك الدولي من أجل تحديد جوانب الأولوية السليمة فنياً من أجل إجراءات السياسات والتنفيذ .
- تطوير إطار مفاهيمي شامل للقيادة المدرسية يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وبحسب سياق نظام التعليم الكويتي من أجل تحديد أنشطة التنفيذ المستقبلية .
- وضع مسودة الهيكل التنظيمي الجديد على مستوى المدرسة استناداً إلى الإطار المفاهيمي الجديد المتوقع للقيادة المدرسية ؛ والذي من شأنه أن يصف الطريقة التي ينبغي بها تنظيم الكادر التدريسي وغير التدريسي لدعم المخرجات التعليمية والاجتماعية عالية الجودة ووضع التوقعات فيما يتعلق بعلاقتها مع القيادة المدرسية وقيادة المنطقة التعليمية والقيادة على المستوى الوطني في وزارة التربية .
- وضع توصيفات عمل سليمة فنياً للإداريين في المدرسة وللمعلمين وغيرهم من العاملين الأساسيين في المدرسة ؛ والذي من شأنه تحديد الفرص والتوقعات للتطوير المهني .
- تقديم توصيات لتستخدم من قبل الإداريين على المستوى الوطني ومستوى المنطقة التعليمية والمدرسة فيما يتعلق بتوزيعات القوى العاملة داخل المدرسة وفيما بين المدارس في المنطقة التعليمية .
- صياغة مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى المدرسة لتقييم عمل الإداريين في المدرسة والمعلمين الأوائل الذين يشكلون جزءاً من فريق القيادة المدرسية .
- تأسيس وإعداد مجموعة من المدربين القادة مؤهلين لتدريب الآخرين على المفاهيم والقيم والمهارات المطلوبة بحسب الإطار المفاهيمي الجديد للقيادة المدرسية .
- تحديد مجالات الصلات الممكنة والمقترحة مع مشاريع خطة التنمية الحكومية واقتراح الحلول لمعالجتها حيث يعتبر التنسيق أمراً حيوياً لنجاح التنفيذ المستقبلي لجميع المشاريع المحددة .

5- تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات

النظام التعليمي لم يعد متضرراً من الأوضاع السياسية السابقة التي عاشتها الكويت في بداية التسعينات ، ولكنه يواجه غزواً ثقافياً داخلياً للعدد الكبير من الجاليات التي تقيم على أرض البلاد بمختلف الألسن ومختلف الديانات ، وخارجياً بسبب انفتاحه الكبير على العالم من جميع وسائل الإعلام العالمية ، كالقنوات الفضائية والإنترنت والهواتف النقالة ، حيث يخترق الإعلام الخارجي الواقع الثقافي المحلي .

فالأوضاع الطبيعية للمجتمع التي تحرص عليها الدولة كأسلوب حياة من التنمية المستدامة تقدمه لمواطنيها وساكنيها ، من توفير فرص عمل للجميع ، والرفاه للبشر ، والمحافظة على الأمن والأمان ، وضمان عيش كريم للأطفال ، ، وأيضاً ضمان العيش للعاجز والمريض والمسن والمطلقة والأرملة والطفل و بكرامة تامة ، مع توفير الاحتياجات الأساسية اليومية كتوفير ماء نظيف

، و كهرباء 24 ساعة في اليوم ، و شوارع نظيفة ، وصحة مجانية ، و تعليم مجاني ، وكذلك وجود المساواة القانونية بين النساء والرجال ولكل أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين ، مهما كان اندثارهم القومي و الديني ، و اللغة الناطقون بها ، و جنسيتهم .

في الخطة المطبقة لتطوير المناهج الدراسية تم تضمين المبادئ التي تعمل على تعزيز روح المواطنة والوحدة الوطنية وارتباطها بالتوازن بين الحقوق والواجبات مع الاحتفاظ بالتوازن الفكري والابتعاد عن التطرف والعنف واتخاذ الوسطية والاعتدال نهجاً حضارياً ، والتأكيد على التربية القيمية من خلال ترسيخ قيم الحوار والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الحريات وسيادة القانون والعمل التطوعي والتواصل مع الآخرين في جميع المناهج الدراسية وتطبيقها عملياً في الأنشطة التعليمية ، ولما كانت المناهج الدراسية وحدها لا يمكن أن تشتمل على كل الخبرات والمواقف التي يحتاجها الطلاب عند غرس هذه المفاهيم ، فقد تضمنت خطة التنمية 2014/2010م لوزارة التربية مشروعاً يستهدف تعزيز هذه القيم ، تشرف عليه جهات الأنشطة الطلابية ؛ لأن الأنشطة من الوسائل الناجحة في إحداث التغيير المنشود في شخصية المتعلم .

مشروع تعزيز القيم الإيجابية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتأسيسها وبخاصة قيم ومفاهيم المواطنة المرتبطة بالديمقراطية والحرية وسيادة القانون وثقافة التسامح والقبول بالآخر وحقوق الإنسان بني على السياسات التالية:

- * غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة ونبذ أفكار التطرف والغلو .
- * توعية الشباب بأهمية العمل التطوعي و دعم الأنشطة الطلابية .
- * ربط المدرسة والمركز التعليمي بالبيئة المحيطة .

المصدر/الخطة الإنمائية لوزارة التربية 2014/2010

6- تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم ، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات

الكويت من الدول الرائدة في المنطقة التي أعطت المرأة الكويتية الكثير من الحقوق وضمنت لها المساواة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة ؛ حيث تمتعت المرأة الكويتية بحقوقها المدنية منذ ستينيات القرن الماضي ، فالمرأة في الكويت لها كامل حقوق التملك والحيازة ، مثل تملك الأراضي والتجارة ، و تقلدت العمل بالوظائف العامة في الهيئات والوزارات الحكومية ، والعمل بالقطاع الأهلي ، كما دخلت المرأة سلك المحاماة وتقلدت العديد من المناصب القيادية والدبلوماسية ، كما لها حق الترشح والانتخاب ، ولقد دخلت المرأة الكويتية أول مرة مجلس الأمة سنة 2009 ، وتقلدت المناصب الوزارية والسياسية ، كما تم قبول أول دفعة من الشرطة النسائية في عام 2007 ، كما إن تحقيق الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في الكويت قد تبلور على سبيل المثال في موافقة المجلس الأعلى للقضاء في شهر مايو 2013 على تعيين 22 امرأة في سلك النيابة العامة لأول مرة في تاريخ دولة الكويت .

لم تكن المرأة لتمتلك تحقيق كل هذه الإنجازات والحصول على كل تلك الحقوق لولا أنها حصلت على التعليم الجيد ، فبفضل تطبيق قانون التعليم الإلزامي ومجانية التعليم وتوفير الخدمات التعليمية في كل منطقة سكنية ، استطاعت المرأة أن تحقق أعلى درجات التعليم كما نلاحظ من جدول المؤشرات (4.1) الذي يوضح نسبة الإناث في جامعة الكويت من الفترة 2001 الى 2013 كالتالي :

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول 4.1
%63	%68	%70	نسبة الإناث الملتحقات من الإجمالي
%68	%69	%70	نسبة الإناث المقيّدات من الإجمالي
%26	%21	%18	نسبة الإناث أعضاء هيئة التدريس

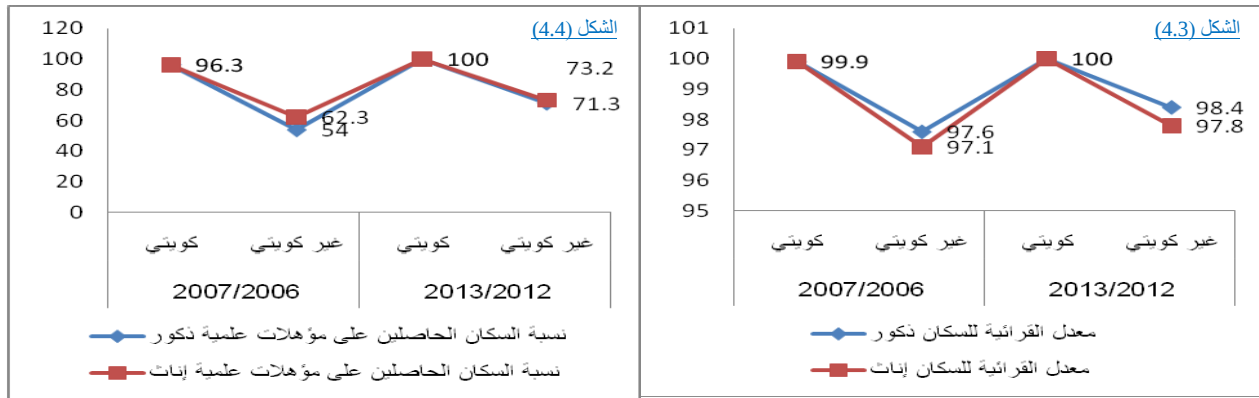
(المصدر: تقرير جامعة الكويت 2014)

كما حافظت الإناث على احتلال أكثر من نصف عدد الطلبة المقيدين في كل كليات هيئة التعليم التطبيقي والتدريب كما يوضح الجدول (4.2) تطور معدل المقيدات إلى إجمالي المقيدين بالكليات والمعاهد التدريبية :

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول 4.2
%61.1	%64.9	%65.6	قطاع التعليم التطبيقي
%37.8	%45.3	%47.5	قطاع التدريب
%52.7	%56.6	%57.4	الإجمالي

(المصدر: تقرير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب 2014)

لقد حرصت الدولة على فتح مسارات تعليمية وتدريبية جديدة للمرأة الكويتية تتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها فقدمت لها التشجيع بدعم المشروعات الصغيرة لها من خلال التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال وتأهيل المبادرين من الشباب الكويتي لإدارة أعمالهم الحرة بتقديم الدعم اللازم لإنشاء حاضنات أعمال تناسب القدرات الحرفية للمرأة الكويتية وتشجيعها على دخول مجالات العمل الحر، والشكل (4.3) يبين تطور معدلات القرائية، أما الشكل (4.4) فيبين نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات علمية عليا من السكان في سن (15 - 25) .



يظهر من الرسم البياني تحقق تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم في الكويت ، إلا أنه يتضح أن الإناث من غير الكويتيات ينخفض لديهن معدل القرائية وقلة منهن حاصلات على شهادات تعليمية ؛ والسبب في ذلك أن معظم هذه العمالة تأتي من بلاد ترتفع بها نسبة الأمية وتأتي للعمل بمهن بسيطة لا تتطلب تعليماً أو شهادات ، وغالباً ما تعود هذه المجاميع لبلادها بعد انتهاء فترة عملها ، وبالرغم من ذلك فإن الدولة كفلت لهم الحرية بالتسجيل بمراكز التعليم المسائي إلا أنهم لا يستفيدون من هذه الخدمة بشكل كبير كونها تقدم التعليم فقط باللغة العربية .

7- التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

تعتبر معدلات العدوى والوفيات بسبب مرض الإيدز في الكويت منخفضة جداً مقارنة بدول أخرى فهي لا تتعدى بضع مئات فقط ، ويعود نجاح الكويت للتصدي للإيدز بما حققته في تنفيذ السياسات الوقائية نظراً للإستراتيجيات والإجراءات الصارمة والناجحة للوقاية من انتشار العدوى بهذا الفيروس التي تتخذها الدولة لضمان مأمونية نقل الدم وفحص المتبرعين به ، إلى جانب تطبيق إجراءات وسياسات التعقيم ومنع العدوى في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغيرها من إجراءات إدارية وتنظيمية مثل وضع نظام خاص لفحص العمالة الوافدة بالبلاد وإجراء الفحوصات لهم قبل التعيين في الوظائف الحكومية.

إن مكانة الكويت متقدمة بين دول العالم من حيث الالتزام بتطبيق إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والذي صدر عام 2000 باجتماع الأمم المتحدة بنيويورك وتنفيذاً للاتفاقية العربية للوقاية من مرض نقص المناعة (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعاشين مع فيروسه ، من عدم التمييز واحترام حقوق المصابين بهذا الفيروس وقبولهم بالمجتمع كجزء لا

يتجزأ منه لهم كامل الحقوق من مساواة وعدم تمييز والحق في الحياة و السلامة الشخصية والحق في الأهلية القانونية الكاملة والحق في الحرية و الأمن الشخصيين و الحق بالاندماج في المجتمع والحق في الخصوصية و الحق في الحياة الأسرية و التعليم والصحة والعمل .



عند وضع الإستراتيجية الوطنية التي تُعنى بوضع سياسات و قوانين تحمي حقوق الإنسان المصاب بهذا الفيروس و تقضي على التمييز و الوصم به و تحث على التعايش معه والتعامل مع هذا المرض ، تم الاستعانة بخبرات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز و البنك الدولي و الاستفادة من الدعم المقدم من منظمة الصحة لتنفيذ البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز، كذلك الاستفادة من البحوث الميدانية و البرامج التثقيفية و الإرشادية ، فتم وضع الخطط التنفيذية الوطنية لهذا المرض و التي تمثلت بالمحاور التالية :

❖ المحور القانوني

- تعتبر الكويت من أوائل الدول التي بادرت بإصدار قانون خاص للوقاية من العدوى بالإيدز وهو المرسوم بالقانون رقم 62 لسنة 1992م في شأن الوقاية من الإيدز والذي ينظم إجراءات الوقاية وحقوق المصابين بالموامة مع حقوق المجتمع وضمن سياق مبادئ حقوق الإنسان .
- كذلك فقد صدر القانون رقم 31 لسنة 2008 بخصوص الفحص الطبي قبل الزواج والذي يلزم المقبلين على الزواج بالفحص الطبي للتأكد من عدم الإصابة بالإيدز بما يحمي أسرة المستقبل والزوجين ويتم ذلك من خلال مراكز وعيادات الفحص الطبي للمقبلين على الزواج .

❖ المحور الوقائي

وضع برنامج شامل للتوعية يتضمن التواصل مع المجتمع عن طريق تنظيم حملات توعية و الاحتفال باليوم العالمي للإيدز وتوزيع البوسترات التوعوية بهذه المناسبة وتغطيتها إعلامياً بكل الوسائل الإعلامية بالدولة بالإضافة إلى رسائل توعية على شاشات العرض المنتشرة في الجمعيات التعاونية والمراكز التجارية فضلاً عن طباعة بروشورات وكتيبات ومواد توعية مختلفة توزع في الندوات والمحاضرات . والتوعية عن هذا المرض للطلاب تتركز في المرحلة الثانوية ولكن غالباً بشكل غير مباشر حيث تأتي هذه التوعية من ضمن أنشطة الوقاية من الأمراض المعدية والوبائية والأنشطة الاجتماعية والدينية في المدرسة وضمن خطة طبقت للتوعية بمرض الإيدز الخاصة بمدارس وزارة التربية تركز على ما يلي :

- إعداد برامج إذاعية في طابور الصباح من خلال الإذاعة المدرسية.
- إقامة محاضرات و ندوات توعوية فيما يخص مرض الإيدز لمدارس المرحلة المتوسطة و الثانوية بالتنسيق مع المتخصصين بوزارة الصحة.
- توزيع بوسترات و بروشورات و مطويات خاصة عن مرض الإيدز إلى جميع المدارس.
- تصحيح العديد من المفاهيم الخاطئة بشأن طرق انتقال العدوى بالإيدز .
- إقامة مسابقة خاصة عن مرض الإيدز لطلبة المدارس الثانوية (كتابة مقال- إعداد بحث).
- استضافة مختصين من وزارة الصحة لتقديم تنبيهات وإرشادات توعية لطلبة المدارس في المرحلة المتوسطة و الثانوية (بنين- بنات) خلال طابور الصباح.
- إدراج مادة اختيارية بالمنهج الدراسي للطلاب في الصفين 11 و 12 تتناول الصحة الوقائية هي مادة (الصحة والبيئة) .

❖ المحور العلاجي

- التعامل مع المرض كمرض مزمن لا يتم الشفاء منه ، ولكن ثمة إمكانية للسيطرة عليه ، وليس كوباء قاتل مدمر للحياة .
- تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمريض في وقت مبكر ، مما يساعده على الحياة بشكل صحي لوقت أطول.
- المحافظة على سرية المرض لكي يعيش حامله مندمجاً مع مجتمعه للمحافظة على صحته النفسية.
- تقديم العلاج مجاناً وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للمريض وأسرته .
- تقديم خدمات التنقيف الصحي لتشمل الطلبة والمعلمين والجهاز الإداري وأولياء الأمور.
- الإشراف على البيئة المدرسية والتأكد من سلامتها وخلوها من مصادر الخطورة.
- التعاون مع مشرفي التغذية في المدارس والتأكد من مطابقة الأغذية المقدمة في المدرسة للاشتراطات الصحية.
- تقديم الاستشارات الصحية وعرض الطلبة ذوى الاحتياجات الصحية على طبيب المدرسة أو المراكز الصحية.
- تعزيز الصحة والسلامة والتعامل مع المشكلات الصحية الآنية أو المحتملة ومتابعة الحالات الطلابية ، كما يقوم بالتنسيق والتعاون الإيجابي مع الآخرين لتقوية قدرات الطلبة وأسره على التكيف والتعايش والتعلم.
- تقديم الرعاية الصحية في النواحي الوقائية والعلاجية وبعض المتابعات التأهيلية بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البيئة المدرسية للارتقاء بصحة الأفراد والمجتمع.

8- إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة ، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع

إثراء بيئة التعلم بكل متطلباتها لجعل عملية التعليم والتعلم أكثر فاعلية ومرونة ، وتصميم المباني التعليمية بما يواكب التطور العصري ووتزويدها بالوسائل التي تجعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة ، ولدتا اهتماماً بالبيئة التعليمية يتناول الجوانب التالية :

• المبنى المدرسي

تشمل البيئة المدرسية الصحية تحسين المحيط المادي والجمالي والمناخ النفسي والاجتماعي للطالب والمعلم في المدرسة والمرافق التعليمية الأخرى ، ويتجلى ذلك بوضوح في تصميم المباني المدرسية الحديثة وإصلاح وصيانة القديمة منها وذلك من أجل خلق بيئة مناسبة للطلاب في المبنى المدرسي الحديث تشمل حالات أخرى مهمة مثل النظافة، و تخفيض الضوضاء ، ودرجات الحرارة المناسبة، و الإضاءة الجيدة، وكذلك العوامل البيولوجية والكيميائية للمواد المستخدمة في البناء والوسائل التعليمية ، وأيضاً تجنب المخاطر الهيكلية بالمبنى المدرسي لخلق بيئة سليمة وصحية للطلاب والمعلمين والإداريين ، والموظفين، والزوار، فقد وضعت أسس ومعايير مساحية وتصميمية للمدارس عند تحديث التصاميم المعمارية الحالية للمبنى المدرسي الحديث وكان منها :

- تحديث وتطوير معرفة المشرفين على المنشآت التربوية و بيئة البناء من خلال حضور المؤتمرات التعليمية المحلية والعالمية.
- الاستعانة بمستشاري الأنظمة التعليمية لاستحداث منتجات وأفكار جديدة للمرافق التعليمية في الكويت.
- زيارة المدارس في مختلف المناطق التعليمية لجمع الآراء حول المباني المدرسية وحل المشكلات المتعلقة بها.
- دعوة المعلمين للمشاركة في مناقشات تطوير المرافق التعليمية.
- التنسيق مع مجالس التوجيه في المناطق التعليمية وقطاع البحوث التربوية والمناهج من أجل تطوير المتطلبات التعليمية في المباني المدرسية وتطوير المواصفات.
- ضمان الحفاظ على معايير مراقبة الجودة من خلال مراقبة وتطوير التكنولوجيات و التطبيقات المستخدمة حالياً و المستقبلية في المباني التعليمية .

ووفقاً لهذه الدراسات والسياسات قام قطاع المنشآت التربوية والتخطيط بإدخال الكثير من الحلول المعمارية لتحسين البيئة المدرسية لمستخدميها فأتت **أهم التوجهات والإصلاحات** كالتالي:

- ترميم المدارس القديمة بدلاً من هدمها، إذا كان ذلك ممكناً، من أجل الحد من النفايات والحفاظ على البيئة.
- بناء فصول إضافية ومرافق تعليمية لتقليل الكثافة الطلابية في الفصول الدراسية من 30 طالباً إلى 25 (كحد أدنى) من أجل الحد من انبعاث الكربون والتلوث الضوضائي داخل الصف وتحسين تركيز الطلاب.
- إنشاء مرافق لذوي الاحتياجات الخاصة (مرفق لطلاب متلازمة داون) ضمن مبنى المدرسة ودمجهم مع الطلاب الأسوياء في مدارس التعليم العام ، ووضع حلول معمارية وتسهيلات بنائية في المدرسة للطلاب أو المعلم ذوي الإعاقة الحركية .
- ضمان الأمن و السلامة في المباني التعليمية من خلال توفير مخارج الطوارئ اللازمة، وتأمين المواد الخطرة و السامة ، و تركيب كاميرات المراقبة ، واستخدام أنظمة إدارة المباني و المواد المضادة للحريق ، والتنسيق مع الإدارة العامة للإطفاء لضمان معايير السلامة وكذلك اختيار المواد التي تلتزم بأعلى معايير اختبار الجودة مثل (ISO) لتحسين معايير السلامة في المبنى المدرسي .
- الاهتمام بعملية التظليل للساحات المكشوفة نظراً لارتفاع درجات الحرارة العالية التي فرضتها التغيرات المناخية وضمان استخدام عوازل تسرب المياه عالية الجودة في جميع المدارس .
- الاهتمام بالإضاءة الطبيعية و التهوية في جميع المدارس عن طريق تصميم المدارس معمارياً بحيث يتمتع المستخدمون بتهوية وإضاءة طبيعية من خلال ممرات واسعة ، وساحات مظلة، ومناور (skylights) ، واستخدام المواد الطبيعية كالأخشاب .

• الخدمات المدرسية

تسعى المؤسسات التعليمية وبالذات وزارة التربية إلى مواكبة التجارب العالمية المثبتة لتطوير وتحسين الخدمات العامة في جميع مرافقها ، وخصوصاً الصفية منها ؛ وذلك للمساهمة في رفع مستوى الأداء في جميع مجالات الأعمال والوظائف المتعلقة بالعملية التعليمية في دولة الكويت ؛ لذا نجد أن المدارس والمرافق والإدارات لمختلف المراحل التعليمية تجهزها بالتقنيات والنظم المتقدمة وبمصادر التعلم التي تساهم بإثراء البيئة التعليمية عند توظيفها في الحصة الصفية مما يساهم في الارتقاء ببرامج التدريب على إكساب المتعلم مهارات فنية وتوسيع قنوات التعلم المنصبة نحو التعلم المتعدد، ولقد كانت دائماً مصادر التعلم المتوفرة بالمبنى المدرسي من مكتبة تضم كتباً ودوريات ودراسات وبحوثاً والاداتا شو والإنترنت ، وكذلك توفر مختبرات العلوم والحاسب الآلي العلمية في كل مدرسة ، إلا أن الإضافة الجديدة لمصادر التعلم في البيئة التعليمية الجديدة هي مشاريع (التعليم عن بعد) مثل :

- القناة التعليمية التي تم افتتاحها 2014 وباشرت بث برامجها الموجهة لشريحة الطلبة 24 ساعة في اليوم .
- السبورة التفاعلية التي تم توقيع عقدها في 2014 ويفترض تطبيقها في بداية العام الدراسي القادم 2015 .

• المناخ المدرسي

ترتكز البيئة النفسية في القيم و السلوكيات لجميع الذين يتعلمون ويعملون في المباني والمؤسسات التعليمية ، والأماكن الرياضية، والفصول الدراسية بالمناخ المدرسي الذي تؤثر فيه المشاعر والشخصيات المختلفة والسلامة الجسدية والنفسية للتعلم، ونظراً للترابط الكبير بين الطالب والمدرسة باعتبارها مساهماً رئيساً في التنمية الاجتماعية والعاطفية والصحية و النجاح والتفوق العلمي والأكاديمي للطلاب فالمناخ المدرسي الجيد هو عامل وقائي ضد السلوكيات السلبية ، و العنف، وتعاطي السجائر والمخدرات ، والتغيب ، والمشاكل النفسية وغيرها.

لذا يتم توفير رعاية للطلاب المتفوقين وأيضاً الطلاب المتعثرين ، بالعمل على توفير بيئة لتنمية مواهبهم وتحفيزهم على الابتكار والإبداع ، و إعداد وتأهيل الطلاب ذوي الاستعداد الرياضي لإعداد رياضيين للمشاركة في المسابقات الدولية ، وكذلك العمل على تطوير الكثير من الأنشطة الطلابية التي تعزز الاهتمام بالطبيعة واحترام الآخرين من خلال وضع أنشطة تشاركية تعزز روح الفريق الواحد وتزرع جو المنافسة العلمية بين طلاب المدرسة الواحدة وأيضاً بين المدارس على مستوى المحافظات.

9- تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية

تضع وزارة التربية شروطاً للقبول في مهنة التدريس ، منها ألا يقل المعدل عن جيد و أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية ، أما بالنسبة لمن هم دون المستوى الجامعي والعاملين في الوقت الحاضر فهم من خريجي معهد التربية للمعلمين عندما

كانت مدة الدراسة فيه سنتين ، ثم تغير وأصبح أربع سنوات وتحت مسمى كلية التربية الأساسية ، وفي إحصائية صادرة من وزارة التربية عام 2012م، بلغ عدد المعلمين في دولة الكويت (73.160) معلماً موزعين على النحو الآتي :

(57.042) بالتعليم العام و بالتعليم الخاص (14.122) ، وبالمعهد الديني صباحي (699) وبالتربية الخاصة (1.297) وتمثل نسبة القوة الوطنية 46% من إجمالي المعلمين في كل مراحل التعليم، وتتوزع مؤهلاتهم العلمية كما يوضح الجدول (4.3):

جدول (4.3)	رياض أطفال	ابتدائي	متوسط	والثانوي	مج
مؤهل أقل من جامعي	98	893	165	15	1171
المؤهل الجامعي	5625	20447	17064	12091	55227
أعلى من الجامعي	32	180	175	257	644

(المصدر:وزارة التربية/ المجموعة الإحصائية للتعليم 2012)

وفي مجال التأهيل والتدريب التربوي فإن معظم المعلمين من خريجي كليات التربية ، وبذلك فهم معدون أكاديمياً ثم يتم تدريبهم عملياً ، كما أن ديوان الخدمة المدنية يعينهم في وزارة التربية تلقائياً.

❖ اعداد المعلم

تم استعراض النظم المختلفة في بلدان العالم لإعداد المعلم قبل الخدمة ، فوجد بها تباين في برامج الإعداد طبقاً لاستراتيجيات التعليم بها وما تنتهجه من فلسفات تعليمية للوصول إلى الوفاء بحاجات المجتمع، وبمخرجات تتمتع بجودة عالية حتى يكون التعليم مضماراً لاستثمار قدرة المعلم الواعي برسالته في عصر العولمة، لذا تم وضع تصور لنموذج متكامل لإعداد المعلم قبل الخدمة يعالج نواحي القصور الحالية ويدعم جوانب القوة من أجل الوصول لمخرجات ذات كفاءة عالية ، ومن مميزات النظام المقترح التالي:

- الارتقاء بمستوى المدخلات التي تقي بواجبات مهنة التعليم .
- استمرارية الطالب في كلية إعداد المعلم حسب قدراته، وسماته، وتحصيله العلمي .
- تتيح للطالب التمرس على وسائل التكنولوجيا الحديثة (ورش العمل – التعليم المصغر) .
- تحد من الهدر التعليمي لمدخلات كليات إعداد المعلم .
- تتيح للطالب الفرصة للتدريب الميداني .

رخصة المعلم مشروع تربوي

يشرف عليه المركز الوطني لتطوير التعليم بالتعاون مع وزارة التربية يهدف لبناء نظام لرخصة المعلم بشكل متكامل للارتقاء بمهنة التعليم في البلاد لأن المعلم حالياً بالرغم من الكادر المالي المتميز الذي يحصل عليه إلا أنه يواجه مشاكل وصعوبات بمعايير التصنيف إن كان معلماً خبيراً متمرساً أو معلماً مستجداً ، وبالتالي لا يتم حصوله على الامتيازات المادية والمعنوية كلاً حسب مستواه .

❖ تدريب المعلم

ويتم تدريب المعلمين وتأهيلهم عن طريق :

- الدورات التدريبية التي تسبق العام الدراسي وهي لجميع المعلمين سواء خريجي كليات التربية أم الكليات الأخرى (العلوم – الآداب – العلوم الاجتماعية ..)
- المتابعة الفنية من قبل التوجيه الفني وإعدادهم تربوياً عن طريق ورش العمل والدورات والاجتماعات الفنية .
- إتاحة الفرصة للحصول على الدبلوم التربوي لخريجي الكليات الأخرى (غير كلية التربية) .
- تقوم إدارة التطوير والتنمية وهي مركز للتدريب تابع لوزارة التربية بعمل دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع التوجيه الفني وغيرها من الجهات التربوية للمعلمين.

- يتركز تدريب المعلمين في معظم أنظمة التعليم ذات الأداء المتميز على أربعة مجالات أساسية هي : مهارات المناهج، و المهارات التربوية، ومهارات التقييم وتعليم القيم التربوية.

وبالرغم من وجود البرامج التدريبية أثناء الخدمة للمعلم إلا أنها ليست متاحة بسهولة وأقل من المطلوب ولا تتناسب مع عدد المعلمين ، كما أنها محدودة ببرامج معينة يحددها التوجيه الفني للمادة.

10- تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية يطور ويحسن من نظم التعليم التقليدي ويفرز أشكالاً جديدة من أنظمة التعليم الحديثة التي تساهم في بناء بيئات جديدة محفزة للتعليم ويؤدي إلى تجاوز حدود المكان والزمان، مع مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتمكينهم من إتمام عمليات التعلم في بيئات مناسبة لهم ، كما يتيح الفرصة للمتعلمين للتفاعل الفوري إلكترونياً فيما بينهم من جهة و بينهم وبين المعلم من جهة أخرى، بالإضافة إلى تنمية مهارات التعلم الذاتي وتمكين الطالب من تلقي المادة العلمية باستخدام الوسائط المتعددة وبأسلوب الذي يتناسب مع قدراته.

وإدخال التكنولوجيا في التعليم في الكويت ليس بشئ جديد كما يبين جدول المؤشرات (4.4) للمدارس الحكومية في عام 2013، كما إن نسبة المدارس التي تتوفر فيها مختبرات للحاسب الآلي (كل مختبر فيه 30 حاسوب) هي 100% .

النسبة	جدول (4.4)
100	نسبة المدارس المتصلة مع شبكة الوزارة الداخلية
100	نسبة المدارس التي فيها مختبرات حاسوب
8.5	معدل (طالب/حاسوب)
100	نسبة المدارس المزودة بخدمة الإنترنت

كل مدرسة من مدارس المرحلة الثانوية يوجد بها 10 مختبرات (2 للحاسب الآلي ، 2 فيزياء ، 2 جيولوجيا ، 2 كيمياء ، 2 أحياء) ، بينما في مدارس المرحلة الابتدائية والمتوسطة يوجد 4 مختبرات (2 للحاسب الآلي ، 2 للعلوم)، وهناك بعض المدارس توجد بها مختبرات لغوية ، وبالرغم من ذلك فالتوجه لإدخال التعليم الإلكتروني عن طريق المنهج والأنشطة الطلابية وبالمسابقات على مستوى المناطق التعليمية والمحلية والدولية، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية وجود إستراتيجية أكبر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم توضح فيها الرؤية والغايات والأهداف الإستراتيجية ، ويتم تنفيذها من خلال مشروعات وبرامج متكاملة ومرتبطة زمنياً حسب الأولويات بحيث تتحقق الأهداف خلال فترة عمر الإستراتيجية ، لذا وضع الإطار المرجعي لمشروع "الإستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم"، وقد اعتمد وضع هذا الإطار على الآتي :

- إستراتيجية التعليم العام في دولة الكويت 2005-2025 (وزارة التربية)
- الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في دولة الكويت (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، 2007)
- إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 (هيئة الأمم المتحدة)
- إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس 2005 (هيئة الأمم المتحدة)
- الإستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : بناء مجتمع المعلومات 2007-2012 (جامعة الدول العربية)

الغايات المنشودة عند تنفيذ إستراتيجية التعليم الإلكتروني

1. المساهمة في تحقيق التفاعل مع العصر الحالي بما يتطلبه من حرية فكر وتجاوب مع ديناميكية التغيير دون تعارض مع الخصوصية الثقافية للمجتمع .
2. تأكيد المتطلبات الأساسية لمناهج مدارس نظام التعليم العام بما يضمن تحقيق أهداف الدولة ومبادئها .
3. إحداث الإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم العام الحالي ومتطلبات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية والعامة والخاصة .

ووضعت مبادئ وسياسات عامة يجب الالتزام بها عند تنفيذ الإستراتيجية وهي :

1. تقليل الفجوة الرقمية والنفوذ الشامل للمعلومات .
2. بناء الثقة والأمن المعلوماتي .
3. الالتزام بالمعايير والمقاييس الدولية .
4. الالتزام بمبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف .
5. الالتزام بالمبادئ، والهوية، والثقافة، والعادات والتقاليد. للمجتمع الكويتي .
6. مراعاة الجوانب الصحية .

المحاور الرئيسية للإستراتيجية

1. البنية التعليمية التحتية (ICT-Enabled Learning Environment)
2. الإدارة (Management and Administration)
3. تنمية القدرات البشرية (Human Capacity Building)
4. المناهج وطرق التدريس (Curriculum and Pedagogy)
5. المحتوى الرقمي (Digital Content)

مشاريع خاصة بإستراتيجية التعليم الإلكتروني تمت وقيد التطبيق

- ❖ بالتعاون مع المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات في الكويت تم تنفيذ بعض المشاريع وجاري تنفيذ الباقي والتي منها:
- ✚ مشروع الكتاب الإلكتروني على الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية (كتابي)
- ✚ مشروع برمجيات رياض الأطفال
- ✚ مشروع تطوير برمجيات المرحلة الابتدائية
- ✚ مشروع تصميم وإنتاج برمجيات رياض الأطفال المطورة
- ✚ مشروع إعداد برمجيات تعليمية للمرحلة المتوسطة في مادتي العلوم و الرياضيات
- ✚ ومشروع البوابة الكويتية للتعليم الإلكتروني "سراج" (Kuwait eLearning Gateway –SERAJ)

❖ مشروع البوابة التعليمية

يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير العملية التعليمية عن طريق إيجاد منظومة تقنية متكاملة وبخدمات متنوعة، تساعد على تنمية قدرات ومهارات المتعلمين، حيث يتم توفير بيانات وإحصاءات دقيقة وبصور تفاعلية يومية، تضم المشاركين في مكونات العملية التعليمية (معلماً – متعلماً – وليّ أمر – إدارة – باحثين) ، ويحظى المتعلم بالعديد من الوظائف التي تساعده في تطوير مستواه العلمي، والتربوي ، حيث يستطيع المتعلم من خلال البوابة التعليمية متابعة مواعيد الواجبات المدرسية من خلال أجندة تفاعلية خاصة، وتقديم وحل الواجبات المدرسية ومراجعة الدرجات الخاصة بالواجبات المدرسية، إضافة الى متابعة مواعيد الامتحانات والمعلومات المرتبطة بها من خلال أجندة الامتحانات ، ولقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروع وسيبدأ تطبيقه وتفعيل البوابة الإلكترونية في بداية العام الدراسي 2014/2015.

11- المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللإستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي

تقوم الكويت بعمل وتقديم التقارير التي تطلب منها عن طريق اليونسكو ، وآخر تقرير أعدته كان تقرير منتصف العقد للتعليم للجميع 2007 ، وتم تقديم تقارير وأوراق عمل عن التقدم المحرز في إستراتيجيات التعليم للجميع في كل اللقاءات التي تعقد

على المستوى شبه الإقليمي أو على المستوى الإقليمي أو الدولي ، فكل هدف من أهداف التعليم للجميع يدخل في الأهداف العامة للمؤسسات التعليمية وبالمؤسسات المختصة بالتنمية البشرية بالدولة ، وبالرغم من أن تطوير المنظومة الإدارية كان جزءاً من خطة التنمية الشاملة التي انتهجتها الحكومة ، إلا أنه لم تترجم بالطريقة الصحيحة ، فكل مؤسسة تعليمية مازالت تتابع تنفيذ إستراتيجياتها دون وجود رابط مع المؤسسات التعليمية الأخرى ولا يتم التعاون إلا في حدود ضيقة ، وعند إعداد التقارير الوطنية تكون غالباً الآلية التنفيذية بتشكيل لجنة عليا تضم جميع العناصر ذات الصلة بتحقيق أهداف التعليم للجميع ومنها ينبثق تشكيل فرق عمل تتبع كل جهة حكومية أو أهلية لوضع خطة عمل خاصة بها ومتابعتها مع تحديد الفترة الزمنية للبدء بالتنفيذ وموعد الانتهاء من عمل اللجنة العليا ، التي تنتهي بمجرد الانتهاء من العمل المطلوب منها.

تنامي الحاجة لإنشاء مرصد أو أي تنظيم إداري يضم كل التقارير التي ترد من الوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات ذات العلاقة ، لكي يتم الاستفادة منها متى استدعت الحاجة لها وللحصول على بيانات متكاملة عن التعليم والتنمية المستدامة في الدولة ولخلق عملية إدارية شفافة وسريعة بتوفير المعلومة مما يؤدي إلى تحسين القرارات ذات العلاقة بأداء وفعالية مؤسسات التعليم والتدريب في الدولة بشكل خاص والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بشكل عام .

ولتنسيق وتوحيد الجهود لمتابعة ما يحرز من تقدم في تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع والتي لن تتحقق إلا بوجود علاقات تبادلية وتعاون مطلق بين كل الأطراف المعنية في المجال التربوي والتعليمي والتنموي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهذا من الممكن أن يترجم بطريقة أفضل لو تحققت الإجراءات التالية :

- إعداد خطط ومشاريع إستراتيجية مشتركة بين كل الأطراف لتكون مرجعية لكل المؤسسات
- إيجاد قنوات اتصال وتنسيق دائم بين المؤسسات الحكومية التعليمية والأهلية لوضع إجراءات وآليات التنفيذ لتحقيق الشراكة في العمل .
- التنسيق لعقد ورش عمل ومؤتمرات مشتركة وبصفة دائمة وليس فقط عند وجود حدث يستدعي ذلك .
- متابعة التوصيات التي تصدر عن هذه الورش والمؤتمرات المشتركة .
- إقامة ورش العمل المشتركة والتدريب المستمر بإشراف وتنظيم هيئات عليا مثل المجلس الأعلى للتعليم أو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .
- تبادل الخبرات بين المؤسسات المعنية بالتعليم للجميع بصورة دورية سواء باستقدام الخبراء منهم ودعوتهم أم عن طريق الدورات التدريبية .
- رصد ومتابعة لكل التغيرات في القطاعات التعليمية والقطاعات الأخرى التي تُعنى بالطفل والمرأة والشباب وكبار السن .
- إصدار الكتيبات والأدلة التي تشكل رافداً من روافد تطوير عملية التعليم كأدلة المعايير والكفايات وغيرها .
- إقامة مشاريع مشتركة مع مؤسسات المجتمع الأخرى .
- عمل الزيارات الميدانية لكي يستطيع الباحث المختص في وزارة التربية أن يتعرف على الدور الذي يقوم به نظيره في الجامعة أو بهيئة التعليم التطبيقي والتدريب أو بوزارة التخطيط والإحصاء ، والعكس أيضاً صحيح .
- عمل حملات إعلامية تنويرية للمشاركين وللمهتمين وللعموم لكي ننشر ثقافة الشفافية بالعمل المؤسسي الذي يتناول كل أطراف المجتمع .
- متابعة كل ما يصدر عن المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والتعليم للجميع وغيرها من مبادرات واتفاقيات وقعت عليها دولة الكويت والتزمت بتنفيذ بنودها ، ومن هذه المنظمات اليونسكو والأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها.

12- الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع

استمرار تطبيقات الإستراتيجيات الموضوعية منذ فترة طويلة ، فلقد اعتمد على آليات ناجحة حققت أهداف التعليم للجميع وحالياً يستمر العمل على تنفيذ الإستراتيجيات التي تهدف لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى مخرجات النظام التعليمي الكويتي والتوجه نحو النوع بدل الكم، والآليات التي يتم العمل عليها لتعجيل لتطبيق أهداف التعليم للجميع هي كالتالي :

- وضع معايير للمناهج الحديثة .

مواكبة المناهج للمستجدات الوطنية والإقليمية والعالمية وترسيخ القيم التربوية وتنمية المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية الحديثة وإحداث نقلة نوعية في المناهج الدراسية وفق المعايير والأسس التربوية العالمية في صناعة المناهج، وذلك من خلال تحليل الواقع الميداني والدراسات البحثية والتقويمية للمناهج بما يتماشى وحاجات المجتمع الكويتي الحالية والمستقبلية بصورة تمكنه من تحقيق أهدافه المنشودة وغاياته المرجوة في تطوير الأنظمة التربوية وضمان جودة التعليم ومخرجاته والمساهمة في إعداد كويتي متزن الشخصية ينسجم مع المستجدات التربوية والمعرفية والاقتصادية والتحولت الإقليمية والعالمية في مجالات الحياة المختلفة .

- تطبيق التكنولوجيا بالتعليم .

استمرار استكمال البنية التحتية للتعليم الإلكتروني والاستفادة من ثورة التعليم الإلكتروني وتوفير التدريب للمعلمين بهذا الخصوص، وتعزيز التكنولوجيا بالفصول أو المختبرات وتجهيز المرافق التربوية بأحدث التقنيات التربوية وخلق بيئة تعليمية متطورة في مدارس الكويت تعتمد أحدث ما تم التوصل إليه في مجال التكنولوجيا الرقمية في التعليم وإدخال المناهج الإلكترونية في التعليم لجميع المواد الدراسية سواء لمواكبة التطور والتقدم بهذا المجال أم لمواكبة الطالب الذي ينشأ في بيئة تحيط به التكنولوجيا من كل جهة .

- تأهيل المعلمين .

وضع ضوابط موضوعية لاختيار المعلمين للوظائف الإشرافية، وتحفيز المعلم على التميز العلمي وزيادة النشاط الابتكاري، وتطوير التنمية المهنية لهم أثناء الخدمة ؛ فهناك حاجة لإستراتيجية منسقة ومستدامة لتعزيز الأدوار المهنية للمعلمين ، واستحداث نظام رخصة المعلم لجميع وظائف مهنة التدريس وتطبيقها حسب لوائح تنظيمية تجعل المهنة جاذبة لمن لديهم المؤهلات والخصائص المرغوبة للانضمام إلى هذه المهنة .

- أصحاب المصلحة في التعليم للجميع .

اشراك أصحاب المصلحة وعناصر التعليم والتدريب الأساسية وأخذ رؤيتهم بشأن مدى جودة النظام التعليمي في مقابل النتائج المرجوة من التعليم مهمة في تحقيق أي تقدم مرجو؛ فجميع أصحاب المصلحة يحتاجون العمل جنباً إلى جنب وبطرق تعاونية لتعظيم المخرجات ، وهذا يتطلب التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية .

القسم الخامس

آفاق ما بعد العام 2015



القسم الخامس: اتفاق ما بعد العام 2015

1. الدروس العامة المستخلصة فيما يتعلق بالتعليم للجميع منذ عام 2000

- إن تعزيز سياسات التعليم للجميع لا بد أن يأتي متسقاً مع الرؤية المستقبلية للبلاد مع ضرورة المشاركة الوطنية من كافة القطاعات في توفير فرص التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها .
- ضرورة تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع .
- إن تحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة يتطلب تحالفاً إستراتيجياً بين وزارة التربية وبين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت ؛ ليتسنى وضع نوع النظام والبنية والتنظيم والآلية وتحديد القدرات والكفاءات المؤسسية والفردية الضرورية .
- ان ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية يتطلب وضع معايير وطنية بحيث تأتي البرامج متسقة معها .
- لا بد من تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها ويمكن قياسها، لا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية مما يتطلب تطويراً في المناهج وفي بيئة التعلم وفي أداء المعلمين بما يتماشى مع المعايير الدولية .
- لا بد من وجود شبكة معلومات على أعلى درجة من الدقة والشمولية بحيث تشمل جميع قطاعات الدولة بما يسهل من التخطيط للتعليم للجميع .
- لا بد من تحقيق التكامل بين جميع مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام بأشكاله المختلفة بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات البشرية والمالية المتاحة.
- أهمية تلبية متطلبات الأنشطة الإنتاجية في دولة الكويت من العمالة الوطنية المؤهلة والمدربة وانعكاس ذلك على سياسة التوظيف في الدولة من ناحية ومخرجات التعليم الجامعي في المجالات العلمية والتطبيقية من ناحية أخرى .
- استمرار العمل بإعادة تأهيل المخرجات التي لم تدرك التطورات التكنولوجية المتعاقبة والمتسارعة وتدريبها حتى تستطيع المساهمة في عملية التنمية بشكل إيجابي ، وفي هذا المجال يأتي دور أهمية برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر .
- توفير قوة العمل الوطنية في المجال الفني والمهني يركز على المهارات والمعارف التي يحتاجها سوق العمل في الكويت لحل مشكلة البطالة وإعادة التوازن إلى التركيبة السكانية .
- الحصول على الاعتماد الأكاديمي لجميع برامج التعليم الجامعي والتطبيقي والتدريب بما يساهم في اكتساب الخريجين قدراً أكبر من التنافسية في سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .
- أن تساهم مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعة وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب بما لديها من خبرات أكاديمية وعملية في حل المشكلات التي تواجه خطط التنمية بالدولة ، خاصة فيما يتعلق بقطاع الإنتاج والخدمات وأن تكون خطط البحوث العلمية التطبيقية مرتبطة بما تواجهه الدولة من مشكلات .
- تطوير آلية لتحديد احتياجات سوق العمل كمّاً ونوعاً وترتبط بين متطلبات سوق العمل من مهن ومستويات مهارية ومعرفية وبين جميع خطط المؤسسات التعليمية التي تشرف على التعليم الفني والتدريب مثل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، خاصة في مجال إعادة هيكلة الكليات والمعاهد الفنية وتطوير البرامج والمناهج ، وكذلك سياسه القبول للطلبة والمتدربين .

إن إحداث نقلة نوعية في التعليم

مهمة لا يمكن لوزارة التربية أن تحققها في عزلة عن باقي المؤسسات المعنية بالتعليم ؛ فهذا مسعى يتطلب التزاماً من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين .

2. يتمثل الإطار العام للإستراتيجيات والسياسات التعليمية في حقبة ما بعد 2015 في:

1. المساهمة في تحقيق التفاعل مع العصر الحالي بما يتطلبه من حرية فكر وتجاوب مع ديناميكية التغيير دون تعارض مع الخصوصية الثقافية للمجتمع .
2. سد الفجوة الرقمية بين واقع التعليم العام الحالي ومتطلبات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية والعامة والخاصة.
3. ترسيخ مفهوم إنتاج الثروة والحفاظ على البيئة وموارد البلاد .
4. المساهمة في تأكيد قيم الإيمان بأهمية الحوار واحترام حقوق الإنسان لدى المتعلمين وتوفير الأساس لحياة ديمقراطية سليمة .
5. تأكيد المتطلبات الأساسية لمناهج مدارس نظام التعليم العام بما يضمن تحقيق أهداف الدولة ومبادئها .
6. إحداث الإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم العام بما يتناسب مع متطلبات الغايات الإستراتيجية .

3. الأولويات والإستراتيجيات على أجندة التعليم المستقبلية

- تطوير التعليم المبكر على مستوى الحضانات الخاصة ورياض الأطفال :

يهدف المشروع لاجاد علاقة تشاركية ما بين وزارة الشؤون و وزارة التربية ، و تطوير التعليم المبكر على مستوى الحضانات الخاصة و رياض الأطفال بدولة الكويت من خلال مشروع ينقسم فيه التعليم المبكر الى قسمين : لجنة عليا للتعليم المبكر و دور الحضانات ، و هذه اللجنة هدفها التنسيق ما بين كل من وزارتي التربية و الشؤون الاجتماعية و العمل و المركز الوطني لتطوير التعليم فيما يتعلق بالتعليم المبكر و الحضانات و كل الأطراف ذات الصلة في هذا الشأن، و القسم الآخر : لجنة استحداث إدارة التعليم المبكر بوزارة التربية هدفها دراسة مشروع استحداث إدارة خاصة في المناطق التعليمية تحت مسمى إدارة التعليم المبكر تتبعها :

- مراقبة رياض الأطفال .
- مراقبة التعليم الابتدائي .

- مواكبة المناهج للمستجدات الوطنية والإقليمية والعالمية وترسيخ القيم التربوية وتنمية المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية الحديثة .

نظراً إلى أنَّ الجودة الشاملة في كل مناحي الحياة أصبحت مطلباً عالمياً ملحاً فإنَّ قطاع التعليم أصبح لزاماً عليه أن يتحمل مسؤولية توفير أرقى أساليب التربية والتعليم ؛ لإعداد أطر المستقبل ، وذلك من خلال تحديد وضبط معايير تربوية ؛ تعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من طلاب، ومعلمين، وإدارة، ومناهج، ومصادر تعليم وتعلُّم، وأساليب تقويم، ومباني وتجهيزات، ...إلخ. ومن ثَمَّ كانت الرغبة في تحسين جودة التعليم والتعلُّم، وخلق الإمكانات المؤهلة للنجاح في المراحل التعليمية والحياة الوظيفية لأبناء الكويت ، من خلال إعداد وتنفيذ مشروع المعايير الوطنية للتعليم ؛ حيث إنَّ المشروع يهدف إلى البحث عمّا من شأنه أن يساهم في رفع فعالية نظام التعليم ، وتحسين تحصيل الطلاب، والارتقاء بمستواهم العلمي ؛ وبالتالي تحقيق أهداف الخطة الإنمائية بتطوير النظام التعليمي وتحسين مخرجاته. و في ضوء ما سبق تمَّ تشكيل لجان يناد بها إعداد المعايير الوطنية للتعليم وتم عقد اتفاقية مع البنك الدولي كجهة استشارية بالتعاون مع اللجان لتنفيذ المهام المطلوبة. و من خلال مجموعة من أساليب العمل (اجتماعات، ورش عمل، استضافة استشاريين) تقوم اللجان في الوقت الحالي بإعداد معايير المنهج و المعلم و الإدارة المدرسية.

- تقييم العملية التعليمية وتحقيق التميز المدرسي .

يهدف المشروع إلى تقييم المدارس باستخدام أسلوب يمتاز بالحيادية و الموضوعية. و توفير تقارير موثوقة عن أداء المدارس للمعنيين بالعملية التعليمية خاصة بوزارة التربية و الطلاب و المجتمع . و يكون دور مشروع التميز المدرسي هو الرقابة والتدقيق و الإشراف على الجودة ، و تقديم النصح والإرشاد فيما تحتاج المدرسة إلى تصحيحه ، انطلاقاً من الشروط الموجودة في

دليل التميز المدرسي . كما يهدف المشروع إلى مراجعة شاملة لأداء المدارس بناءً على مؤشرات الجودة بحيث يتم تزويد كل مدرسة لمساعدتها في وضع خططها التطويرية كما ستمساعد هذه المعلومات أولياء الأمور في العمل عن قرب مع المدارس كشركاء في العملية التعليمية لمساعدة المدارس في رحلة التطوير .

- تحويل دور المعلم ليكون قائداً وموجهاً للعملية التربوية و تشجيع الطالب على التعلم الذاتي في المجتمع واستحداث نظام الرخصة المهنية لجميع وظائف مهنة التدريس .

إن هذا المشروع يهدف للارتقاء بمهنة التعليم ولأن التعليم يركز أساساً على دور المعلم فيجب إعداده إعداداً معنوياً وثقافياً واختيار الأفضل منهم الذين تتوفر فيهم صفات أخلاقية وفكرية عالية لتطوير قدرتهم على الإنتاج والاهتمام بالعمل واحترامه لنحصل على كفاءات تعليمية متميزة . وأيضاً من أهم أهداف رخصة التعليم تحديد مستويات المعلمين والمعلمات لتسهيل عملية تقييمهم كلاً حسب كفاءته إن كانت مكافأته وترقيتهم . يهدف المشروع إلى منح المعلمين في المدارس الحكومية و الخاصة الرخصة المهنية التي تسهم في رفع كفاءة أدائهم . تعزيز كفاءة و تطوير معايير التقييم للمعلم . والتنمية المهنية المستمرة من خلال التوسع في برامج التدريب الخاصة بالمهارات و التطوير . وتحديد مستويات المعلمين كلاً على حسب كفاءته و خبرته .

- إعداد جيل مزود بالقيم الإيجابية، مثقف باحترام القانون، والقيم الديمقراطية والولاء والانتماء والمواطنة ونبذ القبلية والطائفية ، يقبل بالرأي الآخر، ويحترم الاختلاف وحقوق الإنسان .
- إعادة هيكلة الإنفاق على التعليم واستخدام نظام موازنة البرامج والأداء .
- توفير بيئة تعليمية متطورة تعتمد أحدث ما تم التوصل إليه في مجال التكنولوجيا الرقمية في التعليم .
- تطوير التنمية المهنية أثناء الخدمة للقياديين والعاملين بالوزارة .

4. يتمثل الإطار العام للاستراتيجيات والسياسات التعليمية للمؤسسات التعليمية التي تعنى بالتعليم ما بعد الثانوي في حقبة ما بعد 2015 في :

1. إحداث التنسيق والتكامل بين سياسات التعليم والتدريب بين مؤسسات التعليم المختلفة داخل وخارج الدولة خاصة في المجالات التالية :

- سياسة القبول للطلبة والمتدربين بالكلية الجامعية والتطبيقية والمعاهد التدريبية .
- أسس تطوير البرامج والمناهج .
- منظومة المؤهلات المهنية والترخيص بمزاولة المهن .
- تبادل الخبرات العلمية والعملية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني الأمر الذي سيجتنب عليه سهولة الحركة للقوى العاملة الفنية والمهنية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك تيسير الالتحاق لأبناء هذه الدولة بالكلية والمعاهد دون اعتبار للعوامل الجغرافية ، كما إن تنسيق أسس تطوير البرامج والمناهج سيساهم إلى حد كبير في تقارب المستوى المعرفي والمهاري للخريجين من الكليات التطبيقية والمعاهد الفنية بدول مجلس التعاون الخليجي .

2. إعداد خريطة لاحتياجات سوق العمل الخليجي كمّاً ونوعاً من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني تكون بمثابة القاعدة الأساسية التي يركز عليها تطوير سياسات القبول على المستوى الخليجي ، وكذلك إعداد خطط وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني خلال المرحلة المقبلة بما يساهم في تحقيق التكامل بين هذه الدول في مجال التعليم التطبيقي والتدريب.

3. تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية البديلة من القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمدرّبة ، حيث إن الثورة التكنولوجية المتسارعة قد تؤدي في المنظور القريب الى إيجاد بدائل للنفط مما يعزز ضرورة تنويع القطاعات الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل .

القسم السادس

الملاحق



ملحق 1: القوانين والاستراتيجيات

❖ القوانين والمراسم الاميرية الخاصة بالتعليم

- يتضمن دستور دولة الكويت الذي سن عام 1962 على المواد والقوانين والمراسيم المتعلقة بالتعليم الأساسي التالية:
- المادة (1) لسنة 1965 [أن التعليم إلزامي مجاني لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية (في سن السادسة) حتى نهاية المرحلة المتوسطة].
 - المادة (10) [ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي].
 - المادة (13) [التعليم ركن أساسي تكفله الدولة وترعاه].
 - المادة (40) [التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب ، والتعليم إلزامي و مجاني في مراحله الأولى وفق للقانون].
 - القانون رقم (4) عام 1981م في شأن محو الأمية.
 - قرار وزاري رقم 29719 من 14/2/1999 بشأن تشكيل لجنة من شأنها وضع المتطلبات التعليمية في خطط المدارس للبرامج الأجنبية في المدارس الخاصة.
 - مرسوم رقم 20441 من 28/2/1998 بشأن الإشراف على نشاط المعلمين ما قبل المدرسة في الدورات التدريبية التي تعقدها وزارة التربية والتعليم أو غيرها
 - قرار وزاري رقم / 97 المتعلق 1997/11/21 للإشراف على التعليم الخاص، وتعليم المدارس الدينية والتربية الخاصة.
 - قرار وزاري رقم 97/78 المؤرخ 1997/10/14 بشأن تشكيل لجان العمل التربوي في مجال التعليم العام في الكويت. هذه اللجان تتكون من ذوي الخبرة والاختصاص لتغطية جميع عناصر العملية التعليمية.
 - مرسوم رقم 27070 من 18/5/1997 بخصوص رياض الأطفال.
 - مرسوم رقم 264/329 من 16/4/1995، المرسوم رقم 97/7 المؤرخ 12/9/1995 والمرسوم رقم 17869 من 2/5/1997 على مشروع بطيئ للتعليم
 - المرسوم رقم 94/48 المؤرخ 04/04/1994 بإدخال الحاسوب للمناهج الدراسية.
 - مرسوم رقم 178 لسنة 1993 بشأن إنشاء مجلس لشؤون التربية الخاصة، التي من شأنها التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الموهوبين.
 - مرسوم رقم 8868 من 1992/11/25 بشأن إنشاء فروع في قسم العلاج الطبيعي والخدمات الطبية المتعلقة بإدارة التربية الخاصة.
 - قانون إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رقم 63 لسنة 1982 .
 - قانون إنشاء جامعة الكويت رقم 29 لسنة 1966

❖ الغايات والاستراتيجيات الخاصة بالتعليم

أولاً: التعليم ما قبل العالي (الأساسي و الثانوي) – وزارة التربية

بما أن كانت ولا زالت الخطط الإنمائية للدولة جزء رئيسي منها يختص بالتربية والتعليم وأهداف التعليم للجميع منضوية تحت كل هذه الخطط التنموية واهتمام دولة الكويت بتحسين الجوانب النوعية للعملية التعليمية وفيما يلي جدول يوضح توزيع البرامج المختارة وأهدافها على الغايات الإستراتيجية للتعليم الأساسي لاستراتيجية تطوير التعليم العام للسنوات (2005-2025) فكانت كالتالي:

❖ **الغاية الأولى: المساهمة في تحقيق التفاعل مع العصر الحالي بما يتطلبه من حرية فكر وتجاوب مع ديناميكية التغيير دون تعارض مع الخصوصية الثقافية للمجتمع**

اسم البرنامج	الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية
التفكير الإبداعي لدى الطالب والمعلم	تشجيع التفكير العلمي الحر، وتنمية مهارات التفكير السليم والتفكير المبدع	- تنمية التفكير الإبداعي واستغلال العقل البشري - تطوير نماذج التفكير والقدرة على تقييم نتائج التعليم - إبراز دور المعلم في تنمية التفكير لدى الطلبة - استخدام أسلوب العصر الذهني
تعزيز تعلم اللغات الأجنبية والكمبيوتر	المساهمة في تمكين المجتمع من معاشية عصر العولمة والتفاعل الإيجابي معه دون تخل عن خصوصيته الثقافية	- تشجيع التعامل مع اللغة الأجنبية بتلقائية - التدريب على استخدام النطق السليم - رفع كفاءة المعلمين في تدريس اللغات الأجنبية
التواصل الثقافي بين الأجيال وتحقيق الاندماج الاجتماعي	تأكيد النسق القيمي العام للمجتمع الناتج عن تفاعل الخصوصية الثقافية مع متغيرات العصر والظروف التي يعيشها المجتمع	- تحقيق قدر مناسب من التواصل الثقافي بين الآباء والأبناء . - غرس مفاهيم الأصالة - تعزيز المفاهيم المستمدة من التراث الشعبي وموائمتها مع متطلبات العصر

❖ **الغاية الثانية: المساهمة في تأكيد قيم الإيمان بأهمية الحوار واحترام حقوق الإنسان لدى المتعلمين وتوفير الأساس لحياة ديمقراطية سليمة**

اسم البرنامج	الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية
تعزيز المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية والحرية وسيادة القانون.	ترسيخ الإيمان بالنهج الديمقراطي واحترام الحريات وسيادة القانون	- نشر الثقافة الديمقراطية داخل المؤسسة التعليمية وخارجها - العمل على تقبل الرأي الآخر واحترامه وتعزيز ثقافة الحوار - إيجاد آليات وأدوات عملية تطبيقية لتعميق مفهوم الديمقراطية - غرس مفاهيم التسامح مع الآخر والتعايش مع التعددية بشكل سلمي
المواطنة والتوازن بين الحقوق والواجبات	التأكيد على مبدأ ارتباط المواطنة بالتوازن بين الحقوق والمسؤوليات	- توجيه النشء نحو الشعور بأهمية الموازنة بين حقوق وواجبات الفرد في المجتمع - وضع آليات لتأهيل المعلمين في الرياض والابتدائي للقيام بدورهم في غرس روح المواطنة - تطوير نظم قياس استيعاب النشء لقيم المواطنة وأهمية التمسك بحقوقهم وأدائهم لواجباتهم
تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية	تعزيز تحرك المجتمع نحو مزيد من الاندماج الاجتماعي وصيانة الوحدة الوطنية مع حفظ التوازن الفكري والبعد عن التطرف والاعترا ب والتعصب العرقي أو الطائفي بالديموقراطية والتعددية	- غرس وتعميق قيمة وسلوكيات الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع - بلورة آليات عملية لتعميق مفهوم الوحدة الوطنية

❖ **الغاية الثالثة: ترسيخ مفهوم إنتاج الثروة والحفاظ على البيئة وموارد البلاد**

اسم البرنامج	الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية
التوعية البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية	معالجة الأفكار الخاطئة لدى النشء عن عصر الوفرة وربطها بالآثار السلبية على عملية استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة وتدمير البيئة	- تعريف الطلبة بالمفاهيم الخاطئة عن عصر الثروة - تعريف الطلبة والمعلمين والمسؤولين الإداريين بالسلوكيات السلبية للفرد والأسرة وأثرها على استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة

- تنمية قدرة الطالبية على وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات البيئية		
- تعرف الحدود الدقيقة الفاصلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة - إكساب الاتجاهات والقيم التي تجعل الفرد يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة - المشاركة بفاعلية في إحدى جمعيات النفع العام - تطعيم المناهج ببعض القواعد الشرعية وتطبيقاتها - تنظيم مسابقة بين الطلاب تدعم الهدف	تنمية الوعي بتحقيق المصلحة الخاصة من خلال المصلحة العامة تنمية الوعي لدى النشء بضرورة مراعاة تحقق المصالح الخاصة من خلال تحقيق المصلحة العامة	
- استنهاض الوازع الديني والوطني لتعزيز الشعور بأهمية الترشيح في الاستهلاك - تنمية الوعي بأهمية الرشد في الاستهلاك وبيان الدور الإيجابي للفرد والأسرة - التعرف على موارد الثروة والنتاج والسبل المثلى في تنميتها وصيانتها - إظهار دور المعلم في توجيه الطلبة من خلال التطبيق والقوة الحسنة	تنمية التوجيه الذاتي نحو ترشيح الاستهلاك والموازنة بين الإنفاق والإنتاجية تعزيز الاتجاه نحو الرشد في الاستهلاك ، والبعد عن التبذير والتأكيد على ربط الإنفاق بما يتناسب مع إنتاجية الفرد	

الغاية الرابعة: تأكيد المتطلبات الأساسية لمناهج مدارس نظام التعليم العام بما يضمن تحقيق أهداف الدولة ومبادئها

اسم البرنامج	الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية
تحديد وتفعيل معايير المنهج المدرسي	التزام جميع مدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمعايير ومتطلبات أساسية للمناهج تضمن تحقيق أهداف استراتيجية التعليم العام رغم التنوع في نظام الدراسة و محتوى المقررات الدراسية بين الأنواع المختلفة لمدارس التعليم العام	- التوصل إلى نموذج لمعايير المنهج المدرسي وفقا للاتجاهات المعاصرة - الاتجاه نحو المستوى العالمي في تقويم المنهج المدرسي والمتعلمين - إدراك الطالب والمعلم للمستوى التعليمي المطلوب تحقيقه
التطوير الإلكتروني للمناهج (الابتدائي)	التزام جميع مدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمعايير ومتطلبات أساسية للمناهج تضمن تحقيق أهداف استراتيجية التعليم العام رغم التنوع في نظام الدراسة و محتوى المقررات الدراسية بين الأنواع المختلفة لمدارس التعليم العام	- تطوير جميع المناهج باستخدام التعليم الإلكتروني - تحويل نظام التعليم من تلقين المعلومات إلى تنمية المهارات بالتعليم الإلكتروني - إيجاد نوع من التلاحم بين المرحلة الابتدائية والمتوسطة - رفع كفاءة مخرجات التعليم الابتدائي - تأليف مناهج تعتمد على CD وليس على الكتاب المدرسي
تطوير مناهج التعليم الفني التقني	إتاحة الفرصة من خلال المناهج لانتقال المتعلم إلى مسارات موازية للتعليم أو التدريب خارج إطار نظام التعليم العام	- الارتقاء بالتعليم الفني في الكويت - توفير فرص تعليمية متنوعة في التعليم الثانوي
إنشاء مركز مصادر التعلم	جعل المتعلم مركز العملية التربوية بحيث تكون عملية التعلم نتيجة تفاعله مع عدد متنوع من مصادر التعلم المتاحة أمامه والتي لا تقتصر على المعلم والكتاب المقرر	- الإفادة من التطورات التقنية - تلبية متطلبات تقنية المناهج - توفير مصادر متنوعة للتعليم الذاتي
تطوير نظم تقويم الأداء والامتحانات	التركيز على عملية التفاعل في التعلم وعلى نتائجها ، وليس على كم المعارف التي يلتزم المتعلم بتلقيها	- رفع مستوى المخرجات - ترشيح أساليب تقويم الأداء - التخلص من الظواهر السلبية في مجال الامتحانات

الغاية الخامسة: إحداث الإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم العام بما يتناسب مع متطلبات تحقيق الغايات الإستراتيجية

الاهداف الفرعية	الهدف الاستراتيجي	اسم البرنامج
- تطوير وتنفيذ نظام متكامل للمحاسبة يمكن من خلاله مراقبة جميع التكاليف ويبني على أساس تتبع وقياس تكلفة جميع الأنشطة التي تساهم في العملية التعليمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتوزيع هذه التكلفة على جميع العناصر التي استفادت من هذا النشاط	ترشيد كلفة التعليم العام	تطوير وتطبيق نظام محاسبة تكاليف الأنشطة (ABC) Activity – Based Costing على جميع وحدات الوزارة في ظل نظام متكامل لمحاسبة المسنولية
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في تطبيق اللامركزية - تصميم نموذج لتطبيق اللامركزية يتماشى مع الهوية الوطنية لدولة الكويت	تطوير الإدارة التعليمية والمدرسية في اتجاه المزيد من اللامركزية مع الرقابة على مستوى جودة الأداء من خلال معايير واضحة للتقييم	تطبيق اللامركزية في الإدارة التربوية

الغاية السادسة: سد الفجوة الرقمية بين نظام التعليم العام ومتطلبات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية والعامة والخاصة

الاهداف الفرعية	الهدف الاستراتيجي	اسم البرنامج
- تمكين المتدرب من استخدام امكانيات برمجيات الحاسوب كأداة داخل حجرات الدراسة. - تنمية قدرة المتدرب على استخدام تقنية المعلومات.	إتاحة أكبر عدد من مصادر التعلم والأنشطة المدرسية من خلال تطبيقات متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	رفع مهارة استخدام الحاسب للمعلمين والمسؤولين والإداريين
- تمكين المؤسسات التعليمية من الإلمام بالمتطلبات الأساسية لتقنية المعلومات - تسجيل جميع المعلومات الخاصة بالطلبة والعاملين بالمدرسة	تشجيع المتعلمين على الاستفادة القصوى مما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خدمات وتسهيلات وإمكانيات لتنوع مصادر المعرفة والاحتكاك مع المجتمع والعالم من حولهم	إنشاء نظام معلومات للمدارس والمناطق
- سهولة متابعة أوليات الأمور لأبنائهم داخل الإطار المدرسي والوقوف على مستواهم ومعالجة السلبيات والحصول على تقرير عن الواجبات المدرسية اليومية ومعلومات عن المقررات والأنشطة المدرسية ومواعيد الامتحانات	تمكين المؤسسات التعليمية من استخدام شبكة المعلومات العالمية - تنمية قدرات الطلاب في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة - إتاحة الفرصة للتعلم الذاتي وتنمية مهارات البحث والاستكشاف والتفكير	تحقيق التواصل الإلكتروني المدرسي الأسري
- تمكين المؤسسات التعليمية من استخدام شبكة المعلومات العالمية - تنمية قدرات الطلاب في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة - إتاحة الفرصة للتعلم الذاتي وتنمية مهارات البحث والاستكشاف والتفكير	مواكبة الأجيال الجديدة التي تجيد التعامل مع التكنولوجيا	تدعيم البنية التكنولوجية التحتية

ثانياً. التعليم ما بعد الثانوي (التعليم العالي)

❖ الغايات الإستراتيجية للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :

1. الغاية الأولى : توفير فرص التعليم والتدريب لجميع المتقدمين الكويتيين .
2. الغاية الثانية : الإستمرار في إعادة هيكلة مؤسسات التعليم التطبيقي والتدريب بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية العالمية ومتطلبات النشاط الاقتصادي وبما يحقق معايير الجودة العالمية.
3. الغاية الثالثة : الارتقاء بقدرات القوى العاملة الوطنية بمختلف قطاعات الدولة لمواكبة التطور الإداري والتكنولوجي وتحسين مستويات الإدارة الإشرافية.
4. الغاية الرابعة : تحسين فرص التوظيف لمخرجات الهيئة وإكسابهم القدرة التنافسية في سوق العمل.

5. الغاية الخامسة : تحقيق فرص استكمال الدراسة للمتميزين من خريجي التعليم الفني والمهني للحصول علي درجات علمية أعلى .
6. الغاية السادسة : تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة من خلال التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال وتأهيل المبادرين من الشباب الكويتي لإدارة أعمالهم الحرة .
7. الغاية السابعة : ربط التعليم التطبيقي والتدريب بقطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بالدولة .
8. الغاية الثامنة : التطوير المستمر لبرامج التعليم التطبيقي والتدريب وتقييمها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية والاحتياجات المتجددة لسوق العمل .
9. الغاية التاسعة : رفع مستوى الكفاءة لأعضاء الهيئتين التدريسية والتدريبية .
10. الغاية العاشرة : تطوير كليات ومعاهد الهيئة وتحديث تجهيزاتها وأساليب إدارتها .
11. الغاية الحادية عشر : دعم وتطوير البحث العلمي وتنويع مساراته في المجالات التطبيقية والفنية بما يخدم متطلبات خطة التنمية .
12. الغاية الثانية عشر : تنمية إسهام كليات ومعاهد الهيئة في إنتاج المعرفة وتوثيقها ونشرها .
13. الغاية الثالثة عشر : تطوير أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات المناظرة داخليا وخارجيا لتحقيق أهداف التعليم التطبيقي والتدريب .
14. الغاية الرابعة عشر : تطوير نظام شامل لإدارة نشاطات التعليم التطبيقي والتدريب .
15. الغاية الخامسة عشر : تنويع مصادر تمويل التعليم التطبيقي والتدريب .

❖ الأهداف الإستراتيجية النوعية للتعليم الجامعي:

1) محور الشؤون الأكاديمية والعلمية.

الهدف الأول: بناء خريج متعدد المهارات وقادر على مواكبة التقدم وتطور العلوم الإنسانية والتقنية

- السياسة الأولى: تنمية الآفاق المعرفية ومهارات التفكير
- السياسة الثانية : تطوير المهارات الأساسية لدى الطالب كالاتصال الفعال والبحث العلمي .
- السياسة الثالثة : تطوير واستحداث البرامج الأكاديمية وفقاً لحاجات الدولة التنموية (دراسات متعددة التخصص ، الدراسات البيئية ، الدراسات الحقلية) .
- السياسة الرابعة : تطوير واستحداث طرق التعليم والتعلم
- السياسة الخامسة : تشجيع التفاعل المبكر للطالب الجامعي مع الحياة العملية
- السياسة السادسة : توجيه وإرشاد الطالب نحو التخصصات التي تحتاجها الدولة

- السياسة السابعة : تطوير أساليب القياس والتقييم لتقويم مستوى الطالب الجامعي

الهدف الثاني: الارتقاء بالهيئة الأكاديمية لتحقيق التميز في مجالات التدريس

- السياسة الأولى : تطوير نظام استقطاب الهيئة الأكاديمية المتميزة
- السياسة الثانية : تطوير القدرات التدريسية والعملية لدى الهيئة الأكاديمية
- السياسة الثالثة : تطوير أساليب القياس لتقييم أداء الهيئة الأكاديمية

الهدف الثالث: الارتقاء بنظام الهيئة الأكاديمية المساندة

- السياسة الأولى : رفع كفاءة الهيئة الأكاديمية المساندة
- السياسة الثانية : تعزيز دور الوظائف الأكاديمية المساندة في دعم النشاط الأكاديمي المتعلق بالتدريس .
- السياسة الثالثة : تطوير أساليب تقييم وأداء الهيئة الأكاديمية المساندة

(2) محور الشؤون الطلابية

الهدف الأول: رفع كفاءة الخدمات الطلابية

- السياسة الأولى : التوسع في مجال الأنشطة المقدمة للطلبة (الرياضية / الفنية / الثقافية / الرحلات) .
- السياسة الثانية : تشجيع المشاركة في الرحلات والمؤتمرات داخل وخارج الكويت .
- السياسة الثالثة : رفع كفاءة الكادر الوظيفي لتحقيق خدمة متميزة للطلبة .
- السياسة الخامسة : ميكنة الخدمات التوعوية والإرشادية للطلبة .

الهدف الثاني : تطوير المرافق الخدمية الخاصة بالطلبة

- السياسة الأولى : تحديث المرافق الخدمية للطلبة (المباني الرياضية / المسرح / الاستراحات الطلابية) .
- السياسة الثانية : إنشاء مرافق طلابية متميزة في الموقع الجديد للجامعة بالشدايدة .

الهدف الثالث: الاستمرار على تشجيع الطلبة المتفوقين والمتميزين

- السياسة الأولى : دعم البرامج التكريمية للطلبة المتفوقين والمتميزين.
- السياسة الثانية : تطوير برامج تنويرية لترغيب الطلبة في التخصصات النادرة .

الهدف الرابع: تنمية وتطوير عمل الجمعيات العلمية واستثمار طاقاتها لخدمة الطلبة والجامعة

- السياسة الأولى : التعريف إعلاميا بدور الجمعيات العلمية .
- السياسة الثانية : التعاون مع الجمعيات الطلابية في الجامعات المحلية والخليجية والإقليمية والدولية.
- السياسة الثالثة : تحديث اللوائح الخاصة بعمل الجمعيات بما يتناسب مع التطورات الحديثة .

(3) محور الأبحاث والدراسات العليا.

الهدف الأول: تطوير قاعدة متميزة من الباحثين الكويتيين

- السياسة الأولى : توفير الكادر البشري من الباحثين
- السياسة الثانية : توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي
- السياسة الثالثة : تعزيز المناخ العلمي والثقافي المساند للبحث العلمي

الهدف الثاني : تعزيز مشاريع الأبحاث الحيوية التي تأتي في سلم أولويات دولة الكويت

- السياسة الأولى : تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية:
- السياسة الثانية : توجيه الباحثين نحو الموضوعات ذات الأولوية.

الهدف الثالث : تطوير علاقات الشراكة البحثية والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي على المستوى المحلي والعالمي

- السياسة الأولى : تطوير التنسيق والتكامل البحثي بين الجامعة والمؤسسات الأخرى في دولة الكويت.
- السياسة الثانية : تطوير التنسيق والتكامل البحثي بين الجامعة والجامعات الشقيقة في دول مجلس التعاون.
- السياسة الثالثة : وضع أطار للشراكة والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العالمية .

الهدف الرابع: توظيف مخرجات البحث العلمي والاستفادة من هذه المخرجات وتسويقها

- السياسة الأولى : نقل الخبرات البحثية إلى الجهات الاقتصادية والصحية والصناعية في الدولة.
- السياسة الثانية : وضع القواعد والنظم بشأن أنواع الاختراعات التي يمكن لأعضاء هيئة التدريس والطلبة تقديمها.
- السياسة الثالثة : وضع قواعد تنظم حقوق الملكية الفكرية .

الهدف الخامس: الوصول بجامعة الكويت بحثيا إلى مستوى مرموق من الحضور والتواجد العالمي

- السياسة الأولى : إبراز دور جامعة الكويت بحثياً على المستوى الدولي.
- السياسة الثانية : تعريف الهيئات العالمية بجامعة الكويت.

❖ الأهداف الإستراتيجية للدراسات العليا

الهدف الأول : تنمية طالب الدراسات العليا القادر على توطيد العلوم وتوجيهها نحو تطوير المجتمع .

- السياسة الأولى : استحداث نظام لدعم واستقطاب الطلبة المتميزين .
- السياسة الثانية : استحداث وتطوير برامج دراسات عليا وفقا لحاجات المجتمع التنموية .
- السياسة الثالثة : تطوير أساليب القياس والتقييم لتقويم مستوى طالب الدراسات العليا .

الهدف الثاني: إتاحة الفرصة للمواطنين بتنمية قدراتهم المهنية والعلمية والثقافية، والقدرة على التعلم الذاتي المستمر

- السياسة الأولى : تسجيل المواطنين بمقررات الدراسات العليا كطلبة غير مقيدين .
- السياسة الثانية : تقديم برامج دراسات عليا خاصة مطلوبة من قبل القطاع العام والخاص.
- السياسة الثالثة : تطوير برامج خاصة بالتعلم عن بعد.

الهدف الثالث:تقديم برامج دراسات عليا تخدم القطاعات المختلفة في الكويت والخليج العربي

الهدف الثالث: تقديم برامج دراسات عليا تخدم القطاعات المختلفة في الكويت والخليج العربي

- السياسة الأولى : تحديد برامج الدراسات العليا وفقا لاحتياجات القطاع العام والخاص .

الهدف الرابع: رفع مستوى وكفاءة وجودة التعليم في برامج الدراسات العليا

- السياسة الأولى : تقييم دوري لبرامج الدراسات العليا.
- السياسة الثانية : تفعيل التقييم الداخلي والخارجي لأطروحات الماجستير ورسائل الدكتوراه.

الهدف الخامس: ترسيخ روح البحث العلمي والموضوعي للتعامل مع مشكلات التنمية في دولة الكويت

- السياسة الأولى : اجتذاب الطلبة نحو دراسة البرامج المطلوبة لخدمة المجتمع.

(4) محور خدمة المجتمع

الهدف الأول: تقديم دورات تدريبية متقدمة في مختلف ميادين المعرفة تلبي احتياجات الأفراد والهيئات في سوق العمل

- السياسة الأولى :تقديم دورات تدريبية تنموية مواكبة لأحدث التطورات العصرية .
- السياسة الثانية : تقديم دورات تدريبية واستشارات متخصصة في نظم المعلومات والتقنيات.
- السياسة الثالثة : تعزيز الدورات التدريبية بمدرسين متميزين .

الهدف الثاني: نشر الثقافة العامة بين أفراد المجتمع لمواكبة التطور العصري والعولمة

- السياسة الأولى : تنظيم ندوات ومحاضرات في مختلف ميادين المعرفة مواكبة للمتغيرات العصرية الآتية .

- السياسة الثانية : استمرارية الانتشار الجغرافي لمواقع خدمة المجتمع لتغطية جميع المناطق بالكويت .
- السياسة الثالثة : تقديم برامج تلفزيونية تعليمية .

الهدف الثالث : التوسع في تقديم الخدمات الاستشارية والفحوصات الفنية التي تخدم الأفراد والهيئات في المجتمع

- السياسة الأولى : تنمية المهارات والخبرات الاستشارية لعضو هيئة التدريس والفنيين.
- السياسة الثانية : الترويج إعلاميا عن الخدمات الاستشارية والفحوصات الفنية التي تقدمها جامعة الكويت .
- السياسة الثالثة : تحديث المختبرات والأجهزة لتتواءم مع أحدث الأساليب العلمية في نظم الفحص والمعايرة .

الهدف الرابع : تدعيم التواصل والتفاعل بين الجامعة والمجتمع الخليجي والعربي والدولي.

- السياسة الأولى : توثيق التعاون بين مركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت ومراكز خدمة المجتمع بالجامعات العالمية .

(5) محور نظم المعلومات والتكنولوجيا

الهدف الأول: زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) لتقديم خدمات مساندة لمنظومة التعليم الطلابي والتطوير الشخصي

- السياسة الأولى : التوسع في النظام الحالي لمعلومات الطالب (SIS portal system) لتوفير الخدمات المتصلة بالانترنت (Web-enabled) والخدمات المتكاملة المرتبطة به.
- السياسة الثانية : توفير أحدث الأساليب التكنولوجية والمعلوماتية لرفع كفاءة الخدمات الطلابية (مثل : الإرشاد الطلابي ، الجدول الدراسي ، نتائج المقررات ، اللوائح الجامعية ... إلخ) .
- السياسة الثالثة : تزويد أعضاء هيئة التدريس والموظفين بأجهزة الحاسب الآلي وملحقاته مع إمكانية إيصال وربط الأجهزة الشخصية.
- السياسة الرابعة: زيادة عدد أجهزة الحاسوب المتصلة بنظام شبكة المعلومات لاستخدامها من قبل الطلبة بنسبة لا تزيد عن خمسة طلاب للجهاز الواحد ، بدلاً من النسبة الحالية سبعة طلاب للجهاز الواحد .
- السياسة الخامسة: تنويع الاشتراك في الخدمات المعلوماتية والاتصالية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي
- السياسة السادسة: إنشاء مختبرات معلوماتية على مستوى الجامعة ، يتوافر فيها وحدات ملحقة متخصصة بالحاسوب كالناسخ الضوئي والطابعات الملونة.
- السياسة السابعة: التوسع في استخدام برامج الحاسب الآلي التطبيقية المرخصة .
- السياسة الثامنة: تزويد الطلاب ببطاقات تستخدم في التعريف بهويتهم الشخصية، وفي عملية الدفع ، والدخول للمناطق الخاصة .

- السياسة التاسعة: تزويد كل طالب جامعي ببريد إلكتروني رسمي وموحد إلزامي يستعمل كوسيط اتصال رسمي .

الهدف الثاني : التوسع في استخدام التكنولوجيا في العملية التدريسية والتعليمية .

- السياسة الأولى: إنشاء الفصول الذكية وصيانة الأجهزة المرئية والسمعية المستخدمة في المحاضرات الدراسية والعروض المرئية (سمنار) ، للتمكن من استخدامها بنسبة لا تقل عن 50% في الفصول الدراسية .
- السياسة الثانية: تزويد الطلاب الذي لديهم أجهزة نقالة بإمكانية الدخول المباشر لخدمة المكتبة والانترنت واستعمال الخدمات الطلابية .
- السياسة الثالثة: تطوير نظم المراسلة والبرامج الحوارية بين الأساتذة والطلاب لمعالجة طرق الاتصال بينهم خارج المحاضرة .
- السياسة الرابعة: تعريف وتزويد وترويج الخدمات المكتبية ، ووضع آلية تسمح باستخدام المعلومات إلكترونياً .

- السياسة الخامسة : القيام بتنظيم برامج تدريبية بصورة دورية لأعضاء هيئة التدريس للاستخدام الأفضل للخدمات المعلوماتية خلال العملية التدريسية في الفصول الدراسية .

الهدف الثالث: تطوير البرامج التعليمية المقدمة باستخدام التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني

- السياسة الأولى : تفعيل أحدث النظم التعليمية .
- السياسة الثانية : تأسيس نظام للمراقبة والمتابعة لتحسين أداء الجامعة.
- السياسة الثالثة : إنشاء قاعات إضافية خاصة بمجهزة بأجهزة التعلم عن بعد في جميع الكليات الجامعية .
- السياسة الرابعة : تفعيل مستوى التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى الواقعة بمنطقة الخليج والمؤسسات الدولية للاشتراك في العروض المرئية (سمنار) والمؤتمرات والبرامج التدريبية .
- السياسة الخامسة : تجهيز المرافق الجامعية بالكامل " القاعات الدراسية وقاعات العروض المرئية والمختبرات ... إلخ " بأحدث التجهيزات والوسائل التعليمية السمعية والمرئية والتقنيات الإلكترونية المستخدمة في عملية التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني.
- السياسة السادسة : تنظيم دورات تدريبية (برامج) متخصصة لأعضاء هيئة التدريس لكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفصول الدراسية .
- السياسة السابعة : تنظيم برنامج يسمح بالتعاون والتنسيق مع مختلف مؤسسات التعليم العالي الخليجية والإقليمية والدولية .

الهدف الرابع: تطوير النظام الإداري الحالي للجامعة، لتسهيل عملية تدفق المعلومات والاستخدام الأفضل لمنظومة تكنولوجيا

المعلومات

- السياسة الأولى: تطوير شامل لنظام تخطيط الموارد " Enterprise Resource Planning " ، لمعالجة كل ما يتعلق بالتمويل والميزانية والمحاسبة والمشتريات ومتابعة الطلبات وعمليات الجرد .
- السياسة الثانية : تطوير نظام الموارد البشرية .
- السياسة الثالثة : إنشاء نظام تخزين البيانات المشتركة بالجامعة لأتمتة تبادل المعلومات بين مراكز العمل .
- السياسة الرابعة: توحيد نظام كفاء لتدفق العمل ، من خلال النماذج الإلكترونية التي تستخدم المعلومات المتاحة في قواعد البيانات المختلفة .
- السياسة الخامسة: إنشاء أنظمة أرشفة إلكترونية للجامعة .
- السياسة السادسة : إنشاء وحدة متخصصة بتزويد الإدارة العليا بأدوات إعداد التقارير النوعية ، والمؤشرات القابلة للقياس .

الهدف الخامس: المحافظة على كفاءة الشبكة الإلكترونية للجامعة، والعمل على تطويرها وتحديثها.

- السياسة الأولى : إنشاء شبكة ، لتنظيم عملية تجديد أو استبدال مكونات الشبكة الإلكترونية بصورة منتظمة .
- السياسة الثانية : توسعة الشبكة الحالية لتضمين كافة المباني الجامعية .
- السياسة الثالثة : استخدام تقنيات الاتصال اللاسلكي والاتصال عبر الشبكة الإلكترونية للاتصالات الهاتفية للتوسع في استخدام الموارد المتاحة وتوسعة حجم تغطية الشبكة، وتنويع الخيارات الخاصة بالشبكات الإلكترونية

الهدف السادس: تقديم خدمات مساندة وتدريبية متميزة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين

- السياسة الأولى : التنسيق بين الوظائف المساندة في الكليات المختلفة لدعم العدد المتزايد من الطلاب المستخدمين لمختبرات الحاسوب .

- السياسة الثانية: تنظيم برامج تدريبية متطورة بصفة مستمرة ، لضمان توفير احتياجات التنمية المتطورة لموظفي تكنولوجيا المعلومات ، بحيث لا يقل نصيب كل موظف عن دورتين في السنة على الأقل .
- السياسة الثالثة: إنشاء مركز لمساعدة ودعم الطالب المستخدم للبرامج والتطبيقات عبر شبكة المعلومات والبريد الإلكتروني .

(6) محور المخطط الهيكلي لجامعة الكويت

الهدف الأول: إنشاء مدينة جامعية جديدة في الشدادية ، لتوفير مناخ أكاديمي واعد للأجيال القادمة وتحقيق التطبيق الكامل للقوانين الصادرة بشأن تنظيم التعليم العالي لجامعة الكويت

- السياسة الأولى : متابعة تطور مشروع المخطط الهيكلي للمدينة الجامعية بالشدادية :
- السياسة الثانية : ضمان التكامل مع خطط الدولة في المشاريع المستقبلية.
- السياسة الثالثة : القيام بالأعمال التصميمية والإشرافية المختلفة لمكونات مشروع المدينة الجامعية الجديدة.
- السياسة الرابعة : تفعيل مشاركة المستفيدين النهائيين في وضع التصاميم الخاصة بالمدينة الجامعية الجديدة .

الهدف الثاني : اعتماد موقع الشويخ كحرم جامعي مكمل للمدينة الجامعية الجديدة في الشدادية على المدى البعيد ليحتضن المرافق الاجتماعية ، الثقافية والترفيهية والرياضية مثل نادي الجامعة والإستاد الرياضي ومراكز الأبحاث ومطبعة الجامعة ومراكز النشر العلمي ودار الضيافة وغيرها

- السياسة الأولى : الاستغلال الأمثل لمباني الحرم الجامعي الحالي القائم بمنطقة الشويخ .
- السياسة الثانية : متابعة تطور مشروع تأهيل ساحل الحرم الجامعي في الشويخ والاستفادة منه لمصلحة الجامعة السياسة الثالثة : الحفاظ على موقع الشويخ الجامعي لكونه موقعاً ذو خصوصية على مستوى الدولة حيث يمثل حقبة تاريخية مهمة من تاريخ التعليم في الكويت، وتميزاً في الطراز المعماري والأصالة والتراث الكويتي.
- الهدف الثالث : تطوير المواقع الجامعية الحالية لزيادة تكامل المرافق والمكونات لخدمة العملية التعليمية وخصوصاً خلال المرحلة الانتقالية

- السياسة الأولى : تأهيل المواقع الجامعية وعمل الاستغلال الأمثل لمكوناتها.

الهدف الرابع : إعداد نظام معلومات متكامل (Space Inventory , GIS) لتحقيق الاستخدام الأمثل للمواقع الحالية والمستقبلية

- السياسة الأولى : تحديد آليات تنفيذية وأدلة استرشادية وأجهزة إدارية لرفع كفاءة المواقع الجامعية التشغيلية والمحافظة على مرافقها ومبانيها .

(7) محور الشؤون الإدارية والمالية

الهدف الأول: السعي لإقرار قانون الجامعة

- السياسة الأولى : تنفيذ خطة إعلامية تعكس أهمية قانون الجامعة الجديد ودوره في تحقيق الأهداف العامة واستقلاليتها.
- السياسة الثانية: تفعيل لجان لمتابعة إقرار قانون الجامعة.

الهدف الثاني: ميكنة العمل الإداري والمالي

- السياسة الأولى : تبني الحصول على معايير الجودة في النظم الإدارية والمالية (الأيزو) .

الهدف الثالث : استقطاب الكفاءات الكويتية المتميزة من خارج الجامعة للعمل بها

- السياسة الأولى: وضع حوافز مادية ومعنوية .

- السياسة الثانية: تطوير نظام التقييم وربطه بالمهام الوظيفية وبالعامل المنجز لكل وظيفة .

الهدف الرابع : تحسين وتطوير بيئة العمل الداخلية بالجامعة

- السياسة الأولى : دراسة المساحات المتوفرة حاليا في مراكز العمل المختلفة وتحديد الاحتياجات المساحية .
- السياسة الثانية : توفير الخدمات الأساسية لكل موظف مثل (التليفون - الأثاث - جهاز الكمبيوتر وملحقاته) .

الهدف الخامس: رفع كفاءة ومهارات العاملين بالجامعة

- السياسة الأولى : وضع معايير ومقاييس لتطوير تدريب الموظف .
- السياسة الثانية : تفعيل البند الخاص بقانون الخدمة المدنية الذي يجيز منح الموظفين بعثات علمية (مهنية) وفقا لحاجات مراكز العمل

ملحق 2: الجداول الإحصائية

أولا: التعليم ما قبل العالى (الأساسى و الثانوى) – وزارة التربية

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول رقم (1) عدد المدارس والفصول		
198	183	155	حكومي	رياض الأطفال	عدد المدارس
108	106	76	خاص		
306	289	231	مجموع		
258	226	188	حكومي	المرحلة الابتدائية	
135	132	94	خاص		
393	358	282	مجموع		
209	180	172	حكومي + ديني	المرحلة المتوسطة	

140	125	103	خاص		
349	305	275	مجموع		
141	123	123	حكومي + ديني		
115	95	81	خاص	المرحلة الثانوية	
256	218	204	مجموع		
1828	1647	1492	حكومي		
1289	998	649	خاص	رياض الأطفال	عدد الفصول
3117	2645	2141	مجموع		
5832	5500	3428	حكومي		
3233	2528	1473	خاص	المرحلة الابتدائية	
9065	8028	4901	مجموع		
4538	3732	3168	حكومي + ديني		
1972	1504	1288	خاص	المرحلة المتوسطة	
6510	5236	4456	مجموع		
3038	1575	1367	حكومي + ديني		
1365	976	967	خاص	المرحلة الثانوية	
4403	2551	2334	مجموع		

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول رقم (2) عدد الطلبة		
42230	39227	41305	ك	تعليم حكومي	رياض الأطفال
2151	1803	2364	غ.ك		
44381	41030	43669	مج		
12581	10618	6261	ك	تعليم خاص	
26082	18117	12950	غ.ك		
38663	28735	19211	مج		
54811	49845	47566	ك	مجموع	
28233	19920	15314	غ.ك		
83044	69765	62880	مج		
120381	114407	90549	ك	تعليم حكومي	المرحلة الابتدائية

19017	17454	12949	غ.ك	تعليم خاص	
139398	131861	103498	مج		
25155	17128	10659	ك		
74678	60212	34555	غ.ك		
99833	77340	45214	مج		
145536	131535	101208	ك	مج	
93695	77666	47504	غ.ك		
239231	209201	148712	مج		
92778	93699	82825	ك	تعليم حكومي + تعليم ديني	
14993	13352	13682	غ.ك		
107771	107051	96507	مج		
13561	9421	5934	ك	تعليم خاص	
44891	34867	32925	غ.ك		
58452	44288	38859	مج		
106339	103120	88759	ك	مج	
59884	48219	46607	غ.ك		
166223	151339	135366	مج		
60686	55787	67323	ك	تعليم حكومي + تعليم ديني	المرحلة الثانوية
9043	8162	10591	غ.ك		
69729	63949	77914	مج		
12606	5911	4276	ك	تعليم خاص	
26626	22010	24037	غ.ك		
39232	27921	28313	مج		
73292	61698	71599	ك	مج	
35669	30172	34628	غ.ك		
108961	91870	106227	مج		

2013/2012	2007/2006	2002/2001	جدول رقم (3) عدد المعلمين		
5815	4140	3363	ك	تعليم حكومي	رياض الأطفال
195	188	121	غ.ك		
6010	4328	3484	مج		
180	191	14	ك	تعليم خاص	
1848	1371	903	غ.ك		
2028	1562	917	مج		
5995	4331	3377	ك	مجموع	
2043	1559	1024	غ.ك		
8038	5890	4401	مج		

14938	12466	7670	ك	تعليم حكومي	المرحلة الابتدائية
7164	5612	789	غ.ك		
22102	18078	8459	مج		
72	64	9	ك	تعليم خاص	
5627	3874	2472	غ.ك		
5699	3938	2481	مج		
15010	12530	7679	ك	مج	
12791	9486	3261	غ.ك		
27801	22016	10940	مج		
9072	7200	6134	ك	تعليم حكومي + تعليم ديني	المرحلة المتوسطة
9586	5051	3610	غ.ك		
18658	12251	9744	مج		
20	16	8	ك	تعليم خاص	
3153	2433	2072	غ.ك		
3173	2449	2080	مج		
9092	7216	6142	ك	مج	
12739	7484	5682	غ.ك		
21831	14700	11824	مج		
5178	4490	4771	ك	تعليم حكومي + تعليم ديني	المرحلة الثانوية
7957	4652	5114	غ.ك		
13135	9142	9885	مج		
14	20	5	ك	تعليم خاص	
3124	2471	2034	غ.ك		
3138	2491	2039	مج		
5192	4510	4776	ك	مج	
11081	7123	7148	غ.ك		
16273	11633	11924	مج		

2013 / 2012			2012 / 2011			2011 / 2010			جدول رقم (4) طلبة ذوي الإحتياجات الخاصة المدمجين بالتعليم الحكومي		
مجموع	غير كويتي	كويتي	مجموع	غير كويتي	كويتي	مجموع	غير كويتي	كويتي			
22	2	20	22	3	19	20	1	19	ذكور	داون	رياض الأطفال
28	1	27	20	2	18	20	2	18	إناث		
50	3	47	42	5	37	40	3	37	مج		
26	5	21	24	4	20	28	4	24	ذكور	داون	المرحلة الابتدائية
18	2	16	18	3	15	18	3	15	إناث		
44	7	37	42	7	35	46	7	39	مج		
91	3	88	36		36	58	4	54	ذكور	بطيئي التعلم	
67	5	62	22	1	21	36	3	33	إناث		

158	8	150	58	1	57	94	7	87	مج		
92	1	91	87	1	86				ذكور	صعوبات	
48		48	1		1				إناث	تعليمية	
140	1	139	88	1	87				مج		
209	9	200	147	5	142	86	8	78	ذكور	المجموع	
133	7	126	41	4	37	54	6	48	إناث		
342	16	326	188	9	179	140	14	126	مج		
254	21	233	198	14	184	177	16	161	ذكور	بطيئي التعلم	
164	7	157	107	7	100	97	3	94	إناث		
418	28	390	305	21	284	274	19	255	مج		
12		12	0						ذكور	صعوبات	
1		1	2		2				إناث	تعليمية	
13		13	2		2				مج		
1		1	2		2	1		1	ذكور	إعاقة بصرية	
1		1	4		4	4		4	إناث		
2		2	6		6	5		5	مج		
5		5	7		7	9		9	ذكور	إعاقة حركية	
5	3	2	8	7	1	16	9	7	إناث		
10	3	7	15	7	8	25	9	16	مج		
272	21	251	207	14	193	187	16	171	ذكور	المجموع	
171	10	161	121	14	107	117	12	105	إناث		
443	31	412	328	28	300	304	28	276	مج		
			1		1	1		1	ذكور	بطيئي التعلم	
1		1	1		1	1		1	إناث		
1		1	2		2	2		2	مج		
									ذكور	صعوبات	
1		1							إناث	تعليمية	
1		1							مج		
1		1	1		1				ذكور	إعاقة بصرية	
5	1	4	5	1	4	4	1	3	إناث		
6	1	5	6	1	5	4	1	3	مج		
13	3	10	3		3	5		5	ذكور	إعاقة حركية	
12	4	8	9		9	7		7	إناث		
25	7	18	12		12	12		12	مج		
14	3	11	5		5	6		6	ذكور	المجموع	
19	5	14	15	1	14	12	1	11	إناث		
33	8	25	20	1	19	18	1	17	مج		

ثانيا. التعليم ما بعد الثانوي (التعليم العالي)

❖ جداول إحصائية – التعليم الجامعي:

2013/2012	2007/2006	2002/2001	البيان
كلية 17 بما فيها كلية الدراسات العليا	كلية 14 بما فيها كلية الدراسات العليا	كلية 13 بما فيها كلية الدراسات العليا	عدد كليات الجامعة

88	84	73	عدد البرامج العلمية (البكالوريوس)
67	52	40	عدد برامج الدراسات العليا
34939	20945	17435	عدد الطلبة المقيدین
4602	3442	2934	عدد الطلبة الخريجين
9391	5546	3812	عدد الطلبة المقبولين
1498	1062	760	عدد طلبة الدراسات العليا المسجلين
267	244	171	عدد طلبة الدراسات العليا الخريجين
1477	1259	1099	عدد أعضاء هيئة التدريس
821	763	736	عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية المساندة
4065	3394	3008	عدد العمالة المساندة
374	292	289	عدد المبتعثين
475,712,000	158,320,000	118,718,000	الميزانية المعتمدة (د.ك)
%3	%4	%6	معدل الالتحاق (القبول)
%13	%15	%24	معدل القيد
%12	%14	%17	معدل التسرب
%85	%83	%83	معدل التخرج
5	5	5	مدة التخرج (سنوات)
1:25	1:19	1:18	نسبة الطلبة لعضو هيئة التدريس
%18	%10	%12	نسبة الرسوب
%82	%90	%88	نسبة النجاح
%63	%68	%70	نسبة الإناث الملتحقين من الإجمالي
%68	%69	%70	نسبة الإناث المقيدین من الإجمالي
%26	%21	%18	نسبة الإناث أعضاء هيئة التدريس

❖ جداول احصائية – التعليم التطبيقي والتدريب :

تطور معدل المقيدات إلى إجمالي المقيدین بالكليات والمعاهد

نسبة البنات إلى الإجمالي %	الإجمالي			قطاع التدريب			قطاع التعليم التطبيقي			السنة
	إجمالي	بنات	بنين	إجمالي	بنات	بنين	إجمالي	بنات	بنين	
57.2	27640	15789	11851	10397	5421	4976	17243	10368	6875	2000/1999

57.7	27574	15920	11654	11832	6106	5726	15742	9814	5928	2001/2000
57.4	27885	16000	11885	12711	6043	6668	15174	9957	5217	2002/2001
53.2	31294	16635	14659	15248	6356	8892	16046	10279	5767	2003/2002
53.7	33622	18066	15556	17234	7636	9598	16388	10430	5958	2004/2003
51.5	35081	18083	16998	17472	6767	10705	17609	11316	6293	2005/2004
72.2	28766	20761	8005	18296	8292	1004	19470	12469	7001	2006/2005
56.6	36653	20736	15917	15584	7058	8526	21069	13678	7391	2007/2006
58	39353	22869	16484	15318	7181	8137	24035	15688	8347	2008/2007
60.2	41515	24963	16552	17987	9484	8503	23528	15479	8049	2009/2008
58.5	41235	24097	17138	17211	8701	8510	24024	15396	8628	2010/2009
57.7	46584	26868	19716	17891	7360	10531	25093	15908	9185	2011/2010
53.8	42350	22568	19782	15712	6077	9635	26638	16491	10147	2012/2011
52.6	43208	22750	20458	15701	5934	9767	27507	16816	10691	2013/2012
العام الدراسي						مؤشرات أساسية				م

2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009		
%17.5	%17.7	%17.5	%18.2	%18.4	معدل الإلتحاق التعليم التطبيقي (معدل تغطية التعليم التطبيقي من السكان في الفئة العمرية 15-24)	1
53	52.7	53.3	54.1	57.6	نسبة الإناث / إجمالي المقيدون بالكليات والمعاهد	2
15.4	12.3	9.7	11.4	9.5	نسبة الخريجين من التخصصات العلمية	3
39.6	38.4	31.9	39.5	31.7	نسبة الخريجين من التخصصات النظرية	4
45	49.3	58.4	49.1	58.8	نسبة الخريجين من التخصصات المهنية	5
109	83.5	85.2	83.9	85.6	معدل تغطية الطاقة الإستيعابية للمقيدين بكل كلية ومعهد	6
-	-	-	-	-	نسبة التسرب بالكليات والمعاهد العلمية والنظرية والمهنية	7
6488	5989	5352	5421	5597	متوسط تكلفة الطالب بالكليات والمعاهد	8
15.6/1	15.4/1	15.1/1	15.5/1	16.2/1	معدل عضو هيئة تدريس / طالب أو متدرب	9
%0.69	%0.64	%1.17	%0.66	%0.74	معدل الإلتحاق بالدراسات العليا	10
35	27	29	27	(1) 80	أعداد المبعوثين لشهادات دكتوراه	11
6.95	7	7	7.4	7.4	معدل البقاء بالكليات والمعاهد العلمية والنظرية والمهنية	12
750000	487156	650115	743894	697581	الإنفاق على البحث العلمي	13
2950	2003	2547	2473	3013	عدد الدارسين بدورات التعليم المستمر وخدمة المجتمع	14
250606	244362	242305	236451	229484	عدد السكان الفئة العمرية (14 – 25) سنة	15
50	36	69	41	35	البعثات الطلابية (منح المتفوقين)	16

م	العام الدراسي					بيانات اساسية
	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009	
17	30	23	13	10	23	أعداد المبعوثين لشهادات ماجستير
18	%89.3	%89.1	%89.1	%89	%88	معدل التكوين لأعضاء هيئة التدريس والتدريب
19	47865	36065	36065	36065	36065	الطاقة الإستيعابية للكليات والمعاهد
20	2808	2808	2798	2782	2602	أعضاء هيئة التدريس والتدريب
21	2598	2503	2493	2478	2291	أعضاء هيئة التدريس والتدريب (ك)
22	300	305	305	304	311	أعضاء هيئة التدريس والتدريب (غ.ك)
23	20000	18670	18708	18969	17594	أعداد المقبولين بالكليات والمعاهد
24	43850	43208	42350	42984	42135	أعداد المقيدين بالكليات والمعاهد
25	23240	22750	22568	23268	24282	عدد المقيدين (إناث)
26	20610	20728	19782	19716	17853	عدد المقيدين (ذكور)
27	10550	9469	10950	10543	9477	أعداد الخريجين بالكليات والمعاهد
28	1620	1161	1064	1204	901	خريجو التخصصات العلمية (التكنولوجيا ، التمريض ، الصحي)
29	4180	3640	3496	4164	3007	خريجو التخصصات النظرية (التجاري ، التربية)
30	4750	4668	6390	5175	5569	خريجو التخصصات المهنية (المعاهد)
31	7190	5633	5891	6245	4712	مجموع خريجي كليات التعليم التطبيقي ومعهد الاتصالات ومعهد الطاقة (المسموح لهم بالمنح الطلابية)
32	284,513	258,648	226,662	233,017	235,831	إجمالي المنصرف (من الميزانية) بالآلاف دينار (مقربة)

ملحق 3: أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع

أولاً: مبادرات حكومية ونقابية وأهلية

1. تعرف على عالم الأعمال – كاب
2. مركز تقويم وتعليم الطفل
3. مركز الريادة (المرحلة الابتدائية)
4. مركز ارتقاء (المرحلة المتوسطة والثانوية)
5. أكاديمية إعداد القادة
6. الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم (كالد)

برنامج (تعرف على عالم الأعمال – كاب)

جاء هذا البرنامج بدعوة من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته 26 في مسقط نوفمبر 2010 والذي دعا إلى (دعوة الدول الأعضاء إلى السعي لإدخال برنامج " تعرف على عالم الأعمال (كاب) في المناهج التعليمية والتدريبية بالتعاون مع وزارات التعليم والجهات ذات العلاقة بالتدريب مع ضرورة توافر الدعم المالي والحملات الإعلامية اللازمة) .

يهدف البرنامج إلى :

- توعية طلاب التعليم الثانوي والمتدربين في معاهد التدريب المهني والتقني بشأن المؤسسات والعمل للحساب الخاص لاعتمادها كخيار وظيفي .
- تطوير المواقف الإيجابية حيال المؤسسة والعمل للحساب الخاص .
- توفير المعرفة والتمرس في الصفات المطلوبة والتحديات التي قد تتم مواجهتها عند إنشاء مؤسسة ناجحة وتشغيلها وبنوع خاصة المؤسسات الصغيرة .
- إعداد الشباب والشباب على العمل بشكل منتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبشكل أكثر شمولية ، وتهيئتهم لبيئة قد يكون فيها الاستخدام النظامي المأجور بدوام كامل نادراً أو معدوماً .

مركز صباح الأحمد للموهبة و الإبداع

هو أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أنشئ في مايو 2010م بمبادرة سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يقوم باكتشاف ورعاية المتميزين والموهوبين والمبدعين من أبناء دولة الكويت من خلال توفير البيئة والمناخ الملائمين على النحو الذي يبرز تميزهم ومواهبهم وإبداعاتهم، وتنميتها وإتاحة الفرص الملائمة لتحويل أفكارهم إلى إبداعات ملموسة.

الرؤية:

ان يصبح المركز مؤسسة متميزة عالمياً، و تعنى برعاية الموهوبين و المبدعين من ابناء دولة الكويت، و استثمار ابداعاتهم لأغراض التنمية، و الوصول بهم الى العالمية.

الرسالة:

المساهمة في بناء مجتمع كويتي يدعم و يرعى الموهوبين و المبدعين و يستثمر قدراتهم. أهداف المركز:

1. رعاية الأفراد الموهوبين والمبدعين من أبناء دولة الكويت.
2. تعزيز ثقافة الإبداع لدى أوساط المجتمع ونشر الوعي.
3. رصد الامكانيات الإبداعية المتميزة من فئات الناشئة والشباب والكشف عنها واحتضانها.
4. تطوير الخبرات وصقل المهارات الخاصة بالموهوبين و المبدعين.
5. التواصل مع المؤسسات المحلية والعالمية المعنية برعاية الموهوبين والمبدعين.
6. استثمار الإبداعات الوطنية.

قطاعات المركز:

❖ أولاً: قطاع الموهبة

يهدف البرنامج إلى اكتشاف وتطوير قدرات الطلبة الموهوبين من طلبة الصف السادس الذين يتم اختيارهم حسب معايير وإجراءات محددة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي أثناء دراستهم في الصف الخامس الابتدائي وتأهيلهم من خلال برامج إثرائية في مجال العلوم والرياضيات الحديثة وتزويدهم بأحدث الوسائل التعليمية والتكنولوجية بالتعاون مع المؤسسات العالمية، بإشراف نخبة من الكوادر التعليمية والإشرافية الوطنية مدربة من قبل خبراء من مراكز مرموقة في جامعات عريقة ومعروفة عالمياً في مجال تعليم الموهوبين والمبدعين.

❖ برامج وأنشطة قطاع الموهبة

- برنامج العقل الذكي (Smart Brain)
- برنامج الرياضيات (Fun Math)
- برنامج الفنون الخزفية والزجاج (FabLab Art)
- تحويل القيم إلى منتجات

❖ ثانياً: قطاع الابتكار

يهتم هذا القطاع بدعم ورعاية الأفراد الذين يتقدمون بالأفكار التي تتحول بدورها إلى إبداعات واختراعات ويعمل على تشجيعهم للتميز والإبداع بتوفير كافة الخدمات ووسائل الدعم وذلك بالتدريب وتعزيز ثقافة الإبداع في المجتمع، وتحويل الأفكار إلى اختراعات عن طريق إرسالها إلى مكاتب براءات الاختراع للمشاريع التي تقدم للمركز واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك المشاريع في المكاتب المعتمدة عالمياً.

❖ برامج وأنشطة قطاع الموهبة

- برنامج دعم ورعاية المخترعين
- برنامج حوكمة منظومة الابتكار
- برنامج ورشة العلوم التطبيقية والتصميم التقني (تطوير الإختراعات)

✚ مركز تقويم وتعليم الطفل

تأسس مركز تقويم وتعليم الطفل عام 1984م بجهود مجموعة من النساء الكويتيات اللائي يعانين أطفالهن من صعوبات التعلم، ورأت تلك المجموعة أهمية إنشاء مركز في الكويت يشخص حالات الأطفال ذوي صعوبات التعلم، ويقدم لهم العلاج التعليمي المناسب لعدم وجود تلك الخدمة.

الرؤية:

يسعى المركز إلى إحداث تغيير إستراتيجي في البيت والمدرسة والمجتمع الذي يعيش فيه الأفراد ذوي صعوبات التعلم ليتمكنوا من إطلاق طاقاتهم الكامنة ويساهموا بفعالية في المجتمع.

❖ أهداف مركز تقويم وتعليم الطفل:

- تبني القضايا الخاصة بتعليم وتوظيف ذوي صعوبات التعلم.
- نشر المعرفة، وزيادة الوعي في المجتمع بصعوبات التعلم وكيفية التعرف إليها ومواجهتها.
- دعم وتفعيل وقيادة دمج ذوي صعوبات التعلم في المجتمع.
- توفير وتطوير خدمات تلبي احتياجات ذوي صعوبات التعلم.
- تحقيق شراكة إستراتيجية مع هيئات محلية وإقليمية وعالمية فاعلة.
- بناء "مراكز تميز" لتعليم الذين يعانون صعوبات التعلم.

❖ أنواع صعوبات التعلم:

- صعوبة القراءة (الدسلكسيا).
- صعوبة التأزر الحركي (الدسبراكسيا).
- صعوبة الكتابة (الدسغرافيا).
- صعوبة الرياضيات (الدسكلوليا).
- صعوبات أخرى في التركيز والانتباه وفرط النشاط ومشكلات سلوكية واجتماعية وانفعالية أخرى.

❖ جهود المركز محلياً وعالمياً:

- يهتم بتبادل المعلومات - المبنية على أسس علمية - باللغتين العربية والإنجليزية مع جهات مختلفة لتحقيق أهدافه في مجال زيادة الوعي.
- إعداد المتخصصين.
- تبادل الخبرات حول أفضل الطرائق للتشخيص والتعليم.

- تقديم الدعم للأفراد ليتمكنوا من المساهمة الكاملة والإيجابية في المجتمع.
- تدريب المعلمين في التعليم العام - بالتعاون مع وزارة التربية - لزيادة الوعي بصعوبات التعلم.

❖ خدمات المركز:

- توفير خدمات التشخيص النفسي والتربوي على أيدي اختصاصيين نفسيين وتربويين، يبنى على أثرها برنامج علاجي فردي للتدخل يطبق في المدرسة.
- تقديم خدمات التدريس الخاصة لتنمية المهارات الضعيفة لديهم على أساس فردي في الفترة المسائية.
- تقديم خدمات التوعية المجتمعية بهذه الظاهرة لمواجهة التحديات التي تواجه ذوي صعوبات التعلم وأولياء أمورهم سواء في الكويت أو في العالم العربي.

📌 مركز الريادة (المرحلة الابتدائية)

مركز تابع لجمعية المعلمين الكويتية متخصص في تنمية قدرات التلاميذ والارتقاء بمستوياتهم على أيدي خبرات يتم اختيارها وفق معايير تربوية علمية سليمة ونظام تعليمي متميز يرتقي بالتلاميذ إلى التفوق والريادة. ويهدف إلى تسليط الضوء على المهارات الأساسية لتحسين مستوى أداء التلاميذ بالاختبار وتدريب التلاميذ على كيفية التعامل مع الاختبار.

📌 مركز ارتقاء (المرحلة المتوسطة والثانوية)

مركز تابع لجمعية المعلمين الكويتية لطلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية ويهدف إلى معالجة الضعف التراكمي في المرحلة الثانوية، والتميز للحصول على أعلى معدل تراكمي في المرحلة الثانوية. يتميز المركز بعناية خاصة وتمييز لطلاب الصف الثاني عشر، كما أنه يتميز بمعلمين ذوي كفاءة عالية تم اختيارهم وفق معايير تربوية وجهاز إشرافي من موجهين فنيين ميدانيين. آلية التدريس بالدورة: تتم من خلال مجموعة من المعلمين أصحاب الكفاءات المتميزة من وزارة التربية وبإشراف فني من قبل الموجهين، ويتبع المركز نظام المجموعات بالتدريس. ويتم متابعة حضور الطلاب باستخدام رسائل نصية تصل إلى ولي الأمر مباشرة، ويتم إصدار بطاقات تقويمية تعكس مستوى الطالب من نواحي الضعف وطرق العلاج المتبعة لذلك لكل فترة دراسية.

📌 أكاديمية إعداد القادة

مركز تابع لجمعية المعلمين الكويتية متخصص في التدريب القيادي موجه للمعلمين والمعلمات بمشاركة نخبة من الأكاديميين وأهل الاختصاص. ينمي لدى المتدربين مجموعة من المهارات القيادية والإدارية الأساسية ويضمن لهم حياة مهنية واجتماعية ناجحة بالتعاون مع جامعة الكويت (مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر).

📌 الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم (كالد)

تأسست (كالد) عام 2007 وهي جمعية نفع عام تعمل من أجل مساعدة الطلاب ذو صعوبات التعلم في المدارس الخاصة في الكويت. ولقد اختار الأعضاء عبارة "اختلافات التعلم" بدل "صعوبات التعلم" في تسمية الجمعية لإيمانهم بأن الطلاب المعنيون هم أشخاص أذكياء وقادرين ليس على التعلم فقط بل على التفوق أيضا بالرغم من وجود صعوبات التعلم لديهم ولكنهم يختلفون عن غيرهم في طريقة التعلم. تعمل الجمعية من أجل التعرف على مقدرات هؤلاء الطلبة وتنميتها ومن أجل تزويدهم بالدعم الأكاديمي والسيكولوجي والاجتماعي وذلك من خلال برامج توعية ودورات تدريبية ونشاطات ترفيهية للطلاب وأسرته ومدرسته.

ثانيا. التعليم ما بعد الثانوي (التعليم العالي)

أبرز المبادرات في مجال التعليم التطبيقي والتدريب

1/5- حاضنة الشويخ الحرفية :

يهدف هذا المشروع إلى تأهيل المبادرين الكويتيين من شباب الخريجين واكسابهم المعارف والمهارات الفنية والادارية ليصبحوا قادرين على تأسيس وإدارة مشروعاتهم الخاصة الامر الذي يساعد على اعادة التوازن الى سوق العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة ولقد أنجزت الهيئة الكثير في هذا المجال فيها على سبيل المثال لا الحصر :-

- 1- تنظيم دورات تدريبية لشباب الخريجين في مجال تأهيلهم لتأسيس وإدارة مشاريع الخاصة .
- 2- عقد دورات تدريبية لعدد من المؤسسات والهيئات التابعة للدولة مثل مركز خدمة المجتمع ، ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل (إدارة الرعاية العائلية) والهيئة العامة لشئون القصر .
- 3- التعاون مع بعض المؤسسات (شركة الرائد ، الشركة الكويتية لتطور المشروعات الصغيرة) فى دراسة وتمويل مشاريع الشباب المشاركين فى دورة إعداد وتأهيل مبادري المشروعات الصغيرة .
- 4- التعاون مع شركة الصناعات الوطنية لترسيخ فكر العمل الحر وتشجيع الشباب للتوجه للقطاع الخاص .
- 5- تدشين حملة Start لتعريف الشباب بأسرار الحرف والمهن الموجودة محليا ، لتشجيع الشباب على العمل الحرفي وإعطائه دفعة معنوية لبدء مشروعه الخاص .
- 6- إقامة مهرجان "ملتقى الأجيال" فى مجمع الأفنيوز وذلك برعاية مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، حيث تم النماذج ما بين حرف الماضي العريقة ومهن الشباب المعاصر .
- 7- عقد اجتماعات مع الهيئة العامة للصناعة لتوزيع وحدات مجمع الفحيحيل الحرفي .
- 8- تقديم ندوات توعية فى معاهد الهيئة "معهد التدريب الصناعي الشويخ وصباح السالم، المعهد العالي للطاقة ، المعهد الإنشائي ، معهد السياحة والتجميل ، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة مع مجمع الفحيحيل الحرفي .
- 9- تقديم الإستشارات الفنية لشباب من داخل الهيئة وخارجها ، تساعد على توجيه الشباب وتعريفه بقنوات التمويل لبدء مشاريعهم الخاصة .
- 10- إقامة دورة " إدارة حاضنات الأعمال " لموظفي حاضنة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل.
- 11- المشاركة فى معرض الاستقلال (52) .
- 12- توقيع إتفاقية تعاون مع برنامج إعادة الهيكلة لإنشاء حاضنة "المرأة المنتجة للأعمال " التى تستقطب خريجات معهد السياحة والتجميل والأزياء .
- 13- المشاركة فى إجتماع الخبراء الإقليمي تحت عنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التنمية المستدامة فى المنطقة الغربية " .
- 14- انضمام حاضنة الشويخ الحرفية لفريق عمل " تقييم مجمع الفحيحيل الحرفي " التابع للهيئة العامة للصناعة .
- 15- تصميم وتنفيذ ديكور إحتفالية اليوبيل الذهبي 2012 .
- 16- تصميم وتنفيذ ديكور مؤتمر التمريض 2012.

2/5- مشروع ضبط الجودة والإعتماد الأكاديمي :

حرصاً من الهيئة الإرتقاء بالكفاءة الداخلية والخارجية بكلياتها ومعاهد فقد قامت الهيئة بتنظيم بعض الفعاليات فى مجال ضبط الجودة والإعتماد الأكاديمي منها :

أ / رصد معايير الجودة التعليمية بالكليات والمعاهد :

بناء على عملية التقييم الذاتى وفقاً لمعايير هيئة الإعتماد الأكاديمي للهندسة والتقنية الأمريكية (ABET) فقد تم رصد معايير الجودة التعليمية لبعض البرامج بالكليات والمعاهد .

ب / تبني برامج تدريبية لتطبيق الجودة :

تبنيت الهيئة البرامج التي تستهدف تطبيق الجودة منها :

- التقييم والتقويم لحاجة الإعتماد الأكاديمي .
- الأساس المنطقي للمقارنة المعيارية وجهاً لوجه مع الأكاديمي .
- خصائص ومهارات المعلم الفعال .
- توصيف البرامج والمقررات الدراسية : (ماذا ، لماذا ، وكيف) .
- ضمان الجودة ماذا ، لماذا ، وكيف ؟
- خطوات البحث العلمي .

ج / تطبيق بعض المشروعات التي تستهدف إدارة التعليم التطبيقي والتدريب :

ضمن نشاطات الهيئة المستمرة لتطوير إدارات التعليم التطبيقي والتدريب فقد أنجزت الهيئة عدة دراسات خلال عام 2011 / 2012 منها:-

- مشروع ضمان الجودة العالمية (ISO 9001:2008) .
- مشروع تقييم مخرجات التعلم في التعليم العالي (أهيلو) .
- مشروع التوأمة بين كلية التربية الأساسية وجامعة هيل البريطانية .

3/5 - مشروع التعليم الإلكتروني :-

يهدف مشروع التعليم الإلكتروني إلى جعل التعليم متاحاً لكل فرداً رغباً فيه ومواكبة أفضل طرق التدريس الحديثة ، وكذلك إكتساب المعرفة والخبرة المهنية والأكاديمية وتجاوز القيود التى قد يفرضها النظام التقليدي للتعليم والتي قد لا تتناسب مع فئة أو أكثر من الراغبين فى التعليم ويخدم هذا النظام المحققين به من ذوي الخبرة فى مجال الإتصالات ونقل المعلومات عبر شبكة الإنترنت وخاصة أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية ، وكذلك قد طلب المتدربين بغض النظر عن الزمان والمكان وقد قامت الهيئة بالتعاقد مع مكاتب استشارية متخصصة لإعداد البنية الأساسية لتكوين المركز .

ويتلخص الأثر التنموي للمشروع فيما يلي :-

- توفير بيئة للتفاعل الفوري بين المتعلمين من جهة ، وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى تلبية رغبات الأعداد المتزايدة من الطلبة والمتدربين الراغبين في الالتحاق بالهيئة .
- تحسين التعليم والتعلم عن طريق نشر تقنية التميز العلمي المناسبة لدعم البرامج التعليمية والتدريبية .
- تقديم نموذج متميز للتعليم والتدريب في الهيئة .

أبرز المبادرات في مجال التعليم الجامعي

- 1- صدور مرسوم إنشاء كلية علوم وهندسة الحاسوب في جامعة الكويت.
- 2- صدور مرسوم أميري بإنشاء كلية الصحة العامة بمركز العلوم الطبية في جامعة الكويت.
- 3- حصول جامعة الكويت على المرتبة 11 عربياً و 601 عالمياً ضمن قائمة أفضل 700 جامعة في العالم وفقاً لمؤسسة كيو إس العالمية (QS) المتخصصة في بحوث التعليم ونشر تصنيف الجامعات.
- 4- حصول كلية الطب في جامعة الكويت حصداً جائزة "الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية" كأفضل كلية في الوطن العربي.
- 5- نقل ملكية وتبعية المختبر المركزي للتحاليل البيئية إلى جامعة الكويت.
- 6- مشروع مدينة صباح السالم الجامعية :
 - توقيع عقد تنفيذ مشروع كلية العلوم ونادي أعضاء هيئة التدريس ضمن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية.
 - توقيع عقد تنفيذ مشروع كليتي العلوم الإدارية والبنات ضمن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية.
 - توقيع عقد إنشاء وانجاز وصيانة أعمال الطرق والخدمات ومحطات الكهرباء الثانوية ومواقف السيارات السطحية والزراعة التجميلية والواحة ضمن أعمال البنية التحتية في مدينة صباح السالم الجامعية.
 - توقيع اتفاقية بين جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي لدعم مشروع "إنشاء جامعة الكويت الافتراضية".
 - استناداً على الاتفاقية الموقعة بين جامعة الكويت ووزارة الصحة لنقل تبعية مستشفى مبارك الكبير لمركز العلوم الطبية في الجامعة، قامت الجامعة بإعداد دراسة تفصيلية عن الوضع الحالي في مستشفى مبارك وآلية انتقال تبعتها من وزارة الصحة إلى جامعة الكويت من خلال تشكيل لجان مشتركة بين مختلف الكليات الطبية ومستشفى مبارك لتحديد المتطلبات اللازمة لعملية الانتقال وخطط العمل بهدف تحقيق الأهداف المنشودة التي تسعى الكليات الطبية لبلوغها.
 - حصول أعضاء هيئة التدريس التالية أسماؤهم على براءات اختراع من الولايات المتحدة الأمريكية:
 - الدكتور مجدي شعبان من قسم العلوم البيولوجية في كلية العلوم.
 - الدكتور علي عاشور من قسم المناهج وطرق التدريس في كلية التربية.
 - الدكتور بدر العنزي حصداً شهادتي براءة اختراع عن أجهزة معالجة التلوث.
 - إقامة العديد من المؤتمرات المتنوعة في كليات جامعة الكويت ومن أهمها:
 - المؤتمر الأول لنظم المعلومات الجغرافية في كلية العلوم الاجتماعية.
 - إقامة مؤتمر الكويت الثالث للأنظمة والخدمات الالكترونية.
 - الملتقى الإقليمي "تحديث التعليم الجامعي وفق متطلبات سوق العمل".
 - المؤتمر العالمي المقام في كلية الطب حول أمراض القلب.
 - فوز أعضاء هيئة التدريس من جامعة الكويت بالمراكز الأولى لجوائز الكويت للإنتاج العلمي في مختلف المجالات وتكريم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه للفائزين التالية أسماؤهم:
 - الدكتور ميثم صفر من كلية الهندسة في مجال العلوم الطبيعية.
 - الدكتور جمال القناعي من كلية الآداب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.
 - الدكتورة نورة السويح من كلية الطب في مجال العلوم الطبية.
 - إعداد وإصدار خطة جامعة الكويت الإستراتيجية للسنوات (2013 – 2017) التي تسلط الضوء على أولويات الجامعة للسنوات الخمس القادمة بعد اعتمادها من مجلس الجامعة باجتماعه رقم (1/2013) بتاريخ 2013/2/6، بما تحتويه من رؤية جديدة ورسالة تبليغ المهام الأساسية للجامعة، وغايات وأهداف إستراتيجية لجميع محاور الجامعة الرئيسية.
 - اعتماد استحداث العديد من البرامج العلمية المختلفة سواء في مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا بما يتوافق مع توجهات جامعة الكويت نحو إثراء التخصصات القائمة في الجامعة والتي تحقق احتياجات سوق العمل المحلي، ومن أهم تلك البرامج:
 - برنامج الماجستير في العلوم الطبية الحيوية بكلية الطب.
 - برنامج الماجستير في العلوم الصيدلانية بكلية الصيدلة.
 - برنامج الأدلة الجنائية في كلية العلوم.

- برنامج علوم البحار في كلية العلوم.
- توقيع اتفاقيات تعاون بحثي وعلمي وأكاديمي مع مؤسسات بحثية وعلمية محلية وعالمية منها على سبيل المثال لا الحصر:
 - اتفاقية تعاون بحثي مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لإنشاء سجل الخلايا النخاعية.
 - اتفاقية بين جامعة الكويت ومركز مناظرات دولة قطر.
 - اتفاقية تعاون بين جامعة الكويت وجامعة شينخوا الصينية.
 - التعاون مع جامعة سون جن الكورية.
 - اتفاقية التعاون البحثي مع مؤسسة الأبحاث البلجيكية IMEC .

ملحق 4: المراجع والمصادر

1. (الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي بدولة الكويت) تقرير وزير التربية ووزير التعليم العالي لمجلس الوزراء /2010
2. إستراتيجية التعليم العام بدولة الكويت 2005-2025
3. الدراسة التشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت / المركز الوطني لتطوير التعليم/ NCED/ 2013
4. الاطار العام لخطة جامعة الكويت الاستراتيجية 2005-2025 / يناير 2006
5. التقرير الوطني لجامعة الكويت / مكتب نائب مدير الجامعة للتخطيط 2014
6. التقرير الوطني عن تطور التعليم التطبيقي والتدريب(2000/1999 : 2013/2012)/ قطاع التخطيط والتنمية /إدارة التخطيط والمتابعة/يونيو 2014

7. ملامح التعليم للريادة في دولة الكويت / ورقة عمل/د.سعود هلال الحربي /2012
8. تقرير توني بلير عن التعليم في الكويت 2010
9. تقرير الكويت لمنتصف العقد للتعليم للجميع 2007
10. وثيقة تطوير التعليم المبني على الإصلاح المدرسي/ مشروعات المؤتمر الوطني لتطوير التعليم 17 – 19 فبراير 2008
11. الخطة الانمائية متوسطة الاجل للسنوات 2011/2010 – 2014/2013 الصادر من الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية
12. برنامج عمل الحكومة 2014/2013 – 2017/2016 الصادر من الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية
13. الادارة المركزية للاحصاء <http://www.cso.gov.kw>
14. الهيئة العامة للمعلومات المدنية <http://www.paci.gov.kw>
15. تقرير الأثر البيئي للمباني المدرسية الحديثة /قطاع المنشآت التربوية والتخطيط/وزارة التربية /مهندس نوفل عبدالعال
16. تقرير حول إنجازات دولة الكويت في تنفيذ خطة التعليم للجميع / وزارة التربية 2012
17. ورقة عمل حول (ملاح التعليم للريادة في دولة الكويت) /المنامة 2012 / د.سعود الحربي
18. موقع وزارة المالية الكويت <https://www.mof.gov.kw/>
19. كتاب تكلفة الطلبة - وزارة التربية - دولة الكويت - 2012/2011
20. المجموعة الاحصائية للتعليم - وزارة التربية - دولة الكويت (2007/2006 – 2002/2001 – 2013/2012)
21. اصدار تطور التعليم بدولة الكويت 1998 / إدارة التخطيط .
22. احصائية العاملين بوزارة التربية للعام الدراسي 2013/2012
23. إصدار إنجازات وزارة التربية 2004-2010 وزارة التربية إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي .
24. تقرير فني حول المشاريع التي نفذها المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية لصالح وزارة التربية 2014
25. الوثيقة الأساسية للمراحل (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) بدولة الكويت .
26. إصدار مشاريع التعلم الالكتروني في ضوء تطبيق إستراتيجية التعلم الالكتروني في دولة الكويت .
27. مركز تقويم وتعليم الطفل <http://www.ccetkuwait.org/>
28. مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع <http://sacgc.org>
29. مركز الريادة (المرحلة الابتدائية) <http://moalem.org/special/11>
30. جمعية المعلمين الكويتية <http://moalem.org/>
31. أكاديمية إعداد القادة <http://moalem.org/special/2>
32. مركز ارتفاع (المرحلة المتوسطة والثانوية) <http://moalem.org/special/10>

ملحق 5: أسماء أعضاء الفرق المشرفة والمشاركة على انجاز تقرير التعليم للجميع

اولا: الفريق الرئيسي والمساند

الاسم	جهة العمل	المسمى الوظيفي
عبدالله لطيف أحمد البعيجان	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	أمين عام اللجنة الوطنية الكويتية
د. سعود هلال الحربي	قطاع البحوث والمناهج / وزارة التربية	الوكيل المساعد لقطاع المناهج والبحوث التربوية
دلال أحمد البالول	ادارة التخطيط / وزارة التربية	المنسق الوطني للتعليم للجميع
وضحي سعدي الظفيري	ادارة التخطيط / وزارة التربية	كبير اختصاصي تحليل إحصائي
عائشة محمد الجلاهية	ادارة التخطيط / وزارة التربية	رئيس قسم الإحصاء
عبيد علي جعفر الفيلي	ادارة التخطيط / وزارة التربية	اختصاصي أول محلل إحصائي
منى يوسف سلطان ملا يوسف	ادارة التخطيط / وزارة التربية	اختصاصي أول محلل إحصائي
سهاد عبدالحفيظ بعباع	المركز الوطني لتطوير التعليم	مستشار
فاطمة خالد الخواري	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	مدير إدارة التخطيط والمتابعة
عائشة عبدالعزيز العمران	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	رئيس قسم المتابعة والمؤشرات سوق العمل
بشائر عيد الشراح	قطاع التخطيط / جامعة الكويت	مهندس أول كمبيوتر
سميرة حسن الكندري	ادارة التخطيط / وزارة التربية	اختصاصي أول تحليل إحصاء
وائل عباس القلاف	ادارة التخطيط / وزارة التربية	اختصاصي أول محلل إحصائي

رئيس قسم اليونسكو	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	حصة عبدالله مرزوق
مترجم أول	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	دلال عبدالرزاق العبيد
منسق إداري معاملات	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	عذارى على القلاف
مترجم	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	نوف طلال الفلاح
مترجم	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	عواطف عبدالله العنزي
منسق إداري معاملات	اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة	فاطمة احمد الوهيب
مدقق لغوي	ادارة التنسيق / وزارة التربية	عطاالله عبدالله المطيري
منسق اداري	قطاع التخطيط / جامعة الكويت	شيماء حسن ملا حسين
مدقق لغوي	قطاع البحوث والمناهج / وزارة التربية	محمد هادي خلف محارب

ثانياً: فريق ضباط الاتصال

المسمى الوظيفي	جهة العمل	الاسم
رئيس قسم المتابعة	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	شريفية يوسف البدر
منسق إداري معاملات	إدارة التطوير والتنمية / وزارة التربية	صلاح عبداللطيف المنيس
كاتب حسابات	وزارة التعليم العالي	مي سعد الصالح
مساعد منسق إداري	وزارة التعليم العالي	عبدالعزیز اسماعيل البناء
ضابط اتصال	الإدارة المركزية للإحصاء	فرح محمد المطوع
أستاذ مساعد بقسم علم النفس التربوي	جامعة الكويت	د. فوزية عباس هادي
نائب مدير الجامعة للشئون العلمية	جامعة الكويت	د. فريال نادر بوربيع
أمين سر جمعية المعلمين الكويتية	جمعية المعلمين الكويتية	مسعود سعود المطيري
مدير العلاقات العامة	جمعية المعلمين الكويتية	محمد زايد الخالدي
مراقب دور القرآن الكريم	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية	جابر علي حاجيه بوزبر
منسق أول إداري معاملات	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية	جاسم محمد سكين الكندري
مدير إدارة الصحة المدرسية	وزارة الصحة	د. ابتسام الهويدي
مدير ادارة الاحصاء	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	محمد حسين العمر
محلل تعويضات وملفات	معهد الكويت للابحاث العلمية	عبدالوهاب عبدالغني
رئيس قسم متابعة الطلبة المبتعثين	وزارة الداخلية	المقدم احمد ناصر الردهان
مدير ادارة الثقافة العلمي بالوكالة	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	د. سلام العبلاني
ضابط اتصال	الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية	ناريما زعرور
ضابط اتصال	مجلس الجامعات الخاصة	نوف ناصر الهندال
ركن أول تأهيل خارجي	الرئاسة العامة للحرس الوطني	الرائد أنور حمود حسين الشريكه
مدير إدارة علماء المستقبل	النادي العلمي الكويتي	نرجس يوسف النامي
منسق التسويق	لويك	منيرة عبدالكريم العيدان
ضابط اتصال	المعهد العالي للفنون المسرحية	د. سليمان عبدالرضا حياة
ضابط اتصال	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية	ابتهاج محمد التويجري
رئيس مركز شباب السالمية	الهيئة العامة للشباب والرياضة	وليد الانصاري



MARRIOTT
هتل مارriott